ديمغرافية المغرب :

الاتجاهات الماضية والآفاق المستقبلية

الفهرس

تقديم 7

1 . تطور ساكنة المغرب 9

2 . مراحل وعوامل التحول في منحى تطور الوفيات والخصوبة بالمغرب 12

2.1 . التراجع المستمر للوفيات منذ الخمسينيات 12
2.2 . عقد السبعينات: بداية تقلص الخصوبة 15

3 . أي تغيرات للمؤسسة الأسرة ؟ 22

4 . التمدين ودينامية المدن بالمغرب 27

4.1 . تعريف المجال الحضري 27

4.2 . التمدين بالمغرب : أي وضعية خلال الأربعين سنة الأخيرة ؟ 28

4.3 . التصنيف والتوزيع المجالي للمدن بالمغرب 31
4.3.1. نمو المدن 31
4.3.2 . توزيع مجالي غير متساو للمدن 33

4.4 . مكونات الدينامية الحضرية المغربية 37
4.4.1 . حركة الهجرة من الوسط القروي نحو الوسط الحضري 37
4.4.2 . الحركة الطبيعية 39

4.5 . استقطاب المدن الكبرى بالمغرب بين 1989 و 2004 40

5 . الإسقاطات الديموغرافية على المدى المتوسط والبعيد 44

1.5 . محو الأمية و التربية 45

2.5 . الساكنة في سن النشاط، طاقة واعدة للاقتصاد الوطني 48

3.5 . شيخوخة السكان ونتائجها 50

4.5 . الصحة 54

5.5 . الاسكان 55

الخلاصة 57

لائحة المراجع 58

ملحق

مؤشرات ديموغرافية وسوسيو-اقتصادية 65

1 . بنية السكان 65

2 . محددات الخصوبة 68

3 . محددات الوفيات 71

4 . الهجرة الداخلية 72

5 . الهجرة الدولية 82

6 . الأسر والعائلات 82

7 . التربية 84

8 . التشغيل والبطالة 85

9 . الصحة 85

10 . السكن وظروف السكنى 86

مصادر المعطيات 88

بعض التعاريف 89

تقديـم

مند أكثر من خمسين سنة، كان المغرب يتميز بمستويات مرتفعة في الوفيات والخصوبة. لكن بعد استقلاله، ما فتئ يعرف تحولات ديمغرافية هامة، وهو الأمر الذي تزكيه مجموعة من الدراسات.وقد أوضحت هذه الدراسات أن المغرب دخل بصفة نهائية في مرحلته الثانية للانتقال الديمغرافي. وبالفعل وبفضل تطوير وتحسين التغطية الصحية خاصة برامج التلقيح، عرفت الوفيات بالمغرب تراجعا كبيرا وبالخصوص لدى الأطفال. ومن جهته، عرف السلوك الإنجابي للنساء، الذي كان يتميز في الماضي بخصوبة مرتفعة، تحولا مستمرا لفائدة سلوك يطبعه الانخفاض في مستوى الخصوبة.

وموازاة مع هذا التطور، عرفت "مؤسسة الأسرة" تحولات ديمغرافية وسوسيو-اقتصادية أثرت على طبيعة حياتها وعلى أدوارها وبنياتها. وتعتبر هذه التغيرات نتاجا لتداخل مجموعة من العوامل من بينها التمدن المتزايد والتمدرس وخاصة لدى الفتيات والمساهمة المستمرة للمرأة في الحياة الاقتصادية.

تتناول هذه الدراسة، تحليل مختلف التغيرات التي همت ديمغرافية المغرب خلال الخمسين سنة الماضية وذلك بالإستناد إلى معطيات البحوث الوطنية لدى الأسر والإحصاءات العامة للسكان والسكنى. وتنكب أيضا، من خلال نظرة مستقبلية، على دراسة تأثيرات لهذه التغيرات على المجال الاقتصادي والاجتماعي وخاصة الجوانب المتعلقة بظاهرة الشيخوخة المرتقبة في السنوات المقبلة.

وتتمحور هذه الدراسة حول خمسة محاور رئيسية. يعالج المحور الأول تطور ساكنة المغرب خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بينما يبرز المحور الثاني مختلف التطورات الحاصلة في ظاهرتي الوفيات والخصوبة باعتبارهما المحددان الرئيسيان للتطور الديمغرافي لكل بلد. حيث سيتم بالتحديد تحليل الاتجاهات الماضية والحالية لهاتين الظاهرتين وكذا العوامل الكامنة وراء تطورهما. ويتناول المحور الثالث التحولات التي مست "المؤسسة الأسرية" بالمغرب خلال الأربع عقود الماضية. حيث سيتم إبراز مدى التحول الذي عرفه النمط الثقافي التقليدي من خلال تطور العلاقة بين الآباء وأبناءهم ثم نزوع بنية الأسر نحو النموذج النووي. واعتبارا للدور الذي لعبه التمدن في تغيير سلوك الأفراد فقد تم تخصيص المحور الرابع لمعالجة هذه الظاهرة و تحديد مدى علاقتها بالهجرة الداخلية بالمغرب. وأخيرا، يخصص المحور الخامس للإسقاطات الديمغرافية و نتائجها، حيث سيتم تحليل الجوانب المتعلقة بالتطور المستقبلي للساكنة و بالتأثيرات الناتجة عنه. كما سيتم تناول نقاط أخرى كظاهرة الشيخوخة و نتائجها و التربية والتشغيل والصحة والسكنى.

1. تطور ساكنة المغرب

اتسمت ديمغرافية المغرب قبل الاستعمار بنظام ديمغرافي قديم شبه طبيعي متميز بتزايد طبيعي ضعيف يكاد أن يكون منعدما. و تعزى هذه الوضعية للتوازن الحاصل آنذاك بين الوفيات والولادات اللتان كانتا تصلان إلى مستويات مرتفعة. بعد ذلك، عرف التزايد السكاني تأرجحت مرتبطة أساسا بالأزمات الديمغرافية المتكررة الناجمة أحيانا عن بعض الظواهر الطبيعية كالجفاف والأوبئة...إلخ، وأحيانا أخرى عن عوامل سياسية كالحروب. لكن مع بداية القرن العشرين عرفت ساكنة المغرب تزايدا ملموسا بعد ما تم التحكم تدريجيا في الوفيات المرتفعة الناجمة أساسا عن مختلف الإختلالات الاجتماعية و المجاعة و الأوبئة. هذا بالإضافة إلى تحسن في مستوى معيشة السكان المصحوب بالتزايد المضطرد في المعارف الطبية وكذا تطور الوسائل الوقائية والعلاجية.

حسب (R. Escalier) 1984[1] تم تقدير ساكنة المغرب ب 5 ملايين نسمة سنة 1900 و ب 9 ملايين نسمة سنة 1952، أي بزيادة أربعة ملايين نسمة فقط خلال خمسين سنة. لكن خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تزايدت ساكنة المغرب، من إحصاء لآخر، بشكل أدى إلى انتقال حجم السكان من 11.6 مليون نسمة سنة 1960 إلى 26 مليون نسمة سنة 1994، وأخيرا إلى29.9 مليون نسمة حسب نتائج الإحصاء العام الأخير للسكان والسكنى لسنة 2004.

الجدول رقم 1 : تطور سكان المغرب ومعدل التزايد السنوي (1900-2004)

السنوات	عدد السكان بالآلاف	الفترة	معدل التزايد السنوي (٪)
*5000	-	-	1900
*5400	1900-1912	0.6	1912
*7040	1912-1936	1.1	1936
1.5	19521936	8953	1952
3.3	19601952	11626	1960
2.6	19711960	15379	1971
2.6	19821971	20419	1982
2.06	19941982	26019	1994
1.4	20041994	29892	2004

المصدر : (*) ESCALIER (1984)[2]
- الإحصاءات العامة للسكان و السكنى

[1-2] R. Escalier (1984), Citadins et espace urbain au Maroc, Fascicule de recherche n°8, Tomes 1 et 2.

الرسم البياني رقم 1 : تطور ساكنة المغرب (1900-2004)

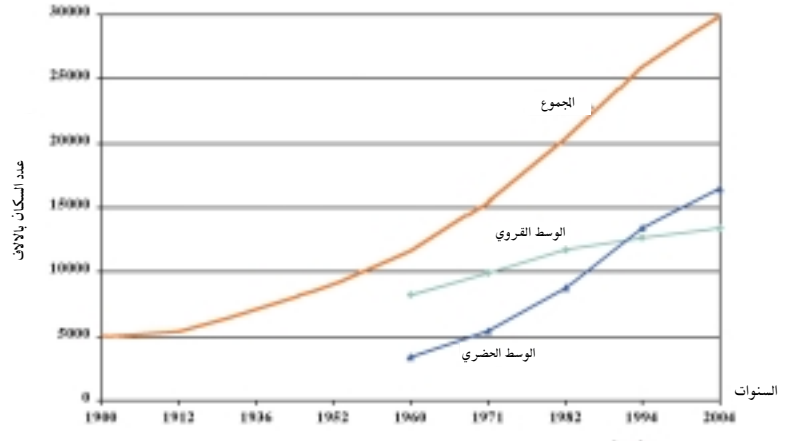

المصادر : - CERED (1997). situation et perspectives démographiques du Maroc, Rabat.
- الإحصاء العام للسكان و السكنى 2004

من خلال كل هذا، يتبين أن ساكنة المغرب قد عرفت فترة نمو جد سريعة اتسمت بمعدل تزايد مستمر منذ بداية القرن. حيث انتقل هذا المعدل من 0.6٪ خلال الفترة 1900-1912 إلى 2.6٪ خلال الفترة 1960-1971 و 1971-1982 (الجدول 1 والرسم البياني 2)، ليعرف، فيما بعد، انخفاضا طفيفا خلال الفترة 1982-1994 أي في حدود 2.06٪ وشكل هذا الانخفاض المتواضع في النمو الديمغرافي خلال هذه الفترة مرحلة جديدة في التاريخ الديمغرافي للمغرب، و بالتالي تسجيل قطيعة مع النظام الديمغرافي التقليدي المتميز بمستويات مرتفعة لكل من الوفيات والخصوبة. وقد تجسدت هذه القطيعة أكثر بعد 1994، وهي الفترة التي تزايدت فيها ساكنة المغرب بمستوى أدنى مقارنة مع الماضي. وحسب وسط الإقامة، فإن النمو الديمغرافي يعتبر أكثر سرعة في المدينة بالمقارنة مع البادية، حيث انتقل عدد السكان الحضريين من 3.4 مليون نسمة سنة 1960 إلى 13.4 مليون نسمة سنة 1994 ليصل إلى 16.5 مليون نسمة سنة 2004. ومن جهة أخرى، انتقل عدد السكان القرويين من 8.2 مليون نسمة سنة 1960 إلى 10 مليون نسمة سنة 1971. ثم إلى 11.7 مليون نسمة سنة 1982 وإلى 12.7 مليون نسمة سنة 1994، ليصل إلى 13.4 مليون نسمة سنة 2004، أي تزايد بمعدل سنوي قدره 1.8٪ بين 1960 و 1971 و0.6٪ فقط بين 1994 و 2004.

الرسم البياني رقم 2 : تطور النمو الديموغرافي في المغرب (1900-2004)

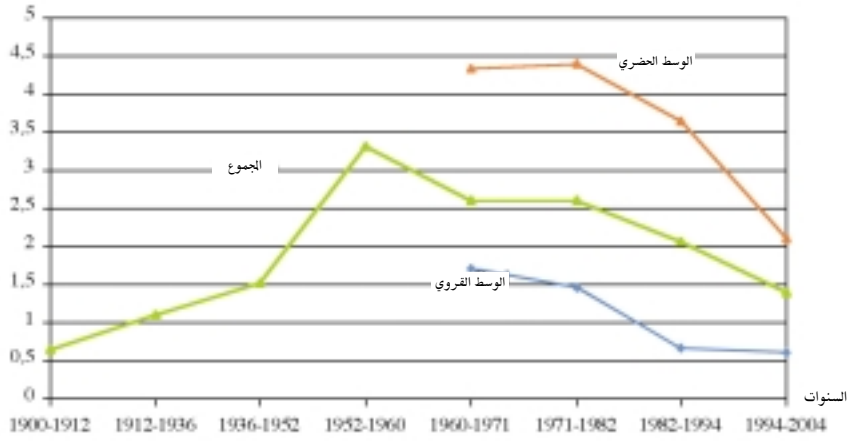

الجدول رقم 2 : تطور عدد سكان المغرب حسب وسط الإقامة 1960-2004

السنوات	الوسط الحضري		الوسط القروي		نسبة السكان
	عدد السكان	معدل التزايد السنوي (٪)	عدد السكان السنوي (٪)	معدل التزايد	الحضريين (٪)
1960	3389613	29.2	-	8236857	-
1971	5401971	4.3	9977288	1.8	35.1
1982	8730399	4.5	11689156	1.4	42.7
1994	13414560	3.6	12659033	0.7	51.4
2004	16463634	2.1	13428074	0.6	55.1

المصادر: الإحصاءات العامة للسكان و السكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004.

ونتيجة للنمو الديمغرافي المتسارع الذي عرفه المغرب في الماضي تتميز حاليا التركيبة الديمغرافية للساكنة المغربية بالتشبيب، حيث تمثل نسبة الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة، 30٪ من مجموع السكان سنة 2003. وإذا كانت هذه الشبيبة تمثل خزانا بشريا مهما وضروريا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، فإنها تتطلب أيضا حاجيات، لا مناص من تلبيتها، في مجال التربية. أما بخصوص الفئة العمرية 15-59 سنة، فقد عرفت ارتفاعا نسبيا سواء بالوسط الحضري أو بالوسط القروي. ففي سنة 2003 بلغت هذه الفئة نسبة 62.2٪ من مجموع السكان (65.9٪ بالوسط الحضري و 57.2٪ بالوسط القروي). أما فيما يخص فئة السكان البالغة أعمارهم 60 سنة فأكثر، فقد بلغت 7.1٪ من مجموع الساكنة سنة 1994، وتمثل 7.6٪ سنة 2003 حسب تقديرات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية.

2 . مراحل وعوامل التحول في منحى تطور الوفيات والخصوبة بالمغرب

بدأت الإشارات الأولى للدخول في مراحل الإنتقال الديموغرافي[3] بالمغرب غداة الحرب العالمية الثانية. وهكذا وبفضل التقدم الطبي أخذت الوفيات ابتداء من الخمسينيات في الانخفاض، وتعميق الهوة مع الخصوبة التي كانت لا تزال مرتفعة آنذاك، مما ترتب عنه نمو ديمغرافي سريع خلال هذه الفترة. لكن مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المملكة والتطور التدريجي للعقليات، أخذت الخصوبة بدورها في الانخفاض. حيث يوجد المغرب في الوقت الراهن في مرحلته الثانية من الانتقال الديمغرافي. وهكذا، سيتم التطرق في هذه الفقرة إلى مختلف مراحل التطور التي مرت بها الوفيات و الخصوبة خلال الخمسين سنة الماضية، والوقوف على أهم العوامل التي كانت وراء هذا التطور.

1.2 . التراجع المستمر للوفيات منذ الخمسينيات

تعد الوفيات مكونا سالبا للدينامية الديمغرافية، بحيث يعكس حجمها المجهودات المبذولة في ميدان البنيات الصحية ومستوى الولوج وجودة الخدمات الوقائية والعلاجية و التطهير والنظافة والتغذية وغيرها. كما يعكس حجمها أيضا سلوك الأفراد في مقاومة الأمراض، واستشعار أهمية التطبيب والوقاية، وهو سلوك مرتبط على الخصوص بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للساكنة.

قبل أكثر من خمسين سنة بقليل كانت الوفيات بالمغرب جد مرتفعة، بحيث تحدد المعطيات المتوفرة المعدل الخام للوفيات في ل25.7 ما بين 1950 و1955[4] ثم في ل18.7 سنة 1962[5]. خلال هذه الفترة كان أمد الحياة عند الولادة لا يتجاوز 43 سنة، ووصلت وفيات الأطفال إلى مستويات قياسية. لكن بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت تتضح معالم المرحلة الأولى للانتقال الديمغرافي بانخفاض الوفيات في المغرب. وبالفعل، بعيد فترة المجاعة التي عاشها المغرب ما بين 1945-1946، بدأت بوادر انخفاض ظاهرة الوفيات تظهر جليا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانخفاض سبق بكثير نظيره المتعلق بظاهرة الولادات، بحيث أن هذه الأخيرة لم تسجل تراجعا إلا في السبعينيات (سنعود إلى هذا الموضوع). وهذا التفاوت الحاصل بين بداية تراجع حدة الظاهرتين الطبيعيتين للتزايد السكاني يؤكد نظرية الانتقال

[3] يعرف J. C. Chainais الانتقال الديموغرافي ب " الإنتقال من نظام ديموغرافي تقليدي متوازن يتميز بمستويات عالية فيما يخص ظاهرتي الوفيات والخصوبة معا إلى نظام آخر حديث متوازن كذلك لكن بمستويات منخفضة لهذين الظاهرتين".

[4] United Nations (2001) World Population Prospects The 2000 Revision vol n°1.

[5] تبعا للبحث متعدد الأهداف لسنة 1961-1963.

الديمغرافي التي تنص على أن تراجع الوفيات بعد من الشروط الأولى لتقليص الولادات. لكن رغم بداية انخفاض الوفيات خلال هذه الفترة، فقد ظل مستوى المؤشرات المرتبطة بها مرتفعا، إلا أنه منذ السبعينيات و الثمانينيات و التسعينيات تم رصد تطور ملموس في تمديد أمد الحياة لساكنة المغرب. حيث تميزت الخمسينيات و بداية الستينيات في المغرب على مستوى الوفيات بمعدل خام يتراوح بين 18 و 20ل، و أمد الحياة عند الولادة ب 47 سنة و بمعدل وفيات الأطفال الرضع يقارب 150ل، وذلك أن البنيات التحتية الطبية خلال هذه الفترة، وبالتحديد في بداية سنوات الستينات، غير قادرة على الاستجابة لحاجيات السكان في ميدان الصحة. فقد كان النظام الصحي العمومي الموروث عن الاستعمار لا يتلاءم و الواقع السوسيو-اقتصادي للبلاد.سحيث تراجع الطب الوقائي لصالح الطب العلاجي الذي حقق تطورا مهما، في الوقت الذي مازالت بعض الأمراض المألوفة محليا في انتشار واسع كالملاريا والسل وسوء التغذية والأمراض المتنقلة عبر المياه، إضافة إلى أن عدد الأطباء المغاربة، إلى حدود سنة 1960[6]، كان لا يتجاوز الثلاثين من أصل 1099 طبيب ممارس" أي حوالي طبيب واحد لكل 14.000 نسمة. لكن منذ تلك الفترة أخذت الأوضاع في التحسن بحيث وصل أمد الحياة عند الولادة حاليا إلى 70.5 سنة (72.7 سنة بالنسبة للنساء مقابل 68.5 سنة للرجال)[7]. وقد صاحب هذا التمديد في أمد الحياة للسكان تحسن ملموس في أمد الحياة عند الأطفال، حيث عرفت معدلات الوفيات عند الرضع والأطفال المتراوح أعمارهم بين 1 و 5 سنوات انخفاضا ملموسا وبوتيرة أسرع. فخلال 35 سنة، تراجع مستوى معدل الوفاة عند الأطفال دون السنة من 149ل سنة 1962 (100ل في الوسط الحضري و 170ل في الوسط القروي) إلى48ل سنة 2004. كما تراجعت بشكل كبير معدلات الوفيات عند الأطفال حديثي الولادة (أقل من شهر) وما بعد الولادة (من شهر إلى 12 شهرا)، لكن يبقى احتمال الوفاة مرتفعا نسبيا عند الفئة الأولى مقارنة مع الفئة الثانية.

إن تحسين البنية التحتية الصحية وارتفاع عدد العاملين بقطاع الصحة وحملات النظافة والتلقيح لصالح الأطفال الرضع ضد الأمراض الستة الفتاكة كالسل والذباح والكزاز والسعال الديكي وشلل الأطفال والحصبة، والتي شكلت الركن الأساسي للتدابير المتخذة لصالح صحة الطفل، فقد تراجعت حدة الوفيات في المغرب. ويظل هذا التحسن في تمديد أمد الحياة خاصة لدى الأطفال، رهينا أيضا بسنجاح برامج مكافحة أمراض الإسهال وسوء التغذية، وكذا تحسن ظروف العلاج والتغطية الصحية للمرضى (مختلف الأمراض المعدية كالتيفويد والتهاب السحايا) ...سدون إغفال تزايد الأسر المستفيدة من الماء الصالح للشرب ومن نظام الصرف الصحي[8]. لكن هذا التحسن في ظروف العيش لم يشمل جميع الشرائح الاجتماعية بصفة متساوية. حيث ما تزال الهوة بين الوسط الحضري و الوسط القروي وبين مختلف جهات المملكة وبين الفئات الاجتماعية، تميز الوفيات بالمغرب. وإذا ما اقتصرنا على وسط الإقامة، يلاحظ أن متوسط أمد الحياة عند الولادة لدى سكان الحضر يفوق نظيره لدى سكان القرى غير أنه إذا بلغ هذا الفرق 14

[6] Tyane, M. et Chekli, H La santé de l'enfant au Maroc. In CERED. 1988 Population et Développement au Maroc P 256

[7] إسقاطات مركز الدراسات و الأبحاث الديمغرافية.

[8] أمراض الإسهال والجهاز الهضمي والأمعاء، هي غالبا ما تكون نتيجة لسوء جودة الماء، وهذا يشكل مؤشرا يعكس تماما درجة التعرض للعوامل المرضية المنتشرة وغياب المراحيض هو مصدر عدوى بالأمراض في نفس الوقت هو مؤشر عن مستوى العيش."مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية 1989 تفاعل المتغيرات السسيوديمغرافية بالمغرب. ص "191.

سنة عام 1962 بين الوسطين فإنه لا يتجاوز 6 سنوات حاليا، ومع ذلك يبقى العيش في البادية عاملا محددا للوفيات، وهو ما يفسر التفاوت في الميادين الأخرى. وهكذا، فإن التمدين و ظروف العيش التي يوفرها، يشكل أحد العوامل الرئيسة التي تساهم في انخفاض الوفيات بالمدن. فظروف العيش الكريم (ولوج البنيات الصحية وظروف السكن والتمدرس وضعف الأمية)، الذي تتميز به المدن، يشكل إحدى العوامل التي يمكن أن تكون وراء التفاوت بين وسطي الإقامة، في ما يتعلق بالوفيات دون إغفال الفوارق السوسيو-اقتصادية و الثقافية بين الوسطين.

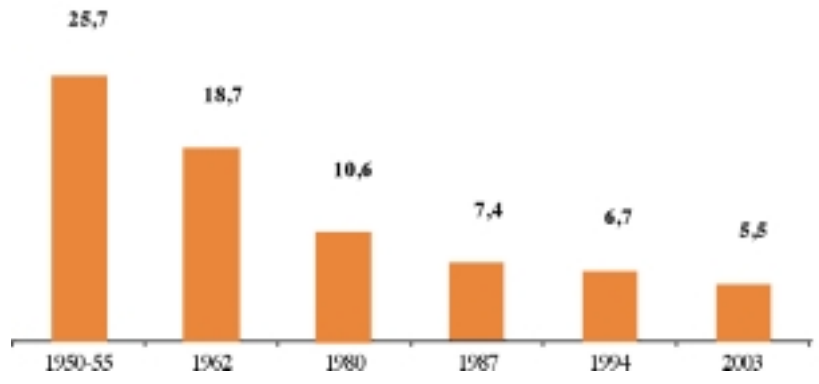

الرسم البياني رقم 3 : تطور المعدل الخام للوفيات بمجموع المغرب

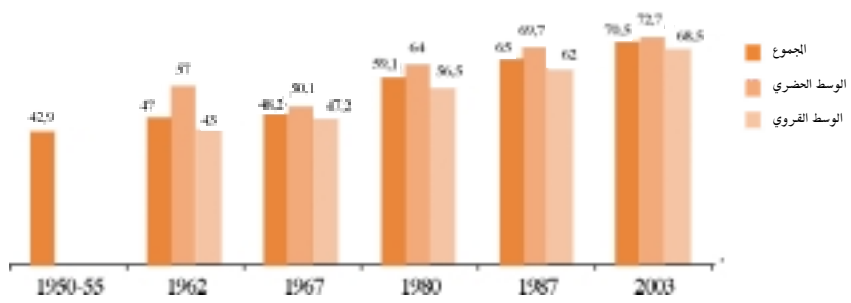

الرسم البياني رقم 4 : تطور أمد الحياة حسب وسط الإقامة (1962-2003)

الرسم البياني رقم 5 : تطور معدل وفيات الرضع حسب وسط الإقامة بين 1977 و 2004

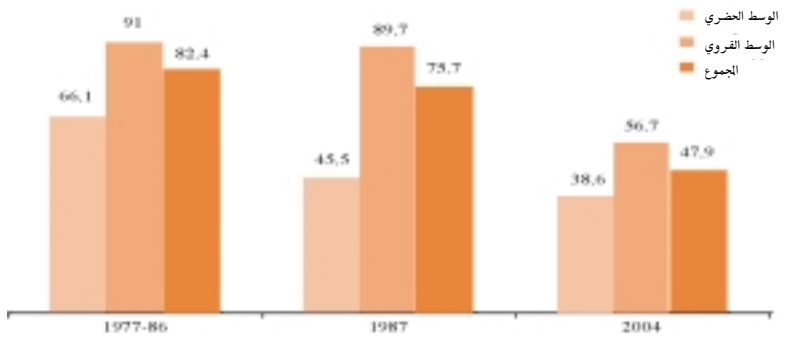

2.2. عقد السبعينات: بداية تقلص الخصوبة

على غرار باقي بلدان إفريقيا الشمالية وخصوصا تونس و الجزائر ومصر، ما فتئ السلوك الإنجابي للنساء المغربيات يعرف تحولات ملحوظة. فبعدما كانت النساء في المغرب في الماضي تتميزن بخصوبة مرتفعة، أصبحن الآن يملن إلى تقليص خصوبتهن. فقبل أربعين سنة، كان المعدل الخام للولادات يبلغ 52 والمؤشر التركيبي للخصوبة في حدود 7 أطفال لكل امرأة. آنذاك، كان النمط السوسيو-ثقافي في البلاد يشجع على الخصوبة المرتفعة، بحيث كانت القيم والتقاليد السائدة في المجتمع تعتبر الطفل، خاصة الذكر، بمثابة ثروة و استثمار لمستقبل الآباء، كما كانت الأمية متفشية بشكل كبير وخاصة عند النساء اللائي كن تتزوجن عند سن مبكرة (17 سنة في المتوسط). علاوة على أن أكثر من 50 من الساكنة كانت تعيش تحت عتبة الفقر[9]، ناهيك على أن نسبة النساء اللواتي كن يستعملن وسائل تنظيم الحمل لا تتجاوز 8٪، كل هذه الظروف تجعل من دور النساء يقتصر على إنجاب وتربية الأطفال، وقليل منهن كن يمارسن نشاطا اقتصاديا خارج البيت.

وقد ترتب عن هذه الوضعية المتميزة بخصوبة مرتفعة ونمو سريع للسكان، أثقل كاهل العديد من القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية. ولم يستطع الاقتصاد المغربي تحمل الأعباء المترتبة عن حاجيات ساكنة في تطور سريع. لذا، حاولت السياسات الرسمية للبلاد احتواء التزايد السريع للسكان، كشرط ضروري للتنمية الاقتصادية

[9] مكن البحث حول الاستهلاك المنجز خلال 1959 / 1960 من تقدير معدل الفقر النسبي ب 55٪ومعدل الفقر المطلق ب 2.44 ونسبة الفقر الغذائي ب22٪.

والاجتماعية. وفي هذا الصدد تم توجيه مذكرة ملكية في هذا الشأن إلى المنظمات والهيئات الفاعلة في المجتمع من حكومة وأحزاب سياسية ونقابات في 20 أبريل 1965 أكد فيها جلالة المغفور له الحسن الثاني، على الأهمية التي تكتسيها الإشكالية الديمغرافية في بلادنا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، داعيا مسؤولي القطاع العام والجمعيات إلى نهج سياسة سكانية من شأنها احتواء التزايد السكاني، وذالك بوضع برنامج مندمج وشمولي للتنمية. وفي سنة 1966، وقع جلالة المغفور له الحسن الثاني على إعلان رؤساء الدول حول السكان. ومنذ ذلك التاريخ اتخذت مجموعة من القرارات من أجل تبني برنامج للتخطيط العائلي، تم بموجبه إعداد مرسوم في يوليوز 1967 يلغي العمل بالنص القانوني القاضي بمنع الترويج لوسائل منع الحمل. وقد ترجمت هذه الإرادة السياسية لإحتواء المتغير الديموغرافي في مختلف مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتبر الوثيقة الأمثل للبرامج المتعلقة بالسكان. فمختلف تصاميم التنمية التي تم اعتمادها في المغرب، خصوصا في سنوات الستينات والسبعينات والثمانينيات، تبرز بجدية اهتمامات السلطات العمومية بمدى الارتباط الوثيق بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي.

وهكذا، فإن مخطط 1965-1967 دعا إلى نهج سياسة سكانية هدفها تقليص النمو الديمغرافي في البلاد الذي كان يوشك ايقاعه أن يرهق ويعطل النمو الاقتصادي. كما تم إدماج برنامج التخطيط العائلي ضمن مخطط التنمية 1968-1972 وكان من أهداف هذا البرنامج مد كل السكان بالمعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. ومن أهدافه أيضا تقليص المعدل الإجمالي للولادات من 50ل إلى 45ل. أما مخطط 1973-1977 فقد ارتأى تقليص المعدل الإجمالي للولادات من 45ل إلى 43ل. وفي سنة 1974، ساهم المؤتمر الدولي للسكان ببوخارست في إثارة انتباه المشاركين إلى ضرورة التأثير على المعطى السوسيو-اقتصادي لإحداث التحولات المرجوة في المحددات الديمغرافية وتغييرها في اتجاه يلائم ضرورات التنمية والعيش الكريم للسكان. في هذا الاتجاه، اتخذت إجراءات أخرى غير مباشرة ولكن فعالة، تتعلق أساسا ببرامج ذات توجه اجتماعي واقتصادي، كالتأكيد على تمدرس الفتيات و تشجيع تشغيل المرأة. هذان المحددان، كما سيظهر فيما بعد، سيؤثران بشكل كبير على ظاهرة الخصوبة.

وهكذا، فقد تم رصد الإشارات الأولى حول تقليص الخصوبة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وذلك من خلال البحث الدولي حول الخصوبة لسنة 1979-1980، الذي مكن من تقدير المؤشر التركيبي للخصوبة في 5,9 أطفال لكل امرأة، والمعدل الإجمالي للولادات في ل39,9. إن هذا الانخفاض الحاصل في الخصوبة خلال هذه الفترة بالإضافة إلى تقلصه المتسارع خلال الثمانينات والتسعينات سجل الدخول النهائي للمغرب في المرحلة الثانية للإنتقال الديمغرافي، التي تتميز بانخفاض سريع للوفيات متبوعا بانخفاض الخصوبة.

إلا أن هذه المرحلة في الإنتقال الديمغرافي التي عاشها المغرب آنذاك لم تكن متزامنة بالوسطين الحضري والقروي. وهكذا، فإذا تم تسجيل تقلص الخصوبة بالمدن منذ نهاية السبعينات، فإن النساء القرويات كن ما زلن يعرفن خصوبة مرتفعة خلال تلك الفترة. ولم يتم تسجيل انخفاض في معدل الخصوبة بالقرى إلا خلال الثمانينات ويقارب المؤشر التركيبي للخصوبة بالوسط القروي حاليا حوالي 3 أطفال لكل امرأة. فإذا استمر هذا الانخفاض في الخصوبة على

هذه الوتيرة، فإن الوسط الحضري المتميز أصلا بمستوى خصوبة نسبيا ضعيف، كما أن معدل الخصوبة لدى النساء الحضريات يقارب في الوقت الراهن ذاك المسجل بالدول المتقدمة. بينما في الوسط القروي ما يزال مستوى هذه الظاهرة مرتفع نسبيا مقارنة بالوسط الحضري. ويعزى هذا، إلى الاختلاف بين الأنظمة السوسيو-ثقافية بين المدن والقرى حيث الأعراف والتقاليد تشجع على خصوبة مرتفعة و نشيطة.

الرسم البياني رقم 6 : المعدل الخام للولادات بالنسبة للسكان المغرب

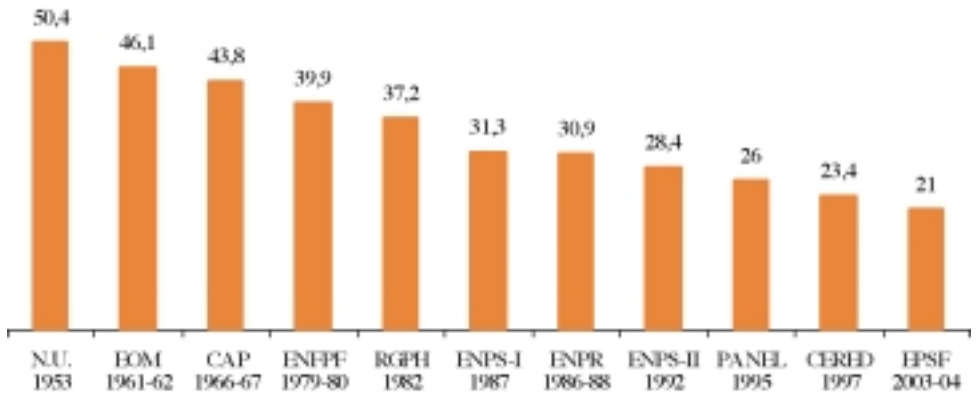

الرسم البياني رقم 7 : تطور المؤشر التركيبي للخصوبة حسب وسط الإقامة

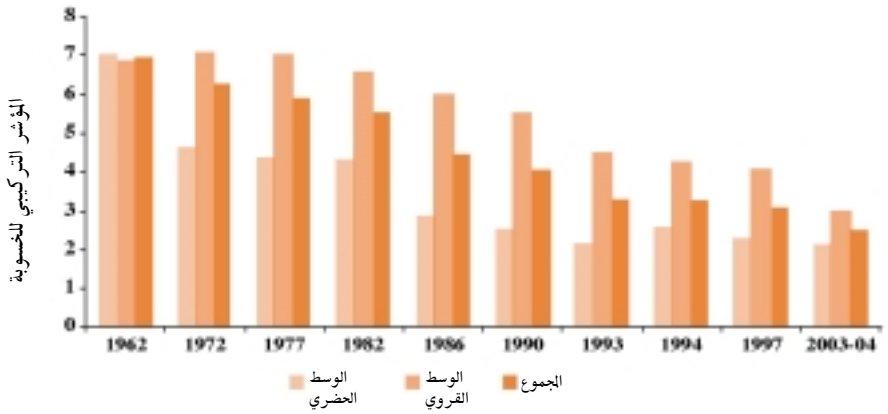

وبصفة عامة، إن السلوك الإنجابي الحالي للنساء المغربيات، يختلف بشكل ملحوظ عن سلوك أمهاتهن، ذلك أن تفكير وسلوك الأجيال الحاضرة حول مسألة الإنجاب يختلف عن ذلك الذي كان عند أسلافهم. وعليه، فإن العدد المرتفع للأطفال داخل الأسرة لم يعد يمثل هدفا في حد ذاته كما كان عليه الحال في الماضي ويبقى السؤال المطروح هو مدى اعتبار الطفل استثمارا لمستقبل أبويه في المجتمع الحالي؟ وفي هذا الصدد بينت مجموعة من الدراسات أن التصورات النسبية لخصوبة مرتفعة في طريق التغيير بفعل كلفة التربية التي ما فتئت تتصاعد باستمرار، كما أن التحويلات بين الأجيال أصبحت تتغير باستمرار مع الانتشار الكبير للمدرسة وارتفاع حجم تكلفة تحويلات الآباء لصالح أبنائهم مقابل عائدات غير ثابتة وعارضة من الأبناء نحو آبائهم. ويتبين من خلال دراسة أنجزت من طرف مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (1996) [10] حول تصورات الآباء في المغرب عن تكلفة الأطفال والأرباح الممكن الحصول عليها منهم، أن الحفاظ على الخصوبة القروية في مستويات مرتفعة تجد تفسيرا لها في الربح الممكن استخلاصه من كثرة الأولاد (على المدى القريب، في عمل الأطفال وعلى المدى البعيد يضمن شيخوخة آمنة ومطمئنة) والمبالغ أو الكلفة التي تسببها هذه الخصوبة (التمدرس والصحة والسكن وتغذية وملابس الأطفال). حيث تظل الأرباح في المناطق القروية من خصوبة مرتفعة هي الغالبة.

إضافة إلى ذلك، و موازاة مع تقلص الخصوبة، تم تسجيل، مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال الثلاثة أو الأربعة عقود الأخيرة، وتتميز هذه التحولات بعلاقتها الواسعة مع السلوك الإنجابي للمرأة، ويتعلق الأمر على الخصوص بالتحولات التي همت مستويات الحالة الزواجية واستعمال وسائل تنظيم الأسرة والدخول التدريجي للمرأة في النسق الاقتصادي والتمدن المتسارع والتحولات في المعايير والقيم المتعلقة بالخصوبة، وغيرها.

الزواج في تأخر تدريجي

عرف المغرب خلال الأربعين سنة الماضية، ارتفاعا في السن عند الزواج الأول وهو ما يمكن اعتباره كأهم التغيرات التي عرفها المجتمع المغربي خلال هذه الفترة. لقد أصبح الرجال والنساء يتزوجون تدريجيا عند سن متقدم. وهكذا فبالوقوف على تطور نسب فئة العزاب بين 20 و 24 سنة لدى الإناث وفئة الذكور بين 25 و 29 سنة، يلاحظ مدى أهمية التغيرات التي مست الزواج الأول لدى الجنسين معا. حيث يبرز الارتفاع الملموس لهذه النسب تراجع الزواج المبكر عما كان عليه خلال السنوات الماضية. ويعود هذا التراجع إلى أسباب مختلفة، نذكر منها التمدرس خاصة عند الفتيات والإلتحاق التدريجي بسوق الشغل وكذا التطلع إلى نمط عيش آخر بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية وغيرها.

وتتزامن هذه التغيرات مع تطور متوسط السن عند الزواج الأول الذي سجل من جانبه ارتفاعا ملحوظا. وكمثال على ذلك، بلغ متوسط السن عند الزواج الأول سنة 2004 مستويات جد مرتفعة (31,1 سنة بالنسبة للذكور و 26,3 سنة بالنسبة للإناث). في حين أن هذا المؤشر كان لا يتجاوز 17 سنة عند الإناث و 24 سنة عند الذكور سنة 1960. هذا الإرتفاع في متوسط السن عند الزواج الأول، يضع المغرب في وضعية وسطى بالنسبة للبلدان المجاورة، كتونس التي تتميز اليوم بسن زواج متأخر نسبيا أو الجزائر التي تعرف سن زواج مبكر مقارنة مع المغرب. وهكذا، فإذا كان

ارتفاع السن عند الزواج، يعكس تغيرات عميقة داخل المجتمع المغربي، فإنه كذلك يشكل أحد العوامل التي قلصت بشكل ملموس مستويات الخصوبة بالمغرب.

إن هذا الارتفاع في سن الزواج الأول قد قلص بشكل واضح من المدة المحتملة للتعرض لمخاطر الحمل، وبالتالي من العدد الإجمالي للأطفال الذين يمكن لمرأة أن تنجبهم طوال حياتها الإنجابية. فحسب مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (1989) وثلة من الباحثين (ع.أجبيلو (1991[12]-1995[13]) ثم ج.ديشان و ع.أجبيلو (1995)[14]، فإن التغيرات الطارئة على المؤسسة الزواجية، خاصة الزواج الأول، شكلت السبب الحقيقي لانطلاق مسلسل انخفاض الخصوبة الملاحظ بالمغرب منذ سنوات السبعينات. كما أن ارتفاع العزوبة بين الفئات الشابة (15-29 سنة) يفسر انخفاض الخصوبة بحوالي الثلثين خلال الثلاثة عقود الماضية.

استعمال متزايد لوسائل تنظيم الأسرة

إذا كان السن عند الزواج الأول يشكل عاملا أساسيا لبداية انخفاض الخصوبة، فآثاره تتقلص تدريجيا لفائدة الإستعمال المتصاعد لوسائل تنظيم الأسرة. كما أن نهج سياسة تنظيم الأسرة منذ سنة 1966، لعب أيضا دورا لايستهان به في التقليص من الخصوبة. فبعدما كانت نسبة النساء اللواتي يستعملن وسيلة من وسائل تنظيم الحمل خلال الستينات لا تتجاوز 8 فقط، أصبحت الآن تتجاوز 60 ٪ حيث نجد هذه النسبة مرتفعة بالوسط الحضري مقارنة مع الوسط القروي. ويبقى انخفاض مستويات الخصوبة في المستقبل رهين بمدى تحسن حدة استعمال وسائل تنظيم الأسرة وفعاليتها.

تحسين وضعية المرأة

إن تراجع السن عند الزواج والاستعمال المضطرد لوسائل تنظيم الأسرة المشار إليها آنفا، لا يمكن فصلها عن تحسن ظروف المرأة بصفة عامة بالمغرب. هذا التحسن سنتناوله هنا من خلال تطور متغيرين رئيسيين، ويتعلق الأمر بمحو الأمية بين النساء ثم بولوجهن سوق الشغل. فمن خلال تأثير هذين المتغيرين ما على تراجع السن عند الزواج الأول ثم على سلوك الأزواج، شكل هذان المتغيران بجلاء العناصر المحركة لانخفاض الخصوبة ببلادنا. وهكذا، تميزت الأربعين سنة الماضية بتحسن ملحوظ سواء على مستوى التمدرس، خصوصا بين الفتيات، أو محو الأمية بين النساء

[10] CERED, (1996), " Perception par les parents des coûts et bénéfices des enfants ", in Famille au Maroc, les réseaux de solidarité familiale Rabat, Maroc.
[11] CERED (1989), Déterminants proches de la fécondité au Maroc, in variables socio-démographiques au Maroc : les interdépendances.
[12] Ajbilou, A., (1991), "Relation entre Nuptialité et Fécondité au Maghreb", Thèse de 3ème cycle en démographie, présentée publiquement à l'Institut de Démographie de l'Université Catholique de Louvain, Louvain-la-neuve, Belgique.
[13] Ajbilou, A., (1995), "La transition de la fécondité : une analyse comparative entre les trois pays du Maghreb : Algérie, Maroc et Tunisie" In Revue marocaine de droit et d'économie du développement, n°36, Casablanca, pp.111-125.
[14] Duchêne, J. et Ajbilou, A., (1995), "Structures, Nuptialité et fécondité dans les déclins de natalité d'hier et d'aujourd'hui", In Transitions Démographiques et Sociétés, Edité par D. Tabutin et al. Chaire Quételet 1992, Louvain-La-Neuve, Belgique, pp. 283-300.

كما كان لهذا التحسن في الرصيد التعليمي للنساء بالمغرب آثار ملموسة على سلوكهن الإنجابي. وقد أبرزت البحوث المنجزة بالمغرب أن الأثر الإنتقائي للتعليم على مستوى الخصوبة مسألة بديهية، وأن المؤشر التركيبي للخصوبة يختلف حسب المستوى التعليمي للمرأة وأن متوسط عدد الأطفال لدى النساء الأميات يتسم بارتفاع نسبي مقارنة بنظيراتهن من النساء اللواتي ولجن المدرسة.

يساهم تمدرس النساء، وخصوصا الفتيات، في انخفاظ الخصوبة، كما يمكن من خلخلة القيم التقليدية التي تجعل من المراة مجرد أداة للإنجاب. فاستمرار الدراسة إلى مستويات عليا نسبيا بين النساء يفتح أمامهن آفاقا جديدة لاستقلاليتهن واندماجهن المهني، وبالتالي يفرز رؤية جديدة حول الطفل. فالمرأة المتعلمة يمكنها أن تتبنى سلوكا عقلانيا يجعلها تنتقي بين الكم (عدد مرتفع للأطفال) والكيف (أطفال متعلمين بشكل جيد وتغذية متكاملة ولباس وعلاج جيدين...). ويؤثر هذا التمدرس كذلك على استراتيجيتهن الزواجية، حيث أن الحصول على شهادة، يحثهن على تفضيل استراتجية فردية للتنمية وعلى مزاولة نشاط مهني من شأنه التأثير على سلوكهن الإنجابي.

فضلا عن ذلك، سجلت مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية قفزة نوعية منذ ما يزيد عن عشرين سنة خصوصا بالوسط الحضري. وأضحت الممارسة المتزايدة للأنشطة خارج المنزل إحدى السمات المميزة للنساء، وبالتالي فإن إرادتهن المتنامية لأجل اندماج اجتماعي أفضل إلى جانب تنمية اقتصاد السوق وكذا الطلب المتزايد على اليد العاملة النسوية خصوصا ضمن القطاع الثالث بالإضافة إلى تحديث المجتمع وتغير الموافق تجاه مشاركة المرأة في الحياة النشيطة، كلها عوامل تحث على الخروج من البيت للاتحاق بصفوف الساكنة النشيطة. كما أن مساهمة المرأة في الحياة المهنية المأجورة مكنتها من الخروج من الفضاء الأسري التقليدي والطموح إلى نمط عيش جديد، مكنتها أيضا من التوفر على سلطة القرار داخل محيطها، وبالتالي إنتاج أدوار جديدة داخل الأسرة. من هذه الزاوية يتضح مدى تأثير النشاط الاقتصادي النسوي على الخصوبة والذي تم إبرازه بشكل مستفيض ضمن الأدبيات الديمغرافية.

إن مزاولة نشاط اقتصادي ما ينجم عنه سلوك يميل إلى تقليص عدد الأطفال، خصوصا داخل المجالات الحضرية. فالنساء اللواتي يشتغلن يحضين أكثر بفرص الاتصال بالعالم الخارجي، وبالتالي فهذا الوضع يجعلهن يتبنين مواقف عقلانية مقارنة مع آبائهم وكذا تمديد فترة مابين الولادات.

ففي سنة 1982، وبينما كان تخلص الخصوبة في مستويات محتشمة، فإن النشاط النسوي يتأكد كمعيار مميز وحاسم للخصوبة بالمغرب، حيث تمارس المؤشر التركيبي للخصوبة 6,06 بالنسبة للنساء غير النشيطات مقابل 3,60 بين نظيراتهن اللواتي يزاولن نشاطا اقتصاديا. هذا الاختلاف أيضا يزداد حدة بالوسط الحضري، حيث تمارس الأنشطة النسوية المأجورة والمؤهلة (5,01 طفل لدى النساء غير النشيطات مقابل 2,4 لدى اللواتي يشتغلن).

وهكذا، شكل تطور تعليم النساء ومشاركتهن المتزايدة في الحياة الاقتصادية بمعية متغيرات أخرى، العناصر الأساسية التي ساهمت في انخفاض الخصوبة خلال العقدين السالفين. لكن آليات هذه المساهمة كما يؤكد على ذلك ع.أجبيلو (1991)[15] تمر أساسا عبر تراجع النمط الثقافي التقليدي، الذي مارس ضغوطا اجتماعية على أفراد المجتمع من أجل زواج مبكر وشامل وإنجاب مرتفع داخل المؤسسة الزواجية، هذا النموذج يجد نفسه متجاوزا إثر انتشار التعليم والتمدين والظروف الاقتصادية ثم مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية إلخ.

وتؤثر المتغيرات السوسيو-اقتصادية بصفة مباشرة على النموذج الثقافي التقليدي في محاولة لنقل سلوك الأفراد من مرحلة إنجاب كثيف إلى مرحلة الحد من الولادات، ومن الزواج المبكر نحو الزواج المتأخر. وهكذا، فالتدخلات الموجهة نحو العوامل السوسيو-اقتصادية التي تحدث تغيرات اجتماعية، كالتعليم على سبيل المثال "يدمر وحدة العائلة خاصة ضمن الفئات الأكثر تبعية أساسا الأطفال والنساء"[16]من شأنها التسريع بوتيرة مسلسل الإنتقال الديمغرافي ببلادنا.

[15] تمت الإشارة إليه سابقا.

[16] Caldwell, J., (1979), " la scolarisation à grande échelle en tant que facteur principal déterminant le début d'un recul durable de la fécondité ", In Dynamique de la population : Fécondité et mortalité en Afrique, Nations Unies, CEA, 366-423.

3. أي تغيرات للمؤسسة الأسرة ؟

إن مسلسل التطورات الذي يعرفه المغرب على مستوى السلوكات الإنجابية والزواجية، لايمكن بأي حال من الأحوال فصله عن مجموع التحولات التي تعرفها مؤسسة الأسرة عامة. فالأسرة تختلف اليوم كثيرا عما كانت عليه بالأمس، سواء على مستوى تركيبتها أو تنظيمها. فالنمط الثقافي للأسرة التقليدية، يقوم على أساس توزيع الأدوار بين أفراد الأسرة. فالأب رمز الأسرة يستحود على أهم الأدوار، فهو كما جاء به P. PASCON سنة 1980 يصدر كل سلطة، وهو الذي يوزع المداخيل والعمل، وهو القانون الجاري به العمل، بمعنى آخر، فإرادته هي القانون"[17]. أما بالنسبة للأم وباقي النساء الأخريات داخل الأسرة فدروهن له علاقة بالجانب العاطفي. أما فيما يخص الأخوة فإن الأدوار موزعة حسب الجنس مع هيمنة العنصر الذكوري، باعتباره رمزا لوجود الأسرة ويحمل اسمها ويحافظ على استمراريتها. أما العلاقات بين الأفراد داخل هذا الإطار، فتنبني مجمل تفاعلاتها حول الإرث الفردي وهو وضع يستمد منه الابن البكر مكانته المتميزة، كما أن عدم تجزيء الإرث يبدو شيئا مؤمنا من جهة، بسبب هيمنة الزواج داخل الأسرة ومن جهة ثانية بسبب العرف الذي لا يورث الإناث. فالمواقف تجاه الزواج والإنجاب داخل هذا النمط الثقافي، يحددها هاجس الحفاظ على المصالح الاقتصادية والاجتماعية للأسرة.

فالزواج كما يؤكد C. Camilleri (1973)[18] أكثر من أي وقت مضى أداة للمجموعة الأسرية وأحد الوسائل المفضلة للمحافظة على القيم التي تؤمن بها (...) ومن بينها تزويد المجموعة بالأطفال، خصوصا الذكور، باعتبارهم يحددون وجودها ويضاعفون مكتسباتها داخل السياق التقليدي. وإذا كان عدد الأبناء يؤثر مباشرة على وضعية الأب، فإن العقم يعتبر دون جدال عنصر انفصام للعلاقة الزواجية".

وانطلاقا من تحليل أنماط الإنتاج، يظهر هذا النموذج الجامد محط تساؤل. وهكذا، فإذا بقيت الأسرة خاضعة للعلاقات الأبوية، فقد كان أيضا للفعل الاستعماري آثار على تماسكها الذي يعتبر خاصية ترتبط بانتمائها للإطار التقليدي. لكن كما أشار P. PASCON (1980), فصفة التقليدي لا تعني أنه يتموقع خارج الديناميات السياسية والاقتصادية التي أتت لتحدد بشكل مختلف الأدوار والعلاقات التي حافظت عليها هذه المؤسسة. فخلال الفترة الاستعمارية أفرز العمل المأجور أحد أهم الأحداث التي عملت على تدمير هذا التماسك الأسري، وبالتالي أدت إلى إعادة تحديد الأدوار داخل الأسرة. وهكذا، يصبح الأبناء يتطلعون إلى الخروج من الأسرة عندما تكون وضعيتهم هشة ومساهمتهم الاقتصادية لا تدعم موقعهم داخل الأسرة أو المجتمع. هذا النوع من التطلع تم الإفصاح عنه أثناء المقابلات التي أنجزها خدٌءذ .ذفي العقد الذي تلى الحصول على الاستقلال[19]. لكن عندما يحصلون على دخل مالي، تنقلب الأدوار ويتحمل الأبناء عبء الخلف.

[17] P. Pascon (1980), La formation de la société marocaine. Etudes rurales SMER 1980. p 189-212. p.197.
[18] CAMILLERI, C. (1973), Jeunesse, famille et développement, Essai sur le changement socio-culturel dans un pays du Tiers-Monde: la Tunisie, CNRS, Paris.
[19] "Ce que disent 296 jeunes ruraux" in Etudes sociologiques sur le Maroc p. 202-3BESM, Rabat 1971

كما أن العمل المأجور قد ساهم في تحرر النساء من النظام الأبوي، من خلال إبراز مساهمتهن الاقتصادية. هذا الوضع يختلف عندما تبقى مساهمة النساء لاتتجاوز مستوى العون العائلي، حيث أن وضعيتهن في ظل هذه المعطيات تتفاقم وتتراجع وذلك نظرا لأن مساهمتهن الاقتصادية التقليدية تبقى دون المستوى المطلوب.

إن العمل المأجور وما يلازمه من عطالة، والهجرة القروية والحركية الاجتماعية والتمدرس تشكل أهم عوامل التحولا ت التي مست الأسرة سواء على مستوى ممارساتها أو قيمها، خصوصا تلك الخاصة بالإنجاب واستراتيجيات الزواج.

انطلاقا من كل هذا، هل يمكننا القول أمام بروز الفرد كمعطى مجتمعي، خصوصا ما بعد الفترة الاستعمارية، أن العلاقات الأسرية خضعت لتغيرعميق؟ ثم ماذا عن تساكن وتعايش الآباء والأبناء؟ ماذا عن الزواج والقران؟ ماذا عن علاقات السلطة داخل الأسرة؟ للإجابة عن هذه التساؤلات من المفيد إعادة وضع التطور الذي يبقى العائلة في مظاهرها التقليدية موضع سؤال. فنمو المقاولات الرأسمالية التي وضعتها السياسات الاستعمارية أقحم تحولات أكيدة على مستوى العلاقات الإجتماعية[20]. وقد أشار G K.Polanyi (1983) إلى ذلك بقوله أن "التحكم في النظام الاقتصادي عبر السوق له آثار لاتقاوم على تنظيم مجتمع برمته، وبدل ببساطة على أن المجتمع يسير بشكل يجعل منه عنصرا مساعدا لإقتصاد السوق."[21]لكن درجة تفكك التماسك الأسري، تبقى رهينة بمدى الإندماج في الأنماط الجديدة للإنتاج. فعلى سبيل المثال عندما يكون هذا الإندماج محدودا، تصبح الأسرة ملجأ (مثلا لمواجهة العطالة). وهكذا، فإذا كان التماسك بين الأجيال على المستوى الوطني أقل مما كان عليه في الماضي فإنه ما يزال نسبيا ذا أهمية بالوسط الريفي مقارنة بنظيره الحضري. فحسب البحث الوطني حول الأسرة، المنجز سنة 1995، تشكل الأسر التي يتساكن بها ثلاثة أجيال فأكثر 26,8 بالوسط الريفي و17,5 بالوسط الحضري. إن الإستمرار المهم نسبيا لهذا النوع من الأسر داخل الوسط الريفي، يستمد جدوره من نمط العيش المهيمن داخل هذه الأوساط. كما أن اختيار "العزل" القطيعة مع التساكن يمكن أن يخفف من حدته القرب المجالي.

إن تطلعات الآباء تجاه أبنائهم تترجم نوعا من عدم الاهتمام بإدماجهم داخل النشاط الأسري[22]. لذا فإن "الأسر التقليدية تفقد وظيفتها كخليه للإنتاج لفائدة المقاولة الرأسمالية التي تعمم العمل المأجور لبعض الفئات من الفلاحين والحرفيين المرغمين على الالتحاق بالطبقات العاملة. فخروج الإنتاج الاقتصادي عن الإطار الأسري تنجم عنه بلترة للفئات المحرومة، في حين أن الهجرة القروية والهجرة إلى أوربا تزيد من حدة آثار تفكك الخلية الأسرية التقليدية. أما الإرث الأسري الذي شكل عمادا ماديا للأبوة وللتضامن فقد فقد أهميته. فعلى المستوى الثقافي لم يعد النموذج الأسري المستند إلى التراتبية والأبوية المرجع الوحيد." (و.كرو، م.خروفي- 1994 ص 28).

[20] Confère El Khyari T.(1987.) Agriculture au Maroc. Editions Okad.
[21] K. Polanyi (1983), " La grande transformation " Edition Gallimard, p.88, cité par Al Harras, op.cit.
[22] CERED 1997 Etat matrimonial et stratégies familiales.

كما يضيف أ.بوهديبة (1990) أنه "لا الإستبدادية ولا الإمتيازات المفرطة الممنوحة للذكور وللبالغين بقيت تقبل دون ردود فعل (...)، فالأسرة كضحية للتقدم الاقتصادي من جهة ثم للتحولات الثقافية من جهة ثانية، أضحت ملزمة بأن تؤدي في نفس الوقت كلا من كلفة التقدم الاجتماعي والكلفة الاجتماعية للتقدم".

إن تحولات صورة العائلة تبين أيضا آثار التحول الحاصل في المجتمع. من هذا المنطلق يوضح ع.أجبيلوا (1998)[23] أن "هناك إضعاف للنموذج الثقافي التقليدي وبروز نمط عيش حيث الأسرة وليس العائلة الممتدة التي تفككت قاعدتها الاقتصادية والمالية هي التي ستصبح من الآن فصاعدا الفاعل الاقتصادي الأساسي". بالنسبة للباحث فإن التوازن القديم بين الآباء والأبناء خضع لتغير تدريجي، كما أن الصفة التقليدية للزواج التي تسمح تدخل الآباء سواء على مستوى موعد الزواج أو اختيار شريك حياة أبنائهم، قد أخذت في الاضمحلال التدريجي، وأصبح الإنجاب شيئا فشيئا قرار يهم الزوجين وليس العائلة الممتدة.

فضلا عن ذلك، فإن تحليل البنيات العائلية بالمغرب، اعتمادا على قاعدة المعطيات الإحصائية المتوفرة، يؤكد جيدا مختلف التغيرات المشار إليها آنفا. فعلى مستوى بنيتها، تجدر الإشارة، إلى أن مسلسل تفكك الإطار التقليدي خلص سنة 1995 إلى صورة للأسر مكونة بنسبة الثلث من الأسر المركبة وبنسبة الثلثين من الأسر النووية. وتهيمن الأسرة المكتملة داخل هذه الفئة (48,3 سنة 1995 مقابل 40,1 سنة 1982). أما الأسر المركبة فقد أخذت نسبتها في التدني لتصل سنة 1995 إلى حوالي 36. بالإضافة إلى ذلك فنسبة الأسر بدون عائلة والتي تحتل الرتبة الثالثة تراجعت بنسبة النصف لتستقر في حدود 4,1 سنة 1995، (بنسبة 3,9 لفائدة المنعزلين و 0,2 لفائدة الأسر المتعددة الأفراد).

من جانبه، كشف البحث الكيفي الذي أجري سنة 1997 بأربعة مناطق ضمن الأقاليم التالية : بلدية الصويرة وعين بيضا بفاس وجماعة تزرين القروية بورززات ثم زمران الشرقية بقلعة السراغنة، عن كون العلاقات بين الآباء والأبناء سواء بالمجالات الحضرية أو الريفية، آخذة في فقدان إحدى أهم خصائصها الأساسية، ألا وهي سلطة الآباء على أبنائهم.

فحسب هذا البحث، يحاول الشباب من الرجال بمنطقتي العطاوية وتزرين، اختيار شريك حياتهم بأنفسهم بل في بعض الأحيان ضدا عن رأي أوليائهم. وأكثر من هذا، أفصح الشباب ببلدية الصويرة عن تغير في القيم يبرر اختيارات الزواج. حيث أن البنت الأكثر حظا في الزواج هي التي تخرج أكثر أو تعمل أو تلك التي تتميز بود زاخر (...)، فنجاح الزواج يتطلب فترة تعارف قبلي لمدة تتجاوز السنة ". طبعا، مجمل هذه التغيرات في السلوك والمواقف وطرق التدبير والتفكير لا تمر دون صراع وتشنجات داخل الأسرة.

Ajbilou, A. (1998), Analyse de la variabilité spatio-temporelle de la primo-nuptialité au 23 Maghreb(1970-1980), Ouvrage publié chez ACADIMIA et L'Harmattan, 344 pages, L'auteur cite D. Mahfoud, 1990.

عديدة هي العوامل التي ساهمت في تراجع النموذج الثقافي التقليدي داخل الأسر مع تأكيد متزايد لمكانة الفرد داخل المجتمع، فبالإضافة إلى التغير الذي هم القاعدة الاقتصادية للأسرة، يمكن أيضا ذكر "صدمة الحداثة". من جانب آخر، فإن الهجرة القروية الناجمة عن تدني شروط العيش بالقرية وتراجع الفلاحة التقليدية التي تكون الأساس الإقتصادي للتنظيم الأبوي، بالإضافة إلى نمو العمل المأجور خاصة لدى النساء ثم نمو طرق التواصل بشتى أنواعها وكذا تنقل الأفراد والمعلومات وتنامي التمدرس أساسا بين النساء ثم انتشار وتبادل الأفكار عبر المذياع والتلفزة وبروز مكانة الفرد، كلها عناصر تشكل عوامل عديدة تدعم هذه التغيرات.

تتجسد معظم التحولات التي تعيشها الأسرة المغربية من خلال سلوك الأفراد عبر طرق تدبيرهم وتفكيرهم على مستوى علاقات السلطة بين أعضاء الأسرة وكذا الزواج والإنجاب واكتساب المعرفة ثم عمل المرأة خارج البيت وغيرها من التمظهرات. فإذا ساهمت طرق التدبير والتفكير هذه على المستوى الفردي في تغيير ظوابط وعادات الأسرة والمجتمع برمته، فهي تفسر أيضا كرد فعل تجاه وضعيات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية آخذة في التغيير. وفي هذا السياق تضيف (1986) "TH.Locohعلى المجتمعات أن تبحث عن حل لمشاكل الاستمرار والبقاء، بمعنى إيجاد توازن مرض بين تطورها الديمغرافي ومحيطها. فنشاطها الإدراكي والمعياري المعبر عنه من خلال مجموعة من المفاهيم والمحرمات والممنوعات والالتزامات، كان تطبيقه يتم دوما بطريقة تتماشى ومسلسل التزايد الديمغرافي. كما أن الإنتقاء المتتالي للأجوبة الأكثر ملائمة مع أهداف الجماعة، أخذا بالإعتبار صعوبات المحيط (الطبيعي أو البشري)، يغير بسرعة تقريبية القواعد ذات القيمة الثقافية التي تعدل بدورها سلوكات الأفراد" (ص 221)[24].

وهكذا، وفي هذا الإطار العام، تبدو المصادقة على المدونة الجديدة للأسرة سنة 2003[25]، إحدى أهم الإجابات المؤسساتية الواضحة ضمن هذه التحولات التي تمس الدينامية الأسرية، والتي تسعى إلى الإجابة على مختلف التغيرات السوسيو-اقتصادية خصوصا ما يعتلق بآثارها على الوضع النسائي. فالضغوطات الاجتماعية من أجل الإقرار بمكانة ودور المرأة والعلاقة بين الجنسين تم التعبير عنها حسب معايير غير أبوية، أتت بإصلاحات المدونة 1957، والتي بدورها جسدت المجهودات المبذولة من أجل الإقلاع عن الأساليب القديمة خاصة التي تمس النساء.

كما سعت الإصلاحات التي جاءت بها مدونة 1993، بدورها إلى تطبيق أفضل للقوانين. واستندت مدونة الأسرة في في سنة 2003، إلى مبدإ أساسي يتجسد في إنصاف المرأة وتدعيم حماية الطفل مع الحفاظ على كرامة الرجل. منذئذ، أصبحت المسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة داخل البيت، وذلك من أجل معرفة الدور الحقيقي الذي تضطلع به

TH. Locoh (1986), Transitions de la fécondité et changement de sociaux dans le Tiers Monde, In les 24 changements ou les transitions démographiques dans le monde contemporain en développement, Journées démographiques de l'ORSTOM, Paris 23, 24, 25 septembre 19985.

[25] تأكد خلال ندوة انعقدت حول الأسرة بالعالم العربي، أن "تدخل الدولة في المحيط الأسري يعتبر شيئا حديثا نسبيا ÷ منذ سنوات العشرينات في بعض البلدان ثم بعد الإستعمار في دول آخرى ÷ هذا التدخل تترجمه السياسات الاجتماعية والديمغرافية عبر إصلاحات قانونية وتدوين القانون الإسلامي خصوصا في مجال القانون الشخصي". وذلك حسب:

D. Behnam. S Bouraoui. Coord.1986. " La famille arabe et la modernité in Familles musulmanes et modernité. Le défi des traditions. Publisud, Paris.

النساء خلال عملهن اليومي سواء تعلق الأمر بتربية الأطفال أو مساهمتهن الاقتصادية في تدبير شؤون الأسرة. بعبارة أخرى، فالمرأة لم تعد خاضعة لحماية الرجل كما هو الشأن بالنسبة للأطفال، بل على العكس من ذلك، فهي تقاسمه قدرتها على المسؤولية. أما وضعها القاصر فقد اندثر خصوصا فيما يتعلق بأهلية الوصي أو بتوقيعها التعاقدي على عقد الزواج. وفي ذات الآن، تعترف للمرأة بمكانة المواطنة، وهي بذلك تجيب عن اشتراط الفصل 6 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يفترض المساواة في الحقوق والواجبات.

وتتجلى متضمنات المدونة أيضا، من خلال تحديد سن موحد عند الزواج الأول والذي تم رفعه من 15 إلى 18 سنة بالنسبة للنساء. كما مكن أيضا هذا الإصلاح، القاصرين في سن 15 من اختيار العيش مع أحد الأبوين في حالة الطلاق. في هذا الإطار، تنص المدونة على أن للزوجة مثل الزوج حق طلب الطلاق تحت المراقبة القضائية. كما أن تعدد الزوجات أصبح يخضع لشروط صعبة الإلمام. فضلا عن ذلك، فمدونة الأسرة نقحت داخل نصها كل مفهوم اصطلاحي من شأنه أن يضع مكانة المرأة في وضع دون مكانة الرجل. للتذكير، فالمفهوم السابق للمدونة برر حق تحمل أعباء المرأة اقتصاديا من خلال الالتزام بتوفير حاجياتها الأولية من تغذية وتطبيب وكساء. وذلك بهدف الإيفاء بشرط مكافأة طاعتها. لذا فتنصيب محاكم الأسرة مدعو إلى تيسير الحقوق الشخصية والتماسك داخل الأسر.

إن مدونة الأسرة، كما تمت المصادقة عليها مؤخرا، مدعوة بدورها إلى لعب دورالضابط والمنظم لأجل ضمان سيرورة التقدم المجتمعي الذي يتجلى بشكل جيد عبر الديناميات الأسرية.

4 . التمدين وديناميةالمدن بالمغرب

لاشك أن نمو السكان وعدد المدن والمراكز الحضرية يبقى من الظواهر التي طبعت المجال الجغرافي المغربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين. حيث يرتبط مسلسل التمدين الذي عرفته المملكة المغربية منذ استقلالها بشكل وثيق بالنمو الديمغرافي. وقد كان اتساع الحركات الهجرية من القرية نحو المدينة، إضافة إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة نسبيا لهذه المجالات، وراء انفجار ديمغرافي حضري لم يسبق له مثيل، كانت له انعكاسات ملحوظة وخاصة على مستوى التسيير الحضري.

1.4 . تعريف المجال الحضري

إن إعطاء تعريف واضح ودقيق يدمج الأبعاد المختلفة للمفهوم الحضري بشكل عام يبقى مهمة جد صعبة. فالمجال الحضري يتميز، إضافة إلى حجمه السكاني، بوضعيته الجغرافية ومرفولوجيته وتنظيمه الإداري ووظائفه. فالمعايير المستعملة لتمييز المناطق الحضرية عن المناطق القروية تختلف من بلد لآخر، مساهمة بذالك في غياب توافق حول تعريف شامل للمفهوم الحضري. وحسب تعريف الأمم المتحدة لسنة 1998 " فإن المعايير التي تميز المناطق الحضرية عن المناطق القروية تختلف حسب البلدان وليس بالإمكان حتى الآن صياغة تعريف موحد قابل للتطبيق على المستوى الدولي، بل حتى على مستوى بلدان جهة معينة. وأمام غياب توصيات جهوية بخصوص هذا الموضوع، تجد الدول نفسها مرغمة على وضع مفهومها الخاص، تبعا لحاجياتها الخاصة".

أمام هذه الوضعية، كيف يمكن التمييز بين المجال الحضري والمجال القروي بالمغرب؟ تبقى الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، إلى يومنا هذا، الوسيلة الوحيدة لمقاربة الظاهرة الحضرية ببلدنا. حيث يعتبر حضريا كل مجال يستجيب لمعايير كمية (حد أدنى من حجم السكان) وكيفية (كثافة التجهيزات وتوفر أنشطة غير فلاحية، إلخ....)، بالإضافة إلى الأماكن المحددة إداريا كمجالات حضرية. إن وجود بعض التجهيزات كشبكات الكهرباء، والماء الصالح للشرب وتصريف المياه العادمة، وكذا وجود مستشفى أو مستوصف وثانوية أو إعدادية ومحكمة، إضافة إلى وجود نسبة تفوق 50 من السكان النشيطين غير الفلاحيين، تعتبر من بين التجهيزات العمومية التي تأخذ بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بتصنيف مجال ما كونه حضريا أو قرويا.

2.4. التمدين بالمغرب : أي وضعية خلال الأربعين سنة الأخيرة ؟

كان المغرب، خلال النصف الأول من القرن العشرين، يتميز بتمدين ضعيف نسبيا. لكن توالي سنوات الجفاف وانعكاسات الحرب العالمية الثانية، كانت لهما آثار هامة على المجالات القروية. هذه الوضعية كان لها انعكاس على تسارع الهجرة القروية التي تفاقمت مع مرور السنين. وإذا كانت الهجرة قد ساهمت في التخفيف من الثقل الديمغرافي بالمجال القروي، فإنها في نفس الوقت كانت وراء زيادة لم يسبق لها مثيل لسكان المدن. وهكذا أصبحت الهجرة القروية نحو المدينة، من أهم آليات التمدين بالمغرب. هذا "الاستقطاب" الذي تمارسه المجالات الحضرية، خاصة التجمعات الكبرى منذ فجر الاستقلال، أكسبها مكانة بارزة في التزايد الإجمالي للمجالات الحضرية.

جدول رقم 3: تطور الساكنة الحضرية ونسبة التمدين بالمغرب (1900-2004).

السنة	عدد السكان الحضريين	نسبة التمدين (٪)
1900 *	420000	8.0
1936 **	1450000	19.2
1952 **	2650000	25.0
1960 **	3389613	29.3
1971 **	5401971	35.2
1982 **	8730399	42.6
1994 **	13414560	51.5
2004 **	16463634	55.1

المصدر: * R.Escalier Population et Urbanisation in Le Maghreb Hommes et espaces. Pages 15

** الإحصاءات العامة لسنوات 1960 و 1971 و 1982 و 1994 و 2004 .

لم تكن الساكنة الحضرية بالمغرب عند بداية القرن، تتجاوز 8 % من مجموع السكان. وقد قدر أول إحصاء عام للسكان والسكنى المنجز سنة 1960 نسبة التمدين بـ 29 % قبل أن تعرف ارتفاعا ملحوظا جعلها تصل خلال الإحصاء المنجز سنة 2004 إلى 55.1. هذا التمدين هو نتاج أربعة عوامل أساسية ويتعلق الأمر بالزيادة الطبيعية والهجرة من الوسط القروي نحو الوسط الحضري (الحركة الهجرية)، إضافة إلى توسع المجالات الحضرية للمدن وترقية المراكز القروية إلى المستوى الحضري. وقد ساهمت هذه العوامل بدرجات متفاوتة في التزويد الدائم للمدن المتوسطة والصغرى بالسكان. وقد رافق ذلك تحديث لهذه المجالات واستثمار لمؤهلاتها الجهوية. كما لعبت هذه الهجرة التي نتجت أساسا عن العوامل الاقتصادية، دورا أساسيا في توالد تجمعات سكنية من نوع جديد تحيط بالمدن الكبرى والمتوسطة ولها سلوكات ديمغرافية مختلفة عن تلك الخاصة بالمدن.

وعلى مستوى الجهات، يتضح من خلال معطيات الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، أن ظاهرة التمدين تختلف من جهة إلى أخرى. وإن كثيرا من هذه الجهات لها معدلات تمدين ضعيفة نسبيا وأن جهات أخرى تعرف معدلات مرتفعة حيث تتراوح هذه المعدلات من 24.2٪ بجهة تادلة أزيلال و 92٪ بجهة الدارالبيضاء الكبرى وجهة العيون بوجدور. ويقطن حوالي 1/3 من الساكنة الحضرية في جهتي الدار البيضاء الكبرى والرباط سلا زمور زعير. كما أن 80٪ من هذه الساكنة توجد في 8 جهات من المملكة. ويتعلق الأمر بجهة الدار البيضاء الكبرى، الرباط-سلا-زمور-زعير، سوس-ماسة-درعة، طنجة-تطوان، مراكش-تانسيفت-الحوز، مكناس تافيلالت، الجهة الشرقية وفاس-بولمان. أما الوزن الديمغرافي لمدن الجهات الأخرى فيتراوح بين 0.4٪ و4.7٪.

الجدول رقم 4 : معدل التمدين والحجم الديمغرافي للساكنة الحضرية حسب الجهات

الجهة	1994			2004			تطورمعدل
	عدد السكان الحضريين	معدل التمدين	النسبة من السكان الحضريين	عدد السكان الحضريين	معدل التمدين	النسبة من السكان الحضريين	التمدين (%)
واد الذهب - لكويرة	35122	95.6	0.26	61830	62.2	0.38	9.-34
العيون - بوجدور	164807	93.8	1.23	236378	92.3	1.44	6.-1
كلميم - السمارة	217954	56.5	1.62	286784	62.0	1.74	9.9
سوس-ماسة-درعة	899239	34.1	6.70	1270961	40.8	7.72	19.6
الغرب-الشراردة- بني حسن	623958	38.4	4.65	780971	42.0	4.74	9.4
الشاوية -ورديغة-	589116	39.0	4.39	724001	43.7	4.40	12.0
مراكش-تانسيفت-الحوز	948640	34.8	7.06	1216713	39.2	7.39	12.6
الجهة الشرقية	975978	55.2	7.27	1183355	61.7	7.19	11.8
الدار البيضاء الكبرى	2953224	94.4	21.99	3325539	91.6	20.20	0.-3
الرباط- سلا- زمور-زعير	1565290	78.8	11.66	1919322	81.1	11.66	2.9
دكالة -عبدة	616106	34.4	4.59	713996	36.0	4.34	4.8
تادلة -أزيلال	448478	33.9	3.34	529029	36.5	3.21	7.7
مكناس-تافيلالت	965682	50.7	7.19	1202487	56.2	7.30	10.7
فاس بولمان	917058	69.3	6.836	1133684	72.1	6.89	3.9
تازة -الحسيمة-تاونات	371043	21.6	2.76	436663	24.2	2.65	12.0
طنجة-تطوان	1137963	55.9	8.47	1441921	58.4	8.76	4.4
مجموع المغرب	13429658	51.5	100.0	16463634	55.1	100.0	6.9

المصادر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 1994 و 2004.

من جهة أخرى، وإذا كانت نسبة التمدين على المستوى الوطني قد ارتفعت خلال الفترة (1994-2004) بحوالي7، فإن جهة سوس-ماسة-درعة هي التي سجلت أعلى ارتفاع ب 19.6. أما الجهات البعيدة عن المحور الأطلنتي مثل مراكش-تانسيفت-الحوز، الشاوية-ورديغة، تازة_الحسيمة-تاونات، الجهة الشرقية، مكناس_تافلالت، كلميم-السمارة، الغرب-الشراردة-بني حسن وتادلة-أزيلال فقد عرفت خلال نفس الفترة تجدد ديناميتها الحضرية بشكل ملحوظ، إذ تطورت معدلات تمدينها بنسب تتراوح بين 8 و13 تقريبا.

أما جهة الدار البيضاء التي طالما شكلت القلب النابض للتمدين بالمغرب، فقد عرفت تراجعا طفيفا في ديناميتها الحضرية، غير أن وزن ساكنتها الحضرية يبقى مهيمنا على المستوى الوطني. كما عرفت جهات أخرى انخفاض معدل تمدينها. ويتعلق الأمر بجهتي العيون_بوجدور وواد الذهب-الكويرة. هذه الأخيرة، سجلت الإنخفاض الأكثر أهمية، إذ انخفض معدل تمدينها من 95.6 سنة 1994 إلى 62.2 سنة 2004. وبموازاة مع هذا التراجع في نسبة التمدين عرفت ساكنتها القروية ارتفاعا بنسبة 36.9 سنويا خلال الفترة 1994-2004.

ويدل هذا التمدين الكثيف الذي تعرفه المملكة، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، على التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع ككل، وآثارها على التنظيم المجالي للبلاد. كما يعبر عن مدى التحديات التي كان ولا يزال على المغرب أن يواجهها إذا أراد التحكم في هذا التوسع الحضري، ومواكبة حاجياته وخاصة في ظروف اقتصادية واجتماعية لبلد في طور النمو كالمغرب. فهو مدعو لبذل مجهودات إضافية، ليس فقط من أجل القضاء على الخصاص الكمي المتراكم في مختلف الميادين (البنيات التحتية، التجهيزات العمومية، السكن، إلخ)، ولكن أيضا من أجل تقليص الخصاص على المستوى النوعي، من خلال تحسين ظروف عيش السكان الحضريين (التوزيع الأمثل للمجال وللتجهيزات والبنيات التحتية والإسكان وامتصاص الخصاص في مجال تدبير البيئة، إلخ.).

وتبدو التحديات أكبر إذا علمنا أن للمدن دورا كبيرا في تحديد مصير التنمية الاقتصادية للبلاد. فالفلاحة التي لا تمثل في المتوسط سوى 17 من الناتج الداخلي الإجمالي، لا تزال تشغل حوالي 40 من السكان النشيطين بالبلاد. ويستوجب تطور المغرب من بلد قروي إلى بلد فلاحي، تحسين إنتاجية قطاعه الفلاحي وذلك بالنظر إلى مؤهلاته في هذا الميدان. في حين، ورغم كل التحديات والمشاكل التي يطرحها المجال الحضري، فإنه يمنح فرصا جيدة نسبيا للرقي الاقتصادي والاجتماعي مقارنة مع المجال القروي. إلا أن الهجرة القروية لا تزال تعيق القدرة التنافسية لمدننا داخل المسار الاقتصادي الحالي. وأمام المخاطر الملازمة للعولمة، فإن فعالية المدن في استقطاب الاستثمار والتحكم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مرهونة بشكل كبير بنوعية البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجال الحضري.

وتجدر الإشارة إلى أن للمدينة آثارا مباشرة على السلوكات الديمغرافية للسكان. فهي تعتبر عاملا أساسيا لتحول سلوك الوافدين، سواء أكانوا رجالا أم نساء، وهذا من شأنه الإسراع بالانتقال الديمغرافي. فنمط العيش الحضري يسهل الاندماج في أسر محدودة العدد من خلال إعادة النظر في التقاليد المرتبطة بالزواج المبكر والاستعمال المتزايد لوسائل تنظيم الأسرة. كما أن ضيق المجال والعوائق الملازمة لظروف السكن، تفرض تحديد النسل وإن كان لا يشكل قناعة أساسية لدى الأزواج.

3.4. التصنيف والتوزيع المجالي للمدن بالمغرب

1.3.4. نمو المدن

من أجل الوقوف على أهمية دينامية الساكنة الحضرية حسب حجم المدن، فقد تم تصنيفها كالتالي:
المدن الكبرى، وهي التي يصل عدد سكانها 100.000 نسمة فأكثر،
المدن المتوسطة، وهي التي يتراوح حجمها بين 50.000 و100.000 نسمة،
المدن الصغرى، وهي التي يقل حجمها عن 50.000 نسمة.

ومن خلال تتبع تطور عدد المدن خلال الأربعين سنة الأخيرة، يلاحظ أن المنظومة الحضرية المغربية عرفت العديد من التحولات سواء من حيث نموها المتواصل أو من حيث التباينات في ترتيبها حسب الحجم. ونستنتج من هذا التطور تدعيم الوزن الديمغرافي للمدن الكبرى وتكاثر عدد المدن المتوسطة والصغرى. فعند بداية القرن الماضي، لم يكن المغرب يتوفر سوى على مدينة كبرى واحدة يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة. أما المدن المتوسطة فكانت نادرة جدا عكس المدن الصغرى التي كانت تهيمن على المنظومة الحضرية. ير أنه في سنة 1960 أصبح المغرب يتوفر على 112 مدينة منها 8 مدن يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة و15 مدينة من الفئة المتوسطة، وباقي المدن لا يتجاوز حجمها 20.000 نسمة.

وخلال إحصاء سنة 1971، ارتفع هذا العدد إلى 174 مدينة. وعرفت الكبيرة منها زيادة متواضعة، إذ ارتفع عددها من 8 إلى 11. أما المدن المتوسطة، فرغم أنها تضاعفت، فقد بقيت أقل عددا. بالمقابل، فإن مدن الفئة الصغرى عرفت زيادة مهمة جدا (من101 إلى 157). هذا الصنف من المدن ورغم تطور عدده لم يمكن له أي تأثير على الحجم الديموغرافي للمدن الكبرى والذي ارتفع من 64.6 سنة 1960 إلى 70.8 خلال 1971 (الجدول 6).

الجدول رقم 5 : تطور عدد المدن والمراكز الحضرية حسب حجمها بالمغرب 1960-2004

حجم المدن حسب عدد السكان	عدد المدن					النسبة المائوية				
	1960	1971	1982	1994	2004	1960	1971	1982	1994	2004
100.000	8	11	14	21	26	7.1	6.3	5.8	6.7	7.4
100.000-50.000	3	6	12	24	28	2.7	3.4	5.0	7.6	8.0
50.000-20.000	12	19	33	42	60	10.7	10.9	13.8	13.4	17.0
اقل من 20.000	89	138	181	227	238	79.5	79.3	75.4	72.3	67.6
أقل من 50.000	101	157	214	269	298	90.2	90.2	89.2	85.7	84.7
المجموع الحضري	112	174	240	314	352	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: الإحصاءات العامة لسنوات 1960-1971-1982-1994 و2004

لقد أكد الإحصاء المنجز سنة 1982 تعزيز شبكة المدن الكبرى، إذ انضافت لها مدن أخرى مثل المحمدية وهي مدينة فلكية بمحيط الدار البيضاء ومدينة خريبكة التي ساهمت في بناء شبكة حضرية بهضبة الفوسفاط. ورغم ذلك بقي ارتفاع عدد هذه المدن متواضعا حيث انتقل من11 إلى 14 مدينة فقط، بينما وزنها الديمغرافي انخفض بثلاث نقط ونصف لصالح مدن الفئة المتوسطة. فعدد المدن التي يتراوح عدد سكانها بين 50.000 و100.000 نسمة تضاعف من 6 سنة 1971 إلى 12 خلال 1982، منها 5 مدن على الأقل تقترب من العواصم الجهوية. تلعب هذه الفئة من المدن دورا مهما في تنظيم مجالها القروي باعتبارها عناصر أساسية في النمو الاقتصادي والتنمية الجهوية وكآلية للتقليص من الهجرة القروية. وأخيرا يسجل الزيادة الملحوظة للمدن التي يتراوح حجمها بين 20.000 و50.000 نسمة وخاصة تلك التي يقل عدد سكانها عن 20.000 نسمة والتي انتقل عددها على التوالي من 19 إلى 33 ومن 138 إلى 181.

خلال إحصاء 1994، ورغم الزيادة المهمة لعدد مدن الفئة المتوسطة والصغرى، فإن الوزن الديمغرافي للمدن الكبرى لم ينخفض، إذ مكن مرور 7 مدن متوسطة إلى كبرى هذه الفئة من المحافظة على وزنها الديمغرافي في حدود 66،3٪. أما في الوقت الراهن فيتكون المجال الحضري المغربي من 352 مدينة إلا أن حجم ثلثي هذا العدد يقل عن 20.000 نسمة والتي تضم 20 فقط من الساكنة الحضرية. فالمدن الكبرى بالمغرب لا تزال تحتل مكانة متميزة في الدينامية الحضرية للبلاد. فبعددها الذي يصل إلى 26 (7٪ من مجموع المدن والمراكز الحضرية)، تضم هذه الفئة من المدن 67 من مجموع الساكنة الحضرية. وتمثل المدن المتوسطة 8٪ من مجموع المدن و12 ٪من الساكنة الحضرية. أما تلك التي يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة فتضم 22٪ من السكان الحضريين.

يتضح من خلال هذا التحليل أن تضاعف عدد المراكز الحضرية بالمغرب أصبح حقيقة أكيدة وأن هذا التضاعف يعزز تركيز الظاهرة الحضرية على المحور الأطلنتي، إلا أن ذلك لم يحل دون بروز مراكز حضرية صغيرة جديدة تلعب بالنظر لتعدد وظائفها، دورا مهما في إطار سياسة اللامركزية واللاتركيز المنتهجة منذ الستينات.

جدول رقم 6 : الوزن الديمغرافي للمدن ومعدل تزايدها الإجمالي

الفئة	الوزن الديمغرافي					٪ نسبة التزايد السنوي		
	1960	1971	1982	1994	2004	19821960	19941982	20041994
100.000 فأكثر	64.6	70.8	67.2	66.3	66.7	4.6	3.5	2.1
100.00050.000	7.1	5.7	11.2	12.2	11.8	6.5	4.4	1.7
50.000 20.000	11.5	10.7	11.1	9.9	11.3	4.2	2.7	3.4
اقل من 20.000	16.8	12.8	10.5	11.6	10.3	2.2	4.5	0.8
أقل من50.000	28.2	23.5	21.6	21.5	21.5	3.1	3.6	2.1
المجموع الحضري	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	4.4	3.7	2.1

المصدر: الإحصاءات العامة لسنوات 1960-1971-1982-1994 و2004

2.3.4. توزيع مجالي غير متساو للمدن

تتركز الساكنة المغربية بالمدن الكبرى والمتوسطة (أكثر من 50.000 نسمة) وتمثل حاليا هذه الفئة من المدن 15٪ من مجموع المراكز الحضرية. تضم لوحدها حوالي 80٪ من السكان الحضريين. وهو تركز يتم خصوصا على الشريط الأطلنتي الذي يضم 14 مدينة، من ضمنها الدار البيضاء التي يفوق عدد سكانها 3 ملايين نسمة ومدن الرباط وسلا وطنجة التي يصل حجم سكانها 500.000 نسمة وأخيرا 9 مدن يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة، وهي المحمدية، القنيطرة، تمارة، آسفي، أكادير، العيون، الجديدة، سطات والعرائش. وتشكل هذه المدن أحد مراكز الاستقطاب وذلك بالنظر لديناميتها الديمغرافية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ووظائفها المركزية بالنسبة للنظام الحضري الوطني.

وتجدر الإشارة إلى، أن مدينتي الدار البيضاء والرباط، لم تعودان تستقطبان أعدادا هامة من القرويين، كما كانتا سابقا. فمعدلات تزايدهما الإجمالية أضحت جد ضعيفة (0.8٪ بالنسبة الأولى و 0.1٪ بنسبة للثانية) مما يدل على أن زيادة حجمهما هي نتاج الزيادة الطبيعية فقط. وتسجل مدينتي تمارة وسلا، وهما مدينتان محيطتان بالرباط معدلات تزايد جد هامة (2.7٪ بالنسبة للأولى و5.6٪ بالنسبة للثانية) المسؤولتان عن امتصاص الهجرة الوافدة نحو الرباط. كما أن النواصر وبرشيد ومديونة وبن سليمان، وهي مدن تحيط بالدار البيضاء، يمكنها أن تكون وراء تراجع الاستقطاب الهجري لهذه الأخيرة. فمعدلات تزايد سكان هذه المدن مرتفعة نسبيا وتتباين بين 2،3٪ بابن سليمان و 5،7٪ ببرشد.

هناك أيضا تجمع حضري آخر حديث نسبيا على قمته مدينتا بني ملال وخريبكة والذي يظهر شبكة حضرية كثيفة نسبيا. وتساعد التحولات السوسيو-اقتصادية والثقافية التي يعرفها هذا المجال نتيجة استخراج الفوسفاط وتحديث القطاع الفلاحي على فهم هذه الوضعية.

أما الشبكة الحضرية بالسهول والهضاب الممتدة بين جهة الشاوية حتى سوس، فهي أقل كثافة. فباستثناء مدينة آسفي ومراكش والصويرة، فالجهاز الحضري لهذه المجالات يتكون أساسا من مراكز صغيرة (سيدي بنور_الشماعية-سيدي أحمد-ثلاثاء الحنشان-أزمور- تمنار-أولاد أفرح-البيرالجديد-الزمامرة -سيدي المختار-رأس الماء إلخ).
أما بخصوص مراكش، فهي تمثل وضعية استثنائية بالنسبة لمحيطها الجغرافي. فهي المدينة الكبيرة الوحيدة القادرة على استقطاب مجالها المجاور نتيجة ثقلها التاريخي والاقتصادي وظروفها الطبيعية. وهي بذلك لم تسمح بتطور ولو مدينة أخرى كبيرة بجوارها. بل سمحت بتطور مدن متوسطة كقلعة السراغنة وبن كرير والصويرة والحوز.
من جانبه، يشكل سهل سوس حالة خاصة بجهة الجنوب لأنه يتميز بكثافة قروية كبيرة مصحوبة بتمدين متسارع. فبالإضافة إلى توسع المساحة المسقية وتطور الزراعة التصديرية، فإن الهجرة الدولية والموقع الجغرافي لعبا دورا مهما في تحديث وظهور وتوسع المجالات الحضرية بهذه الجهة. كما أنها سجلت معدل التزايد الإجمالي الأكثر ارتفاعا 3.1٪ بعد مدينة تمارة (5.6٪) وقد عرفت أيضا هذه الجهة ظهور وارتفاع عدد المراكز الحضرية بشكل لم يسبق له مثيل خلال هذا العقد الأخير بباقي جهات المغرب.

أما بأقصى الشمال الغربي فإن الشبكة الحضرية تبدو في ازدهار كبير. وتهيمن مدينتا طنجة وتطوان منذ زمن طويل على هذه الجهة. وقد ساهمت ترقية المراكز القروية إلى المستوى الحضري وتعزيز الدور الإداري لهذه الجهة في ظهور وتطور مدن أخرى (العرائش، القصر الكبير، أصيلا، الفنيدق، مرتيل، المديق، واد لاو) التي ساهمت في التخفيف من هيمنة هاتين المدينتين.

أما بجهة الشمال الشرقي، فيمكن لمدن وجدة، الناضور وتازة والمراكز المحيطة بها أن تشكل تجمعا، سيزداد كثافة خلال السنوات القادمة ليعزز الشبكة الحضرية بالمغرب.

جدول رقم 7 : تصنيف المدن حسب معدل تزايدها الإجمالي

مستوى معدل التزايد الاجمالي للسكان ب ٪				
أكثر من 3 ٪	٪من 2 إلى 3	من 1 إلى 2	من 0 إلى 1	سالب
المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100.000 نسمة				
تمارة	طنجة ÷ أصيلة	الجديدة	خريبكة	
أيت ملول	سالعيون	مطات	آسفي	
أكادير	سلا	مكناس	الدار البيضاء	
	مراكش	العرائش	الرباط	
	القنيطرة	الخميسات	القصر الكبير	
	فاس	بني ملال		
	إنزكان	تطوان		
		تازة		
		الناضور		
		وجدة		
		المحمدية		
المدن التي يتراوح عدد سكانها بين 50.000 و 100.000				
	قلعة السراغنة	سيدي قاسم	تارودانت	
	بن كرير	اليوسفية	خنيفرة	
	طان طان	بركان	صفرو	
	كلميم	الحسيمة	واد زم	
	سوق السبت أولاد نمة	سيدي سليمان		
	تزنيت	وزان		
	الصويرة	الفقيه بن صالح		
	الدشيرة الجهادية			
	الرشيدية			

جدول رقم 7 : تصنيف المدن حسب معدل تزايدها الإجمالي

مستوى معدل التزايد الاجمالي للسكان ب ٪				
أكثر من 3 ٪	٪من 2 إلى 3	من 1 إلى 2	من 0 إلى 1	سالب
المدن التي يقل عدد سكانها عن 50.000*				
بوجدور	العروي	الزغنغن	أبي الجعد	جرادة
جرف الملحة	زاكورة	الشماعية	سيدي يحيى الغرب	فم أزكيط
بيوكرة	بني أنصار	تنغير	إمزورن	أحفير
عين العودة	تاونات	سيدي إفني	الحاجب	عين الركادة
العطاوية	بوعرفة	سوق الأربعاء	تولال	حطان
المضيق	دمنات	أزرو	البهاليل	فكيك
مرتيل	تاهلة	مشرع بلقصيري	عقا	الوطية
ويسلان	أرفود	سيدي بنور	أولاد عبو	تويسيت
ايت أورير	بوزنيقة	زايو	المنزل	نيمة
ميسور	بن سليمان	ميدلت	الرماني	المثور- ستينية
أزيلال	أكوراي	أصيلا	بوجنيبة	
عين حرودة	أيت باها	زاوية الشيخ	أولاد امراح	
الصخيرات	السعيدية	شفشاون	إغرم	
الريش	تنجداد	أولاد عياد	دبدو	
اسمارة	غقساي	العيون سيدي ملوك	سيدي رحال	
سيدي اسليمان الرشيدية	عين بني مطهر	آزمور	مولاي ادريس زرهون	
سبع عيون	النواصر	قصبة تادلة	فم لحسن	
عين تاوجطات	واد لأمليل	بن أحمد	الجرف	
مريرت	مديونة	مولاي علي الشريف		
بلدية الكويرة	الخصاص	الحنشان		
الزاك	قرية با محمد	تاركيست		
المهدية	تفراوت	القصبة		
المرسة	طرفاية	بودنيب		
أيت إعزر	أكنول	إموزار كندر		
تيط مليل	طاطا	كولميمة		
أولاد برحيل	تالمست	بني بوعياش		
تزناخت		أيت داود		
شيشاوة		تالوين		
إموزار مرموشة		أحد كورت		
أسا		البرج		
رباط الخير		لولاد		
بوفكران		إفران		
لبير الجديد		تامنار		
هرهورة		مولاي يعقوب		
الكردان		الزمامرة		
تملالت		طهر السوق		
أوطاط الحاج		الكارة		
بويزكارن		بولمان		
إمنتانوت		جمعة اسحيم		
تيسة		بومالن دادس		
أكدز		أكليم		
قلعة مكونة		دار الكداري		
سبت كزولة		واد لاو		
بني ادرار				

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004. (*) بالنسبة للمدن التي تسمح بحساب معدل التزايد بين 1994 و 2004.

عموما، ما فتيء المجال الحضري المغربي يخضع لعدة تغيرات منذ سنوات الستينات. فإذا كنا نشهد، منذ هذه الحقبة، تضاعف عدد المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الجديدة، فإن الجهاز الحضري المغربي تميز بانعدام ملحوظ للتوازن في التوزيع المجالي للمدن، ويبقى هذا الجهاز خاضعا لهيمنة المدن الكبرى مع تمركز على الساحل الأطلنتي. وهو خلل ترجع جذوره إلى عوامل تاريخية لعبت دورا مهما في التوزيع المجالي للمراكز الحضرية. فخلال مرحلة الحماية، كان التمدين يخضع لأهداف اقتصادية مرتبطة بالمنشآت الفلاحية والصناعية والمعدنية. وهكذا تطورت المدن داخل السهول الأكثر استقرارا للمعمرين المستعمرين، كالشاوية وسبو وسايس والشمال الشرقي المتوسطي مع تمركز واضح على المحور الأطلنتي.

بعد الاستقلال، لم تتغير المنظومة الحضرية العامة للتمدين بالمغرب بشكل جذري. إذ ظل الجهاز الحضري الموروث عن حقبة الحماية، يشكل المجالات الأكثر تمدينا والتي تتمركز على الساحل الأطلنتي والسايس والشاوية ودكالة وسهل الغرب. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى التطور الحديث والملفت للنظر للتمدين بسهل سوس، والذي تأكد حاليا كثاني مجال حيوي للظاهرة الحضرية. فانتشار الصناعة ودور الطرق والدينامية الديمغرافية وظهور تقاليد حضرية بالدواوير القروية عن طريق ترقيتها الإدارية والمجهود المبذول من طرف الدولة من أجل انتشار التجهيزات العمومية، كلها عوامل شجعت على انتشار وظهور وديناميةمراكز حضرية جديدة.

فبتوفيرها لخدمات إدارية جديدة وتجهيزات سوسيواقتصادية في إطار سياسة اللامركزية واللاتركيز، يسرت الدولة ظهور وتوسع مدن صغرى ومتوسطة شكلت قطارا للتنمية الجهوية والمحلية للبلاد. وقد أعطي اهتمام خاص في إطار سياسات التمدين لتنمية المدن المتوسطة من خلال اعتمادها كمراكز للنمو حول أقطاب التنمية الموجودة سلفا. وقد كانت لهذه المدن المتوسطة والصغرى، نظرا لتحولاتها العميقة ودورها المتزايد، آثار مباشرة وغير مباشرة على نطاق إشعاعها، وعلى دينامية المجال بشكل عام سواء بالوسط الحضري أو القروي.

وإذا كانت المدن الكبيرة تمارس هيمنة على التراب الوطني، نظرا لوزنها الديمغرافي وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ووظائفها المركزية في المجال الحضري للمملكة، فإن المدن الصغيرة والمتوسطة. تشكل مراكز لمعايير جديدة بدأت تفرض نفسها تدريجيا وتلعب دورا حاسما في نمو المجال الحضري للبلاد. فاندماجها "في تيارات أنظمة العلاقات الجديدة، ورؤوس الأموال والمنتوجات والمعلومات"[26] وممارستها لسلط جديدة خصوصا على المستوى الإداري، أصبحت المدن المتوسطة والصغيرة تمارس بعض التأثير وتخضع لآثار التحولات التي تعرفها الأرياف. إن المدن المتوسطة والصغيرة التي تلعب دورا مكملا لدور التجمعات الكبيرة نتيجة تجهيزاتها، شكلت نقط ربط بين الأقطاب الحضرية الكبيرة والمجال القروي. وبالإضافة كذلك إلى علاقاتها الوثيقة مع العالم القروي، فإن هذه المدن تتميز بمرونة في اندماجها التدريجي في الحياة الاقتصادية العصرية، ومساهمتها في التقليص من الفوارق بين الوسط الحضري والوسط القروي والتخفيف من حدة الهجرة نحو المدن الكبيرة.

[26] Escalier R المرجع المذكور سابقا

4.4. مكونات الدينامية الحضرية المغربية

يشهد التمركز المتزايد للساكنة الحضرية بالمدن على أهمية ديناميتها خلال الأربعة أو الخمسة عقود الأخيرة، وذلك طبعا على حساب الوسط القروي الذي سجل وتيرة نمو في تراجع دائم منذ الستينات. وبالفعل، فإن معدل نمو الساكنة القروية ما فتئ يتراجع منذ الأربعين سنة الماضية، إذ انحفض من 1.8٪ خلال الفترة 1960-1971 إلى 0.6٪ خلال الفترة 1994-2004. أما بالنسبة للمجال الحضري، فقد انخفض هذا المعدل من 4.3٪ خلال الفترة 1960-1971 إلى 2.1 بين 1994و2004.

وتجدر الإشارة، إلى أن عدد ساكنة المجالات الحضرية، يتطور خلال فترة معينة تبعا لثلاث محددات وهي: الزيادة الطبيعية للسكان، أي الفرق بين الولادات والوفيات والحركة الهجرية من المناطق القروية نحو المناطق الحضرية وأخيرا توسع المجالات الحضرية بفعل تغير رسم حدودها أو ترقية المجالات القروية إلى مراكز حضرية. وإذا ما ركزنا فقط على المحددتين الأوليتين، فإن الهدف هو تقدير الهجرة الصافية من المناطق القروية نحو المناطق الحضرية وكذا الحركة الطبيعية (الفرق بين الولادات والوفيات) لهذه الأخيرة.

1.4.4. حركة الهجرة من الوسط القروي نحو الوسط الحضري

تمكن دراسة ظاهرة الهجرة القروية من ملاحظة أن أريافنا لم تتوقف عن فقدان جزء هام من ساكنتها لفائدة المدن منذ بداية القرن (الجدول9). فبعدما كان حوالي 8.000 نسمة سنويا فقط مع بداية القرن، عرف صافي الهجرة زيادة تدريجية تسارعت بعد الحرب العالمية الثانية لتسجل ارتفاعا كبيرا بعد الاستقلال. وهكذا، فقد مر صافي الهجرة بين المدن والأرياف من 45.000 نسمة سنويا بين 1952 و 1960 إلى حوالي 193.000 نسمة بين 1982-1994 وقدر بحوالي 106.000 نسمة سنويا بين 1994-2004.

وقد أوضح مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية من خلال أعماله وأبحاثه، مساهمة تيارات الهجرات القروية نحو المدن. فإصداراته لسنة 1988 و1999 قدرت مساهمة الحركة الهجرية في نمو الساكنة الحضرية بأكثر من 38 خلال الفترة 1960-1970 و43 بين 1971-1992 و40 بين 1982 و1994. خلال العقد الأخير، شكلت الهجرة القروية حوالي 34.5 من النمو الحضري الإجمالي الملاحظ على المستوى الوطني.

يتوزع الحجم الذي تساهم به الهجرة بشكل غير متساو عبر جهات المملكة. حيث استفادت خمس جهات فقط من 67٪ من الوافدين على المجالات الحضرية وهي سوس-ماسة-درعة (19.4٪) وطنجة-تطوان (13.3٪) والرباط-سلا-زمور-زعير (13.3٪) ومراكش-تانسيفت -الحوز (10.4٪) ومكناس÷تافيلالت (10.1٪)، إذ تقاسمت سنويا 70.000 مهاجر قروي بين 1994 و2004.

جدول رقم 9 : تطور متوسط الأعداد السنوية للهجرة الصافية من الأرياف نحو المدن

صافي الهجرة	الفترة
1900-1912	7800
1912-1926	11400
1926-1936	17300
1936-1952	29000
1952-1960	45000
1960-1971	67000
1971-1982	113000
1982-1994	193000
1994-2004	106000

المصدر مركزالدراسات والأبحاث الديمغرافية: النمو الديمغرافي وتنمية العالم القروي ص 37، 1995.
* تقديرات مؤقتة أنجزت على أساس معطيات الولادات والوفيات المنبثقة عن الحالة المدنية. فعدد الولادات والوفيات تم تصحيحه مع الأخذ بعين الاعتبار التسجيل الجزئي الذي يعاني منه هذان الحدثان. نسجل بأن ظاهرة الإلحاق لم تؤخذ بعين الاعتبار.

جدول رقم 10 : مساهمة الزيادة الطبيعية والهجرية والزيادة الاجمالية حسب الجهات في الدينامية الحضرية العامة للبلاد وبالنسبة لكل جهة (1994-2004)

الجهة	بالنسبة للدينامية الحضرية للبلاد			بالنسبة لكل جهة		
	الزيادة الطبيعية	الحركة الهجرية	الزيادة العامة	الزيادة الطبيعية	الحركة الهجرية	الزيادة العامة
واد الذهب - لكويرة	0.5	1,5	0,9	40,2	59,8	100,0
العيون _ بوجدور	1.9	3,1	2,4	53,9	46,1	100,0
كلميم _ السمارة	4.2	2,1	2,3	68,2	31,8	100,0
سوس-ماسة-درعة	8,5	19,4	12,3	45,3	54,7	100,0
الغرب-الشراردة- بني حسن	4.6	6,2	5,2	58,4	41,6	100,0
الشاوية _ورديغة-	4.8	3,7	4,4	71,2	28,8	100,0
مراكش-تانسيفت-الحوز	8.0	10,4	8,8	59,5	40,5	100,0
الجهة الشرقية	6.9	6,7	6,8	65,9	34,1	100,0
الدار البيضاء الكبرى	18.1	1,2	12,3	96,7	3,3	100,0
الرباط سلا زمور-زعير	10.8	13,3	11,7	60,6	39,4	100,0
دكالة -عبدة	5.2	-0.5	3.2	-5.5	105.5	100.0
تادلة -أزيلال	3.3	1,5	2,7	80,9	19,1	100,0
مكناس-تافيلالت	6.6	10,1	7,8	55,1	44,9	100,0
فاس بولمان	7.0	7,4	7,1	64,1	35,9	100,0
تازة-الحسيمة-تاونات	3.0	0,5	2,2	92,1	7,9	100,0
طنجة-تطوان	8.3	13,3	10,0	54,1	45,9	100,0
مجموع المغرب	100,0	100,0	100,0	65,4	34,6	100,0
العدد	200,000	000 106	000 306	-	-	-

تقتسم جهات الدار البيضاء الكبرى وتادلة أزيلال وتازة الحسيمة تاونات وواد الذهب الكويرة سنويا 5000 مهاجر. تصل نسبة كل واحدة من هذه الجهات إلى 2 من الحركة الهجرية العامة المتوجهة نحو المناطق الحضرية. وباستثناء جهة واد الذهب لكويرة، فإن الزيادة الطبيعية هي العامل الوحيد وراء نمو هذه الجهات. وهناك جهة واحدة من بين مجموع جهات المغرب لها صافي هجرة حضرية سالب، يتعلق الأمر بجهة دكالة عبدة التي يشكل الفرق بين الولادات والوفيات العامل الوحيد المسؤول على الزيادة بها.

وتكمن العوامل المفسرة لهذه الهجرة من الوسط القروي نحو الوسط الحضري في الظروف السوسيو-اقتصادية للمهاجرين. وهكذا، أبرز البحث الوطني حول العائلة المنجز سنة 1995 أن المتغير الاقتصادي وخاصة البحث عن العمل، العامل الأساس وراء الحركة المجالية لأرباب الأسر. حيث أن رب أسرة من بين كل اثنين اختار الهجرة لأسباب اقتصادية. وقد ساهمت قلة فرص الشغل الدائمة أو الموسمية وضعف إمكانيات وجود عمل في عين المكان، وتعدد أشكال البطالة والبطالة المقنعة على تشجيع القرويين على مغادرة مكان إقامتهم للبحث عن عمل خارج مكان الاقامة. تأتي الأسباب الاجتماعية (الصحة، والتمدرس ...) في الرتبة الثانية، إذ يشكل النقص في التجهيزات الصحية والتعليمية عاملا مساهما في الحركية المجالية للأسر.

2.4.4. الحركة الطبيعية

تزايد المعدل السنوي لسكان الوسط الحضري المغربي بين 1994 و2004 بحوالي 1.2٪، تعود 65.4٪ منها إلى الفارق بين الولادات والوفيات. و يلاحظ أن الفوارق بين الجهات لم تتم فقط على مستوى توزيع زيادة السكان الحضريين، ولكن أيضا على مستوى المحددات ذاتها. حيث أن حوالي 1/5 الفرق بين الولادات والوفيات على مستوى الجهات بين 1994 و2004 سجل بالمجال الحضري لجهة الدار البيضاء الكبرى (36.000)، وهو ما يمثل 96 من تزايدها الحضري الإجمالي (جدول10).

وتأتي جهة الرباط-سلا-زمور-زعير في المرتبة الثانية بزيادة طبيعية تقدر بحوالي 21000 نسمة سنويا، أي 11٪ مما تساهم به الحركة الطبيعية الشيء الذي يشكل 61 من نموها الحضري.

ولا تتجاوز حصة باقي الجهات 8.5٪ من الزيادة الطبيعية، وقد سجل أهمها بجهات سوس، مكناس-تافلالت-وفاس بولمان ومراكش-تانسيت الحوز وطنجة _تطوان بنسب مرتفعة نسبيا تتراوح بين 7 و5.8، مساهمة بذلك بأعداد تتراوح بين 13000 و 17000 نسمة كل سنة. وتقتسم الجهات العشر الباقية الزيادة بنسب تتراوح بين 0.5٪ بجهة واد الذهب-الكويرة و6.9٪ بالجهة الشرقية .

5.4. استقطاب المدن الكبرى بالمغرب بين 1989 و 2004

يتعلق الأمر هنا بدراسة أثر الاستقطاب للمدن الكبيرة ومختلف الأحواض الهجرية. ويهدف التحليل إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي التجمعات التي لها أحواض هجرية وطنية؟ والتي لها حوض هجري بين الجهات؟ والتي تنحصر داخل جهتها ؟ وأخيرا التي لا تتجاوز المستوى المحلي؟ إن المعطيات المستعملة مستقاة من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994، وتهم الحركية المجالية خلال الخمس سنوات السابقة للإحصاء (1989-1994). أما المعطيات الحديثة حول التيارات الهجرية بين مختلف المدن المستقاة أساسا من الإحصاء الأخير فهي لا تزال غير متاحة.

وهكذا، يرجع حوالي 60.6٪ من مجموع المهاجرين المستقرين بالتجمعات الكبيرة للمغرب بين 1989 و1994 إلى الهجرات بين الأوساط الحضرية و39.4٪ إلى الهجرة القروية. ويؤكد هذا التوزيع الاتجاه العام على المستوى الوطني الذي يجعل من الهجرة بين الأوساط الحضرية الحركة الأساسية للهجرة الداخلية[27]. فمدن المحور الأطلنتي (القنيطرة÷سلا÷الرباط-تمارة-المحمدية-والبيضاء) استقطبت خلال هذه الفترة 41 من الساكنة المهاجرة المستقرة بالمدن الكبرى.

واستقطبت الدارالبيضاء 16٪ من التيارات الهجرية المسجلة بين 1989و1994، مقابل 7.6 بالنسبة للرباط. ويبدو من الوهلة الأولى أن البيضاء هي التجمع الأكثر استقطابا بالمملكة. هذا التأكيد يجب أن تتم مراجعته إذا أخذنا بعين الاعتبار الوزن الديمغرافي لكل واحدة من هاتين المدينتين. ففي الدار البيضاء يتمركز حوالي 30 من الساكنة الحضرية للمدن الكبيرة، لكن لم تستقطب إلا 16 من الساكنة المهاجرة، أي 178.000 مهاجر. بالمقابل فإن أكادير، سادس تجمع حضري بالمغرب استطاعت أن تستقطب ما يعادل مرتين من وزنها الديمغرافي الحضري (10 من السكان المهاجرين أي 117.000 مهاجر مقارنة مع وزنها الديمغرافي الحضري الذي هو 4.5.)

وبعيدا خلف هذه المدن، تأتي سلا والعيون اللتان لهما قوة استقطاب أكيدة. إذ استقطبت الأولى 2.9 من التيارات الهجرية خلال الخمس سنوات التي سبقت إحصاء 1994 رغم أن وزنها الديمغرافي لا يتعدى 6 بالمقارنة مع المدن الكبيرة . أما الثانية التي لا يمثل وزنها الديمغرافي سوى 4.1 فقد استقطبت 3 من التيارات الهجرية. وفي وضعية أقل، استطاعت ثلاثة مدن كبرى استقطاب نسب ضعيفة من المهاجرين، ويتعلق الأمر بتطوان والمحمدية والناضور التي استقطبت على التوالي 3.4 و4.2 و4.2 من التيارات الهجرية مقابل وزن ديمغرافي يقدر ب 2.3٪ و1.8٪ و1.7٪ على التوالي.

وإذا استثنينا مدينة مراكش التي استقطبت نسبة من التيارات الهجرية أقل أهمية نسبيا بالنظر لوزنها الديمغرافي أي على التوالي 4.6 مقابل 3.7، فإن باقي التجمعات الكبيرة استقطبت نسبا توازي حجمها الديمغراقي. وهكذا، نبتعد

[27] نظر في هذا الميدان : Hassan EL MANSSOURI, CERED 1998, "Répartition spatiale de la population, urbanisation et migration au Maroc", In Population et développement au Maroc.

عن وضعية الستينات حيث كانت مدن الشريط الأطلنتي عموما والدارالبيضاء بشكل خاص أهم مراكز التوافد. جراء ذلك، يتولد لدينا انطباع بأن الأحواض الهجرية التي كانت في السابق حكرا على مدن الواجهة الأطلنتية أصبحت مشتركة بين مختلف المدن. وهكذا، فإن أحواضها تمتد إلى كل مجالات المغرب لكن درجة تأثيرها تضعف كلما ابتعدنا عن مراكز ثقلها لصالح مراكز محلية.

الجدول 11 : الهجرة نحو المدن الكبيرة حسب الوسط والأقاليم والعمالات 1989-1994

التجمع	الهجرة الحضرية	الهجرة القروية	مجموع الهجرة	٪ العامة للهجرة الحضرية	٪ العامة للهجرة القروية	الحصة داخل الهجرة العامة
الدار البيضاء	106176	71980	178156	15,5	16,1	15,8
أكادير	61120	55590	116710	8,9	12,5	10,3
سلا	76790	26810	103600	11,2	6	9,2
فاس	39626	57290	96916	5,8	12,8	8,6
الرباط	57140	18320	75460	8,3	4,1	6,7
مراكش	36726	35032	71758	5,4	7,9	6,3
طنجة	28420	24950	53370	4,2	5,6	4,7
مكناس	32280	18490	50770	4,7	4,1	4,5
تطوان	25310	22780	48090	3,7	5,1	4,3
العيون	39668	7820	47488	5,8	1,8	4,2
وجدة	29750	13500	43250	4,3	3	3,8
القنيطرة	27380	12050	39430	4	2,7	3,5
تمارة	28576	5716	34292	4,2	1,3	3
المحمدية	18796	8360	27156	2,7	1,9	2,4
الناضور	12170	14420	26590	1,8	3,2	2,4
آسفي	13540	12070	25610	2	2,7	2,3
خريبكة	11310	9020	20330	1,7	2	1,8
تازة	6930	13930	20860	1	3,1	1,8
بني ملال	13800	4200	18000	2	0,9	1,6
الجديدة	13240	4620	17860	1,9	1	1,6
القصر الكبير	5790	9020	14810	0,8	2	1,3
المجموع	684538	445968	1130506	100	100	100

أ- التجمعات ذات الحوض الهجري الوطني.

داخل هذه المجموعة، تبرز أولا الدار البيضاء التي يغطي حوض استقطابها مجموع المغرب، رغم أنها تستقطب أغلب مهاجريها من داخل المجالات القروية القريبة، أي الشاوية ودكالة بنسب تصل على التوالي إلى 4.14 و10. بينما يساهم إقليم آسفي ب 6.7 ومراكش ب2.5. وتتباين نسب المهاجرين نحو البيضاء من باقي الأقاليم والعمالات بين 6.3 و0. يؤكد هذا، أنه على الرغم من حوضها الهجري الممتد، فإن 4 مهاجرين من بين كل 10 يأتون من الأقاليم المجاورة، كما أن أغلب المهاجرين نحو الدارالبيضاء ينحدرون من الأقاليم الموجودة بالجنوب. وكما تمت ملاحظة ذلك سنة 1982، فإن تأثير الدارالبيضاء نحو الشمال، أقل أهمية بالمقارنة مع قوتها الاقتصادية. مما يؤكد أن أغلبية المدن الكبرى للشمال عرفت كيف تحافظ على علاقتها مع محيطها.

كما تعتبر التيارات الهجرية نحو الرباط أكثر تنوعا على المستوى الوطني. فإذا استثنينا هجرات السلاويين، فإن كل مجالات البلاد ساهمت بنسب متقاربة في التيارات الهجرية المتوجهة نحو العاصمة الإدارية. فسلا، بحكم جوارها، إلى جانب الدارالبيضاء ساهمتا بنسب أكثر أهمية. وهكذا، فالعلاقات التي تربط الدارالبيضاء بمختلف جهات البلاد هي أقل تشابها مع تلك الخاصة بالرباط . فإذا كانت الأولى تمارس تأثيرات مهمة نحو الجنوب، فإن الرباط تتميز بحوض هجري أقل كثافة لكنه يمس كل جهات المغرب دون أي هيمنة بغض النظر عن سلا والدار البيضاء.
أما الحوض الهجري لسلا فيتميز بوضوح عن حوض الرباط لأن المجالات المجاورة تلعب دورا مهما في التيارات الهجرية، إذ تساهم الرباط ب 21 فالسكان يفضلون سلا للبحث عن أثمان متواضعة للعقار وانخفاض السومة الكرائية، إلى ذلك تنضاف 25 من الوافدين من أصول قروية قريبة من سلا كالصخيرات _تمارة، سيدي قاسم، الخميسات والقنيطرة. بينما تنحدر 45 من المهاجرين من الغرب وزمور وزعير والسهول وبولقنادل.

أما أكادير التي لم يكن نطاق استقطابها يتجاوز سهل سوس والجبال المجاورة، فقد عرفت توسع مجال استقطابها ليصبح من المجالات الأكثر امتدادا بعد الدارالبيضاء. إذ استطاعت أن تفرض نفسها كأحد المتروبولات الجهوية الأكثر دينامية بعدد يصل إلى 117,000 مهاجر اختاروها كوسط للإقامة. ينحدر 31 منهم من سوس بينما تأتي 69 من المجالات البعيدة : عبدة والشياظمة (23٪) اشتوكة أيت باها (8٪) الدارالبيضاء (8٪) الرباط (2٪) فموقعها الجغرافي وتنوع أنشطتها (جامعة- إدارات-تجارة-صناعة-سياحة-أنشطة الميناء) كلها عوامل جعلت منها همزة وصل بين شمال وجنوب البلاد، لا سيما الأقاليم الصحراوية.

ب-المدن التي يمتد حوضها الهجري خارج جهتها

تتميز مدينة القنيطرة بقوة استقطاب تشمل مجالها المحلي والجهوي إضافة إلى جهات أخرى جعلتها تحظى بإشعاع ممتد نسبيا. فمن بين مجموع المهاجرين المقدرين ب 40,000 نسمة، 27٪ ينحدرون من الغرب و8٪ من الدارالبيضاء و6.3٪من الرباط و5.4٪ من سلا. لكن تأثير القنيطرة يمتد حتى أقاليم الشمال الشرقي (مكناس 4٪ وفاس 3٪ وتازة 1.7٪). أما مدينة فاس فتستقطب ثلاث أضعاف ما تستقطبه القنيطرة. يأتي نصفهم تقريبا من المجالات المجاورة 31٪) من تاونات و8٪ من زواغة مولاي يعقوب و5.5٪ من تازة و 3٪ تقريبا من مجالها المباشر). وتستقطب من ولاية الرباط وسلا حوالي 10٪ و10٪ من بركان-تاوريرت و4٪ من الدارالبيضاء و3.4٪ من الرشيدية.

ج. المدن التي يمتد حوضها الهجري داخل جهتها.

تتميز مدينة طنجة بحوض هجري كثيف جدا داخل جهتها خصوصا مناطق جبالة والريف. ويصبح استقطابها ضعيفا أو جد ضعيف كلما ابتعدنا عن حدودها الجغرافية. وتشارك مدينة تطوان طنجة في جزء من حوض استقطابها مع حدة أكثر وضوحا على مستوى منطقة الريف الشرقي. أما مدينة وجدة فهي تستقطب جل ساكنتها من الجهة الشرقية مع امتداد نحو الريف الشرقي.

د- المدن ذات الحوض الهجري المحدود

تندرج مدينة المحمدية التي تتوفر على حوض هجري جد محدود ضمن فئة المدن التي لا تستقطب سوى سكان مجالاتها المجاورة. أما باقي المدن الكبرى فتتميز بقوة استقطاب مهمة نسبيا لكنها محدودة، فحوضها الهجري لا يتجاوز قط أقاليمها كما الشأن بالنسبة لأسفي وتازة وتمارة والمحمدية وبني ملال والقصر الكبير وخريبكة.

وكخاتمة لهذه الفقرة، حول التمدين نستنتج من هذه التحاليل أن المغرب يتمدن بشكل تدريجي. فخلال سنة 2004 قدر معدل التمدين ب 1.55٪ فالمجال الحضري يتكون من 352 مدينة 7,4٪ منها مدن كبرى (أكثر من 100,000 نسمة) و 8٪ مدن متوسطة (بين 50,000 و 1000,000 نسمة) و 85٪ هي مدن صغيرة (أقل من 50,000 نسمة) وإذا كنا نلاحظ خلال الأربعين سنة الأخيرة تعدد المدن المتوسطة والصغرى، فإن المغرب يظل بلد المدن الكبرى مادامت هذه الأخيرة تضم 67٪ من الحضريين المغاربة. ويعد تمركز المجالات الحضرية على المحور الأطلنتي أهم الخصائص المميزة للتوزيع المجالي للمدن المغربية. وتجدر الإشارة أنه بين 1994 و 2004 انتقل عدد ساكنة المجال الحضري المغربي سنويا ب 306,000 نسمة منها 34,5 ٪ نتيجة الهجرة القروية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة ظاهرة التمدين التي يعيشها المغرب خلال الأربعة عقود الأخيرة، يجب أن تتجاوز مسلسل تمركز الساكنة داخل المدن، لأن انعكاساتها متعددة سواء على وسط الانطلاق أو وسط الاستقبال. وهكذا فإذا كانت هجرة السكان تسبب آثارا على وسط الانطلاق، فإن وصولهم للمدينة أفرز مشاكل متعددة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضري كما أشار إلى ذلك السيد عزيز أجبيلو سنة 1998. فتعاظم البطالة وقلة السكن ونقص الخدمات الاجتماعية وتعدد أنشطة القطاع الثالث وتطور القطاع الاقتصادي غير مهيكل وتمركز السكان حول المدن وتدهور النسيج الحضري (توسع الحياء غير القانونية المحرومة من البنيات التحتية الأساسية...) تشكل الانعكاسات الأساسية لهذا التمدين الكثيف. الواجهة الأخرى لهذا التمدين هي تلك التي تبقى مرتبطة بمسلسل انتشار نظام من القيم والمعايير وأشكال جديدة من ردود الفعل والتطلعات التي تشكل نمط العيش الحضري. هذه العناصر تجعل من التمدين عاملا مهما في إعادة نمط سلوكات الأفراد تجاه المحيط العائلي ولخصوبتهم ووفياتهم واستراتيجيهم الزواجية.

5 . الإسقاطات الديموغرافية على المدى المتوسط والبعيد

رغم تباطؤ النمو الديموغرافي لساكنة المغرب خلال العشرين سنة الماضية، تتوقع الإسقاطات الديموغرافية استمرار نمو عدد السكان بإيقاع لا بأس به خلال السنوات القادمة[28]. هذا النمو سيكون مصحوبا بتغيرات مهمة على صعيد البنية العمرية للسكان. وعليه، فإذا كانت ساكنة المغرب تتميز حاليا بفتوتها فإنها ستعرف، تحت تأثير انخفاض معدل الخصوبة، ارتفاعا في عدد الأشخاص المسنين. إن وزن فئة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة سيواصل تناقصه لصالح فئتي الأشخاص الذين يتراوح سنهم بين 15 و 59 سنة و الذين يساوي أو يزيد سنهم 60 سنة. فالفئة العمرية لأقل من 15 سنة والتي كانت تشكل حوالي 44,4٪ من ساكنة المغرب سنة 1960، سوف لن تتعدى، حسب إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، 17,7٪ سنة 2060. فهي بهذا الانخفاض ستفقد ما يناهز 27 نقطة خلال 100 سنة.

وفي ما يخص الفئة العمرية 15-59 سنة والتي تشكل القوة العاملة، فإنها ستواصل ارتفاعها حتى متم سنة 2020، لتنخفض بعد ذلك تدريجيا. ففي سنة 1960، كان سن نصف ساكنة المغرب يتراوح بين 15 و 59 سنة (48,8). هذه الفئة ستسجل أعلى نسبة بين 2010 و 2020، حيث ستمثل حوالي ثلثي السكان (65). وابتداء من سنة 2020 ستبدأ في التقلص لتصل إلى حوالي 55 في أفق سنة 2060، أي بفقدان 10 نقط مقارنة مع سنة 2020.

من جهة أخرى، إذا كانت التحولات الديموغرافية التي عرفها المغرب في الماضي لم تحدث تغييرا مهما على مستوى فئة المسنين، فإنه من المنتظر أن تبرز تأثيرات هذا التحول في المستقبل لتعرف هذه الفئة تغيرا هاما ابتداء من سنة 2020.

فابتداء من هذه المرحلة، ستبدأ الأجيال التي ولدت خلال الفترة التي تميزت بنمو ديموغرافي مرتفع، في تخطي عتبة 60 سنة، حيث ستصبح فئة المسنين تفوق 11 من السكان. ومن المتوقع أن تصل هذه الفئة إلى 13,3 سنة 2025، و20 سنة 2040 و 27 سنة 2060.

[28] مركز الدراسات و الأبحاث الديموغرافية (1997)، الوضعية و الآفاق الديموغرافية للمغرب، الرباط، المغرب، ص 315.

الرسم البياني رقم 8 : تطور نسب الفئات العمرية الكبرى ضمن ساكنة المغرب

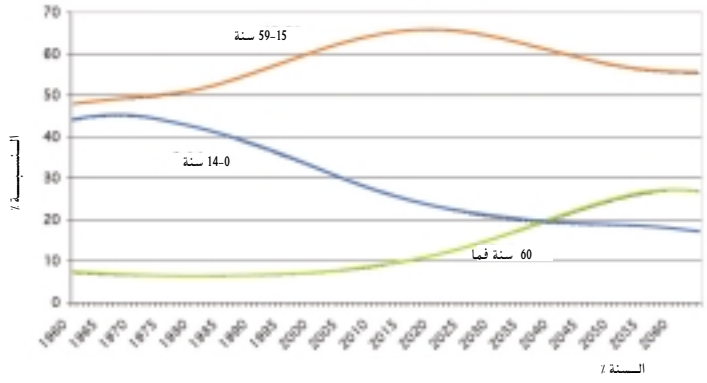

أما الهرم السكاني فسيكون بدوره موضوع تحولات جدرية بحيث سيأخذ بالتدريج شكل نظيره في الدول التي عرفت تقلصا مهما في معدل نموها الديموغرافي. وعليه فإذا ما استمرت مختلف الظواهر الديمغرافية في الاتجاهات الحالية، فسيحصل تراكم تدريجي للأشخاص في فئات الأعمار المتقدمة. وهذا ما يسمى بظاهرة شيخوخة السكان وما قد يكون له من انعكاسات لا يستهان بها على نمط عيش المجتمع المغربي برمته.

فانطلاقا من تطورات وضعية السكان الماضية والمستقبلية على المدى القصير والمتوسط والبعيد لمختلف بنيات الساكنة المغربية، ما هي نتائج هذه التطورات على بعض الجوانب السوسيو اقتصادية والثقافية لمجتمعنا، كالتعليم، والتشغيل، والسكن، والصحة، والشيخوخة؟ وبعبارة أخرى، هل ستعاني هذه الجوانب من الضغط السكاني الذي عرفه المغرب؟ وإلى أي مدى سيؤثر الوجه الديموغرافي المستقبلي على هذه الجوانب السوسيو-اقتصادية؟ كل هذه التساؤلات ستكون موضوع الفقرات اللاحقة.

1.5 . محو الأمية و التربية :

إن إشكالية التعليم والتكوين تحتل مكانة جوهرية لمختلف المناظرات حول التنمية البشرية سواء على المستوى الدولي والجهوي والوطني. لقد بات من المؤكد أن رفع التحديات المطروحة خلال الألفية الثالثة المرتبطة بالعولمة وبالتنافسية وبتداول المعلومات، أصبح رهينا بتأمين جودة التربية و التكوين لمجموع الساكنة. إن أي سياسة هادفة إلى تحسين الرأسمال البشري في مجتمعنا يجب أن تهتم أولا بالفئات الخاصة مثل النساء و السكان القرويين و الفئات المعوزة الذين لطال ما عانوا من الإقصاء و التهميش من النظام التعليمي.

فمنذ الاستقلال، وبلدنا يعطي أولوية مستمرة لقطاع التعليم، الأمر الذي مكنه من تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال. إلا أنه ورغم ارتفاع نسبة الولوج إلى التعليم مقارنة مع الماضي فلا يعني أن التعليم أضحى في متناول الجميع. فإذا سجلت نسبة الأمية انخفاضا ملحوظا خلال الأربعين سنة الأخيرة، فإن عدد الأشخاص البالغين سن 15 سنة فأكثر والذين يعانون من الأمية لازال مرتفعا وذلك بسبب تزايد الساكنة. أما المفارقات في هذا الميدان بين الوسطين الحضري والقروي وبين الرجال والنساء وبين الفئات الاجتماعية وأيضا بين الجهات الاقتصادية فتظل مطروحة بحدة و تستدعي مضاعفة الجهود من أجل التغلب عليها. و تجدر الإشارة إلى أن التراجع الملحوظ الذي عرفته نسبة الأمية خلال الأربع عشريات الأخيرة هو راجع بالأساس إلى ارتفاع نسبة التمدرس في صفوف الأطفال. فعلى عكس الأجيال السالفة فالأجيال الحالية والتي استفادت من التمدرس إلى مستوى متقدم كالمستوى الإبتدائي والأساسي مثلا هي التي ساهمة تدريجيا في تقلص الأمية في بلادنا وفي تغير الصورة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

ومن جهة أخرى فقد خلصت مجموعة من الجهود الهادفة إلى تطوير النظام التربوي بالمغرب، إلى تبني مدونة للتربية والتكوين حددت مجموعة من المبادئ الرئيسية للنظام التربوي وكذا مختلف الإصلاحات التي يجب نهجها في هذا الميدان. ولقد شكل محو الأمية وتعميم التمدرس الابتدائي والأساسي وتحسين جودة التعليم وتثمين الموارد البشرية والتنظيم البيداغوجي والحكامة الجيدة للنظام التربوي وكذا تمويله أهم النقاط التي اعتمدت عليها المدونة لحصر أهداف طموحة. إلا أن الضغط الديموغرافي الكبير يعد من بين المعيقات الرئيسية للجهود المبذولة لتحقيق أهداف هذه المدونة.

وفي هذا الصدد من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى المدونة لتحقيقها نجد تقليص نسبة الأمية إلى أقل من 20 % في أفق 2010 والقضاء عليها بصفة شبه نهائية في أفق 2015. إلا أنه، استنادا على الوتيرة الحالية لعملية محاربة الأمية، يصعب تحقيق هذا الهدف. فإذا اعتبرنا نسبة الأمية التي سجلت سنة 1998-1999 والمقدرة ب 48,3$ وإذا اقترضنا تعميم التمدرس سنة 1999 فإن عدد الأشخاص الذين يخضعون لعملية محو الأمية بين سنة 2000 و سنة 2015، يقدر ب 10,5 مليون أي أن حصيلة كل سنة يجب أن تكون حوالي 656,000 فرد. إلا أن عدد الأشخاص المستفيدين من مختبف الحمالات الخاصة بمحو الأمية خلال عقد التسعينات لم يتجاوز 200,000 مستفيد حيث قدر عدد المستفيدين بحوالي 390,000 من أصل 400,000 شخص مبرمج.

من هنا تتضح صعوبة تغطية الحصيلة التي تم تقديرها سابقا في 656,000 مستفيد. هذا بالإضافة إلى العدد الكبير من الأطفال الذين ينقطعون عن الدراسة دون اكتساب المعارف الأولية. وانطلاقا من كل هذا فإن عدم تعميم التمدرس على جميع الأطفال وإشكالية الانقطاع المبكر عن الدراسة سوف يجعل من محو الأمية تحديا يصعب التغلب عليه.
ومن جهة أخرى، يتوقع مركز الدراسات والأبحاث الديغرافية، انخفاضا في عدد الأطفال المتمدرسين بالسلك الإبتدائي 6-11 سنة على المستوى الوطني والقروي وذلك تحت تأثير انخفاض الخصوبة. و عكس ذلك سيعرف هذا العدد ارتفاعا بالوسط الحضري بل وسيتعدى عدد الأطفال في سن التمدرس بالوسط الحضري نظيره في الوسط القروي ابتداء من سنة 2004. وسيستمر هذا العدد في الانخفاض ليستقر في 3,5 مليون طفل في سن التمدرس في

أفق 2014. وهكذا إذا كان هاجس تعميم التمدرس من بين التحديات الممكن مواجهتها بالمغرب، فإن التحدي الأكبر سيبقى دائما هو الرفع من جودة التعليم.

جدول رقم 12: تطور عملية محو الأمية من سنة 1960 إلى 2002

	1960	1971	1982	1994	1995 1996	1996 1997	1998 1999	1999 2000	2000 2001	2001 2002
ساكنة 10 سنوات فما فوق ب الآلاف	11626	15321	20450	26019	20050	20576	21619	22137	22657	23171
السكان الأميون بالآلاف	10115	11491	13293	14310	10426	10494	10442			
نسبة الأمية	87[1]	75[1]	65[1]	55[1]	52[2]	51[2]	8.3[4]			
السكان غير الأميون بالآلاف[5]					107	111	111	234	301	390

- المصادر:
(1) -الإحصاء العام للسكان و السكنى.
(2) - وزارة التربية الوطنية 2001 إحصائيات 2003/2002.
(3) - مديرية الإحصاء.ENBTF 1997/1998
(4) - مديرية الإحصاء البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 1999/1998.
(5)- - حسب برنامج محو الأمية.

جدول رقم 13 تطور خصاص التمدرس لفئة 6-11 سنة بين 1999 و 2002 .

	2000-2001	2001-2002	2002-2003
6 سنوات			
السكان في سن التمدرس 6 سنوات بالآلاف [1]	590	584	588
نسبة التمدرس (6 سنوات)[2]	80,5	90,6	90,7
الأطفال المتمدرسين (6 سنوات) بالآلاف	475	529	533
الخصاص (6 سنوات) بالآلاف	115	55	55
116 سنة			
معدل السكان في سن التمدرس 6-11 سنوات بالآلاف [1]	3765	3702	3645
نسبة التمدرس ب 11-6 ٪ سنوات [2]	85	85	92.1
الأطفال المتمدرسين6-11 سنوات بالآلاف [2]	3842	4029	4101

المصادر: تقديرات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (1997)، الوضعية والإسقاطات الديموغرافية للمغرب ص 315.
- وزارة التربية الوطنية إحصائيات التربية 2003/2002.

الرسم البياني رقم 9 : تطور السكان اللذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 سنة

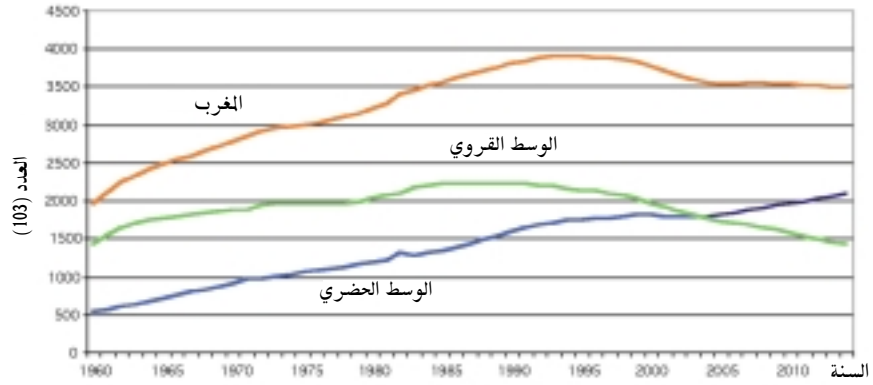

الرسم البياني رقم 10 : تطور عدد السكان البالغين 6 سنوات

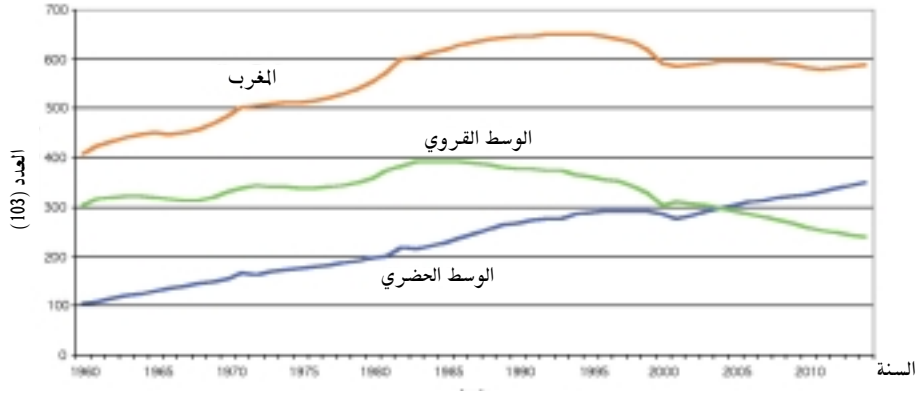

2.5. الساكنة في سن النشاط، طاقة واعدة للاقتصاد الوطني

إن التزايد المضطرد للساكنة في سن النشاط هو نتيجة مباشرة للتزايد الديموغرافي السريع الذي عرفه المغرب في الماضي القريب. وإذا كانت هذه الشريحة من السكان تشكل قوة عمل ومحرك للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية مجتمعنا، فإنها كذلك تمارس ضغطا ديموغرافيا لا يمكن الاستهانة به على سوق الشغل، إذ من شأنها أن تزيد من أعداد طالبي العمل أكثر فأكثر. وحسب إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، ولو أن الساكنة في سن النشاط تصل حاليا إلى ما يناهز 19 مليون شخص، فإنها ستتزايد بشكل ملموس طوال 35 سنة المقبلة لتصل إلى 26,5 مليون شخص في أفق سنة 2040. في هذه السنة سيعرف عدد السكان في سن النشاط تراجعا طفيفا ليستقر في حدود 25 مليون نسمة سنة 2064.

الرسم البياني رقم 11 : تطور نسبة السكان البالغين سن النشاط من مجموع السكان

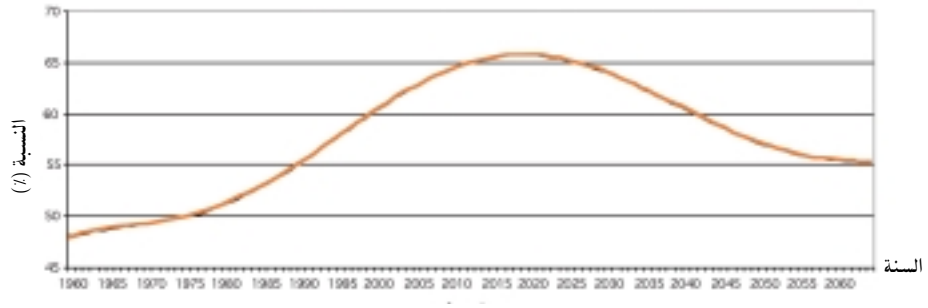

هذا التزايد في حجم السكان النشطين هو نتيجة وصول فئات الأعمار الأكثر عددا إلى سن النشاط. فمقارنة أعداد الشباب الذين هم على أبواب بلوغ سن النشاط (الأشخاص المنتمين للفئة العمرية 10-14 سنة) بأعداد أولئك الذين هم على وشك الخروج من فئة النشيطين(الأشخاص المنتمين للفئة العمرية 55 - 59 سنة) تمكن من إعطاء فكرة عن حجم الساكنة التي تضاف سنويا إلى سوق الشغل، وهو حجم في تزايد مستمر منذ ستينيات القرن الماضي. و قد يبلغ العدد الإضافي الإجمالي السنوي من السكان في سن النشاط أوجه سنة 2005، حيث يصل إلى حوالي 460,000 شخص. إلا أن العشر سنوات المقبلة ستعرف انخفاضا في العدد الإضافي من الوافدين إلى سوق الشغل و ذلك بمعدل سنوي يصل إلى 380000 نسمة خلال الفترة المتراوحة بين 2005 و 2014.

الرسم البياني رقم 12: تطور الأشخاص المنتمين للفئتين العمريتين 10-14 و 55-59 سنة بين 1960 و 2060 في المغرب ككل.

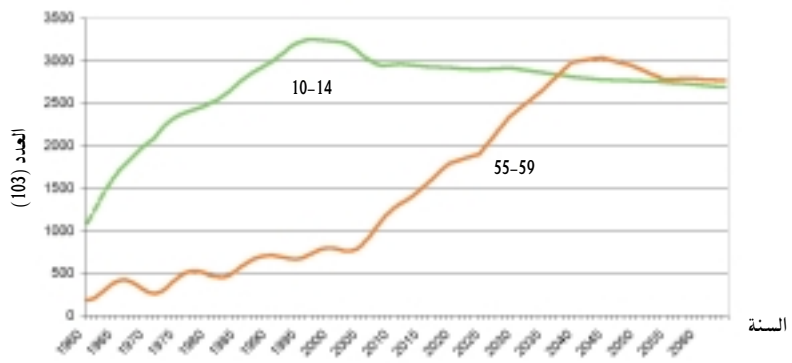

إن هذه الزيادة في عدد السكان في سن النشاط سيرافقها تحول نوعي مهم جدا. فبالنظر إلى التطور المسجل في ميدان التمدرس و محاربة الأمية، فإن نسبة مهمة من الساكنة النشيطة سيكون بإمكانها، في السنوات المقبلة، معرفة القراءة و الكتابة وستكون في مستويات متقدمة من التعليم تسمح لها باكتساب المعرفة الضرورية لتكوين مهني يمكنها من ولوج سوق العمل. وهذا يعني، أن الساكنة في سن النشاط، مقارنة مع السنوات الماضية ستشهد تغيرا نوعيا هاما وأن قفزة نوعية ستعرفها الموارد البشرية التي تشكل دعامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. حيث سيكون لها نتائج إيجابية على التنمية الاقتصادية إن تمت ترجمة الرأسمال البشري إلى مناصب شغل كافية.

جدول 14 : تطور التشغيل مابين 1971 و 2002.

	2002	2001	2000	1999	1996	1994	1982	1971
السكان في سن النشاط (15 سنة فما فوق) (بالآلاف) [4]	8289	11828	16325	17333	18902	19429	19953	20474
الساكنة النشيطة الإضافية، المتوسط السنوي (بالآلاف)	166	322	375	504	523	527	524	521
معدل النشاط (15 سنة فما فوق) (٪)	40.6[4]	[4]	48.9[2]	57.4[2]	54.4[3]	52.9[3]	51.3[3]	50.7[3]
الساكنة النشيطة المشتغلة المقدرة (بالآلاف)	3368		7976	9948	10283	10278	10236	10380

المصادر : الإحصاء العام 1971، 1982 و 1994
مديرية الإحصاء، النشاط، التشغيل و البطالة 1996
مديرية الإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2003.
مركز الدراسات و الأبحاث الديموغرافية (1997)، الوضعية و الإسقاطات الديموغرافية للمغرب، 315 ص.

وبالرغم من ذلك، فإن مشكل التشغيل يبقى من بين المشاكل العويصة التي يواجهها نظامنا الاقتصادي، فخلق فرص الشغل لا يبلغ في الوقت الراهن سوى ثلثي الاحتياجات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المخزون الحالي من العاطلين والنمو الاقتصادي الذي يبقى بعيدا عن التطلعات، فإن مخاطر تفاقم العجز في ميدان التشغيل لا يمكن الاستهانة بها. هذه الوضعية يمكن أن تؤدي إلى تطور العطالة البنيوية و دفع الشباب بصفة خاصة إلى امتهان أنشطة مؤقتة أو هامشية في إطار القطاع غير المنظم.

3.5. شيخوخة السكان ونتائجها

تمثل شيخوخة [29] السكان، دون شك، الخاصية الديمغرافية الأكثر حدة التي سيشهدها المغرب خلال الثلاثة أو أربعة عقود المقبلة. إن تنامي شيخوخة السكان ليست نتيجة ما يسميه الديموغرافيون "الشيخوخة من قاعدة الهرم" فقط

(نتيجة لانخفاض الأجيال الشابة)، والتي قد تعطي وزنا أثقل للأجيال المسنة، ولكن أيضا نتيجة "الشيخوخة من قمة الهرم" نتيجة لامتداد معدل العمر(م.لوريو 2000)[30]. إن التغيرات الحاصلة في ما يخص سلوك الإنجاب عند النساء، وكذلك التحسنات المنجزة في مجال التقليل من عدد الوفيات تشكل الأسباب الرئيسية لانعدام توازن البنية العمرية للساكنة لصالح ساكنة مسنة والتي تنمو أكثر فأكثر عدديا. في الواقع، إذا كان لا يجادل أحد في التأثير الذي يمكن أن يكون لانخفاض معدل الخصوبة على ارتفاع نسبة الأشخاص المسنين من مجموع الساكنة فان "نسبة الوفيات تلعب أيضا دورا مهما في هذه العملية. وهذا لأن الربح في تمديد أمد الحياة لا يهم الأطفال فقط (الشيء الذي كان عاملا لتشبيب الساكنة) ولكن يهم أكثر فأكثر الأشخاص المسنين، الذين بدؤوا يستفيدون أخيرا من النتائج الحسنة الحاصلة في مكافحة الوفيات بفئات الأعمار المتقدمة" كما جاء به م.لوريو (2000)[31]. ويضيف الكاتب "ففي جميع الأزمنة، وجدت كائنات بشرية تعمر كثيرا، ولكن لقلة عددهم لم يكن لهم تأثير على حركية وبنية الساكنة. والجديد هو أنه بغياب الوفيات الكلي أو شبه الكلي من الأعمار الشابة والمتوسطة، فتحت أبواب الشيخوخة لأجيال لم تنقص أعدادها بسبب الوفيات، وأن ثالثية الهرم السكاني المتزايدة، حولت الشيوخ الذين مثلوا الأقلية سابقا إلى أشخاص يشكلون العمر الثالث (وفي بعض الحالات العمر الرابع)، الشيء الذي أكسبه دلالة إحصائية واجتماعية".

الجدول 15: بنية الفئات العمرية الكبرى للساكنة المغربية ما بين 1960 و 2060

السنة	0-14 سنة	15-59 سنة	60 سنة فما فوق
1960	44,4	48,4	7,2
1965	44,5	49,0	6,5
1970	44,8	48,0	7,2
1975	43,3	50,6	6,1
1980	41,3	52,5	6,2
1985	41,0	52,9	6,1
1990	38,8	54,9	6,3
1995	36,3	56,6	7,1
2000	32,3	60,4	7,3
2005	28,9	63,3	7,8
2010	26,6	65,2	8,2

السنة	0-14 سنة	15-59 سنة	60 سنة فما فوق
2015	24,8	65,6	9,6
2020	23,3	65,2	11,5
2025	22,1	64,6	13,3
2030	21,0	63,8	15,2
2035	20,0	62,4	17,6
2040	19,2	60,7	20,1
2045	18,7	58,7	22,6
2050	18,3	57,0	24,7
2055	18,0	55,9	26,1
2060	17,7	55,4	26,9

المصدر: مركز الدراسات و الأبحاث الديموغرافية (1997)، الوضعية و الإسقاطات الديموغرافية للمغرب، 315 ص.

[29] ع. محسن (2000) يلخص مختلف تعاريف هذا المفهوم مع اعتبار التخصص إذ يقول:"بالنسبة للديمغرافيين، الشيخوخة تتجلى في العلاقة بين السكان المسنين والشباب. فالشيخوخة في الدراسات حول السكان تعني مسلسل ينتهي بزيادة نسبة السكان المسنين من مجموع السكان. أما بالنسبة للسسيولوجين، فالشيخوخة هي فعل اجتماعي حيث النظام الاجتماعي يسمح للأفراد بالتقدم في السن. أما من الجانب الإقتصادي، فالشيخوخة تعرف في علاقتها مع التقاعد. أما بالنسبة للبيولوجين، فالشيخوخة هي مسلسل مستمر خلال الحياة بأكملها". ع. محسن (2000)، أدوار والتصورات حول الأشخاص للمسنين في المجتمع المغربي. في ءثء، التحديات السسيواقتصادية للشيخوخة الديمغرافية بالمغرب. 13-20.

[30] M. Loriaux (2000), vieillir au Nord et au Sud : l'avenir du vieillissement mondial et la nouvelle alliance des âges, in. ADEMA, Les défis socio-économiques du vieillissement démographique au Maroc, 29-43.

[31] تمت الإشارة إليه سابقا.

فإذا كان المغرب لم يصل بعد إلى بنية عمرية تماثل تلك التي توجد في الدول المتقدمة، فالملاحظ من خلال التطور المستقبلي لبنيته يعكس بوضوح الاتجاه نحو شيخوخة ساكنته، فعدد الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق سينتقل من نصف مليون نسمة سنة 1960 إلى ما يناهز 9,5 مليون نسمة سنة 2060. بصيغة أخرى، فإن عدد الأشخاص في العمر الثالث سيتزايد بعشرين مرة خلال 100 سنة. فيما يخص الوسط الحضري وفي نفس الفترة، سينتقل عدد هؤلاء من 106 ألف إلى حوالي 6,8 مليون، أي أن هذا العدد سيتضاعف 64 مرة، أما بالوسط القروي فسينتقل من 364 ألف إلى حوالي 2,7 مليون، أي بتزايد يمثل 7,4 مرة.

وفي ضل هذه التحولات يجب التمييز بين مرحلتين في مسلسل الشيخوخة الديمغرافية بالنسبة لمجموع الساكنة المغربية.المرحلة الأولى تمتد حتى سنة 2014، ستتميز بارتفاع ثابت لعدد المسنين ولكن بوتيرة معتدلة نسبيا تصل نسبتها 2,8 سنويا والثانية تمتد من 2014 إلى 2060، حيث أن وتيرة شيخوخة الساكنة، إذا ما تأكدت فرضيات الإسقاطات الديمغرافية سترتفع جدا لتصل في المتوسط إلى 3,4 في السنة.

ورغم ذلك، فإن انخفاض عدد الشباب وارتفاع عدد الشيوخ، هي الصورة التي ستميز المجتمع المغربي غدا.وعليه، فإذا كانت مختلف البرامج التي تم نهجها إلى يومنا هذا لاحتواء نمو السكان، أعطت نتائج إيجابية، فإن التحديات التي يجب التغلب عليها في المستقبل تبقى تلك المرتبطة بالشيخوخة الديمغرافية. هذه التحديات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، تتطلب تعبئة جميع مكونات المجتمع المغربي. إنها تحديات تبرز في وقت يعرف فيه المغرب محدودية الإمكانيات الاقتصادية. إن شيخوخة الساكنة المغربية ستنتج عنها أعباء اجتماعية واقتصادية بسب تزايد عدد المتقاعدين والنفقات الصحية التي يجب مواجهتها. كل هذا في غياب نظام فعال للحماية الاجتماعية والطبية يهم جميع الشرائح الاجتماعية للمجتمع وخاصة شريحة الأشخاص المسنين.

إن نسبة الأشخاص المسنين إلى الأشخاص النشيطين، تشكل مؤشرا لقياس درجة مدى ارتباط الأشخاص المسنين بالأشخاص النشيطين. هذا المؤشر له دلالته في ظل نظام للتقاعد مبني على مبدأ التضامن بين الأجيال (نظام التوزيع). وسيرتفع هذا المؤشر من 13 شخصا مسنا لكل 100 شخص في سن النشاط في بداية الستينات إلى حوالي 49 مسنا لكل 100، سنة 2060 (الشكل 14 والشكل 15). أما نسبة الشباب (أقل من 15 سنة) إلى الأشخاص النشيطين، فستنخفض من 92 فردا لكل 100 شخص نشيط في بداية الستينات إلى 32 فردا لكل 100 في بداية 2030 حيث سيستقر إلى غاية 2060. وهكذا، فإن نسبة الإرتباط، التي يتم الحصول عليها بجمع النسبتين السابقتين، و تمثل نسبة الأشخاص الذين ليسوا في سن النشاط نسبة إلى الذين هم في سن النشاط، ستعرف انخفاضا مستمرا حتى بداية سنوات 2020، لترتفع بعد ذلك حتى 2060، وذلك بسبب الارتفاع المستمر لعدد الأشخاص المسنين (البيان 6)، بمعنى آخر، إن عبء الأشخاص غير النشيطين على الأشخاص النشيطين سيستمر في الانخفاض حتى، 2020 حيث سيبلغ أدنى مستوى وذلك بحوالي 5 أشخاص غير نشيطين لكل 5 نشيطين. بعد هذا التاريخ سيبدأ عبء الأشخاص غير النشيطين على الأشخاص النشيطين في الارتفاع ليصل إلى حوالي 8 أشخاص غير نشيطين لكل 10 نشيطين.

إن شيخوخة الساكنة المغربية والوتيرة البطيئة لارتفاع الساكنة النشيطة أصبحت تشكل تهديدا لنظام التقاعد المغربي، الذي يستفيد منه 20 فقط[32]. وهكذا، يتوقع ارتفاع عدد المنخرطين ب 60 فقط إلى غاية 2050، في حين أن عدد المتقاعدين سيعرف ارتفاعا بنسبة 383. وكنتيجة لذلك، فإن نسبة النشيطين على المتقاعدين والتي كانت تمثل 12 نشيط لكل متقاعد سنة 1983، و 9 نشيطين لكل متقاعد سنة 1998 و 5 نشيطين مقابل متقاعد واحد سنة 2003، لن تصل سوى نشيط واحد لكل متقاعد في أفق سنة 2020.

وهكذا، فإن معدل التكلفة (الخدمات / المساهمات) سيبدأ في الانخفاض، الشيء الذي سيتطلب إصلاح نظام التقاعد بشكل عاجل لمواجهة العوامل التي تمس استقراره والتي من الممكن أن تسبب أزمات، كضعف عدد المنخرطين في صناديق التقاعد وهشاشة التشغيل وخاصة في القطاع غير المنظم والبطالة وتوافد موجات أكثر فأكثر عددا من المتقاعدين، وارتفاع أمد الحياة عند الولادة.

الرسم البياني رقم 13 : الخطوط الانحنائية لنسب الشباب والشيخوخة والارتباط

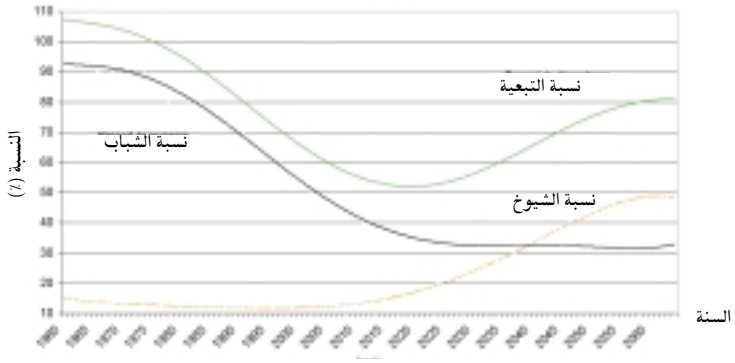

الرسم البياني رقم 14 : تطور نسبتي الشباب والشيخوخة

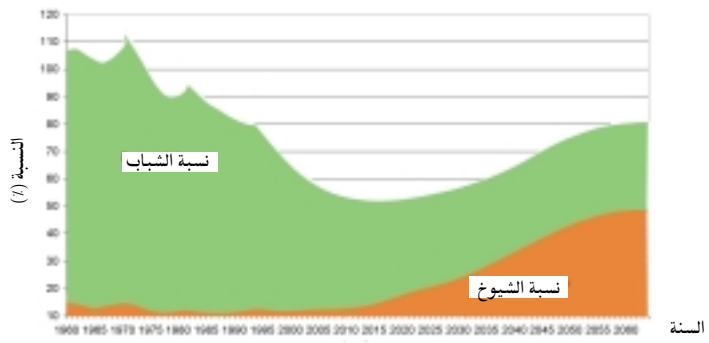

[32] حسب مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

أمام هذه الوضعية، هل ستستمر الأسرة مستقبلا، كما هو الشأن في الماضي، في لعب دور المساعد الأول والملاذ الأخير للأشخاص المسنين ؟ صحيح أن العائلة المغربية لم تتخلى أبدا عن أشخاصها المسنين، ولكن هذه المسألة تتطلب تحليلا معمقا خصوصا في محيط يتميز بتشتت الأسرة الكبيرة لصالح خلايا عائلية ذات حجم صغير، حيث تكون مصالح الأشخاص لها أسبقية على المصالح الجماعية.

4.5. الصحة

بالاعتماد على المؤشرات الأساسية المتعلقة بالوضعية الصحية للساكنة المغربية يلاحظ مدى أهمية المنجزات التي همت هذا الميدان. وكما تمت الإشارة إلى ذلك، فإن أمد الحياة ما فتئ يعرف تحسنا مهما خلال الأربعين سنة الماضية. فوفيات الأطفال الرضع وهو مؤشر يعكس مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، قد تحسن بدوره بشكل ملموس. حيث تحسنه لعب دورا لا يستهان به في تحسن أمد الحياة.

ومن جهة أخرى، وإذا كانت كثافة الطاقم الطبي والوضعية الغذائية والارتباط بشبكة الماء الصالح للشرب قد عرفت كلها تحسنا نسبيا، فإن الطاقة الإيوائية للمستشفيات لم تتطور بنفس وتيرة تطور السكان. لذلك ولكي يستفيد الجميع من الخدمات الصحية، فإنه يجب توسيع الخدمات الصحية وخصوصا بالوسط القروي. وهكذا فإن متوسط ولوج المؤسسات الصحية العمومية للإستفاذة من الخدمات الصحية الأساسية قد انتقل من 14,912 مواطن لكل مؤسسة صحية خلال سنة 1991 إلى 13,741 سنة 1999. خلال سنة 2002 بلغ عدد المستفيدين بالنسبة لكل مؤسسة صحية عمومية 12,321 مواطن، و قد لوحظ تحسن كذلك بالوسط القروي، فالعدد المتوسط للمواطنين بالنسبة لكل مؤسسة صحية قد انتقل من 10,129 سنة 1991 إلى 8,652 سنة 1999 و إلى 7,405 خلال سنة 2001. إلا أن التغطية الصحية، تبقى غير كافية. حيث الساكنة المستفيدة حاليا من التأمين عن المرض تفوق 15 من مجموع الساكنة الشيء الذي يترجم ضرورة إدخال إجبارية التأمين عن المرض لجميع موظفي القطاع العام والخاص، لرفع التغطية إلى نسبة مقبولة.

وبالفعل، فإن النظام الحالي للتأمين عن المرض لا يغطي سوى نسبة قليلة من السكان ((15٪ معظمها من الوسط الحضري. ويشكل أعوان الدولة والقطاع العمومي أكثر من ثلثي الساكنة المستفيدة. وأن الأجر وفي حالة نادرة المعاش التقاعد هو معيار الانخراط في التغطية الصحية. على أن الأفراد ذوي الدخل الضعيف مستبعدون عن هذا النظام. وحسب البحث حول مستوى معيشة السكان فإن 45 من مرضى المعوزين يتوجهون للنظام الصحي العمومي مقابل77٪ من مرضى الشرائح الميسورين. هذه النسب هي على التوالي 60 و 80 في الوسط الحضري و 40 و 74 في المجال القروي[33]. وتعد هذه الوضعية تحد كبير في المستقبل بالنسبة لقطاع الصحة و لميزانية الدولة.

[33] Direction de la Statistique, Enquête Nationale sur les Niveaux de Vie des Ménages 1998/1999.

أما فيما يتعلق بالتأطير الطبي، فإن متوسط عدد المواطنين بالنسبة لكل طبيب لا يتوقف عن الانخفاض. فمن طبيب واحد لكل 2300 من المواطنين سنة 1999 أصبح طبيب لكل 2123 مواطن سنة 2002، وهو العدد الذي يقترب من الهدف المحدد في المخطط الأخير و هو طبيب لكل 2000 مواطن، وعلى عكس ذلك، ارتفع عدد المراكز الاستشفائية بشكل ضعيف، حيث كانت وتيرة تطور الشبكة الاستشفائية أقل من وتيرة التطور الديموغرافي فارتفع عدد السكان لكل سرير من 974 إلى 1150 بين 1993 و 2001[34].

5.5. الإسكان

كما جاء في ما سبق، تعد وتيرة نمو السكان بالوسط الحضري من الأشياء التي طبعت بلادنا خلال العقود الأخيرة. وتعزى هذه الظاهرة أساسا إلى التوزيع الجغرافي غير المنتظم سواء للساكنة أو للمدن. تمخض عن هذا التوزيع غير المنتظم تزايد سريع للسكان بالوسط الحضري، إذ أن سكان الحواضر كانوا يمثلون 20 سنة 1936، في حين أصبح يشكل 29 سنة 1960، أي أن العدد تضاعف ب 2,5 مرة في أقل من ربع قرن. غير أنه بين سنتي 1960 و 2004، أي خلال 44 سنة، ارتفعت نسبة التحضر من 29 إلى 1,55 وارتفع عدد سكان الوسط الحضري من 4,3 مليون نسمة إلى 4,16 مليون نسمة وبالتالي تضاعف عدد سكان المدن ب 5 مرات بين سنتي 1960 و 2004، ومن المحتمل أن تصل نسبة التحضر إلى 72 سنة 2060 حسب اسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية.

عرف المغرب منذ الستينات ونتيجة الضغط الديموغرافي تزايدا سريعا على مستوى التمدن، تجلى في توسع المجال الحضري مع ظهور أحياء جديدة بضواحي المدن، الشيء الذي انعكس سلبا على مجالات التعمير والبيئة والإسكان. وهكذا تقدر حضيرة المساكن بالوسط الحضري بحوالي 4,023,725 مسكن. تشكل المساكن الرئيسية منها 75، في حين لا تتعدى المساكن الفارغة نسبة 12 من مجموع المساكن[35]. وتبلغ نسبة الأسر المالكة لمساكنها حوالي 63٪ من مجموع الأسر بالوسط الحضري غير أن نسبة الأسر المكترية تمثل حوالي 28,2، وأن عدد الأفراد لكل مسكن يقدر بحوالي 6 أفراد في المتوسط. فهو يفوق نسبيا معدل الأفراد لكل أسرة (5,9 على المستوى الوطني)[36]. ومن جهة أخرى، تمثل نسبة المساكن المشغولة من طرف أسرة واحدة حوالي 95,3. إن تقدير المستوى العام للاحتياجات في مجال السكن رهين بالاحتياجات المتراكمة نتيجة العجز المادي الموجود في السابق وكذلك الاحتياجات الحالية أو المستقبلية من مساكن جديدة التي يولدها نمو عدد الأسر بالوسط الحضري من جهة وعملية تجديد المساكن من جهة أخرى.

سينتقل عدد الأسر بالمجال الحضري من 3,283,000 أسرة سنة 2000 إلى 4,722,000 أسرة سنة 2010. وهكذا، فخلال عشر سنوات سيعرف عدد الأسر الحضرية نموا مطلقا يقدر ب 1,439,000 أسرة، أي بمعدل يناهز 144,000 أسرة جديدة كل سنة (جدول 5).

[34] Direction de la politique économique générale, (2002), " Les politiques sociales au Maroc. Etat des lieux ", Document de travail n°80, 50 p.
[35] Enquête logement, Ministère de l'habitat, 2000.
[36] Enquête sur les niveaux de vie des ménages 1998/1999, Ministère de la prévision économique et du plan.

الجدول 16: تطور عدد الأسر بالوسط الحضري من سنة 1995 إلى سنة 2010

السنة	1995	2000	2005	2010	التزايد بين 2000 و 2010
عدد الأسر(103)	2653	3283	3996	4722	-
التزايد العددي	-	-	-	-	1439

المصدر: م.د.ا.د. (1997)، الوضعية والإسقاطات الديمغرافية بالمغرب، الرباط، المغرب، 315 ص.

ومن جهة أخرى، وحسب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، فإن العجز الحاصل في مجال السكن يقدر بحوالي 637,448 مسكن على المستوى الوطني. كما يمثل السكان القاطنون بمساكن غير لائقة 62 ومن بين هذه الفئة 38 يقطنون بمساكن مشتركة[37]. وبالتالي ومن أجل تجاوز العجز الحاصل وتوفير المساكن لكل الأسر التي ستتشكل مستقبلا حتى سنة 2015 فأن الخصاص في مجال السكن بالوسط الحضري يقدر ب 2,920,879 مسكن[38].

نتيجة لذلك، وبهدف التوازن بين العرض والطلب في مجال السكن بالوسط الحضري، يجب الرفع من متوسط إنتاج عدد المساكن إلى 195,000 سنويا حتى حدود سنة 2015[39]. وللإشارة، فإن مستوى هذا الإنتاج في مجال السكن قد حدد في 180,000 مسكن حسب مخطط التنمية 2000-2004 وأن هذا العدد لا يتجاوز حاليا 100,000 وحدة سكنية، أي أقل من المعدل الذي حدد لتلبية الحاجيات من السكن حتى سنة 2015. إن المساكن المنجزة والتي توجد في طور الإنجاز خلال السنتين الأولتين من مخطط التنمية 2000-2004 تقدر ب 280,000 وحدة سكنية، أي حوالي 140,000 وحدة كل سنة. واستنادا على هذا، يمكن القول أن المغرب سجل عجزا يصل إلى 110,000 وحدة سكنية خلال سنتي 2000 و2001.

[37] Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de l'Environnement (2001), Plan de développement économique et social 2000-2004, secteur de l'habitat, Rapport d'exécution de la première tranche, (année 2000).
[38] Ibidem.
[39] Ibidem.

الخلاصة

الخلاصة التي يمكن استنتاجها من هذه الدراسة توضح مدى أهمية التغيرات المسجلة بمختلف المؤشرات الديموغرافية للمغرب. حيث عرفت الخصوبة والوفيات انخفاضا خلال الأربعين سنة الأخيرة، دخل المغرب بفضل هذا الانخفاض في مرحلته الثانية من الانتقال الديموغرافي. ففي بداية الستينات، كان معدل وفيات الأطفال الرضع وأمد الحياة عند الولادة يسجلان مستويات تناهز 150‰ بالنسبة للمؤشر الأول و47 سنة بالنسبة للثاني. حيث يعتبر المغرب آنذاك من بين الدول ذات وفيات مرتفعة. لكن خلال الأربعين سنة الماضية، عرف هذان المؤشران تحسنا ملحوظا إذ وصلا بداية القرن الحالي 47.8‰ بالنسبة للوفيات لدى الأطفال و 70 سنة بالنسبة لتوقع الحياة عند الولادة.
أما بالنسبة للخصوبة التي كانت في بداية الستينات تعادل 7 أطفال لكل امرأة، فقد عرفت انخفاضا سريعا بوتيرة تجاوزت مختلف التوقعات في هذا المجال. وهكذا ابتداء من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982، سجل انخفاض ملحوظ في خصوبة المغاربة (5,52 طفل لكل امرأة). إذن فوتيرة هذا الانخفاض تزداد بسرعة لدرجة أن الأمهات المغربيات لا ينجبن حاليا أكثر من 3 أطفال خلال حياتهن الإنجابية. ويعزى طبعا انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة إلى ارتفاع السن عند الزواج لدى الإناث والذكور، وارتفاع حدة استعمال وسائل تنظيم الأسرة ونجاعتها. هذه التغيرات في سلوكيات الإنجاب والزواج تدخل في صميم التحولات الخاضعة لمؤسسة الأسرة. هذه الأخيرة تجسد حاليا كيانا اجتماعيا مختلفا نسبيا عما كانت عليه قبل أكثر من أربعين سنة. إن مختلف التغيرات التي عاشها المجتمع المغربي والتي مازالت تتواصل، قد أثرت فيه بشكل عميق ولقد مهدت فترة الاستعمار إلى ظهور مجموعة من التحولات التي توالت تحت تأثير التمدن ووسائل الاتصال والتمدرس وخصوصا عند الفتيات، ودخول المرأة تدريجيا لسوق العمل، الخ. وهكذا نلاحظ بالمغرب نووية الأسر أكثر فأكثر. وأن العلاقة بين الآباء والأبناء بدأت تتغير. كما أن النظام الاقتصادي التقليدي للأسرة، المرتكز على التشارك والبقاء الذاتي، بدأ يتجزأ وتعدت وظيفة الإنتاج الإطار العائلي خصوصا بالوسط الحضري. أما على الصعيد الثقافي، فلم يعد النموذج العائلي المتسلسل والأبوي الممتد والسلطوي المرجع الوحيد.

إن مجموع هذه التحولات الديموغرافية لا تتوانى في التأثير على بنية الأعمار للسكان، فنسبة السكان الأقل من 15 سنة تتناقص باستمرار، لكن لا يزالون يشكلون تحد أمام تحسين التعليم بالمغرب كما وكيفا. أما فئة 15-59 سنة التي تشكل طاقة هامة لاقتصاد المغرب فإنها في ارتفاع كما هو الشأن بنسبة لفئة 60 سنة فما فوق التي تشكل عبء ثقيل لنظام التقاعد.

وهكذا، توجد بلادنا في مرحلة التحولات الديموغرافية المصحوبة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما تفرضه من نتائج على جميع الأصعدة. إن السياسة المرتكزة على تطور اقتصادي متماسك، وتنمية الموارد البشرية الضرورية للتنمية البشرية المستدامة، ومحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن المغرب من تجاوز تحديات المستقبل.

1. Ajbilou, A. (2004),
Activités économiques, vulnérabilité à la pauvreté et inégalités entre hommes et femme, travail élaboré dans le cadre d'un groupe d'études mené par la Direction de la Statistique, sur « Hommes et Femmes au Maroc : analyse des disparités» (en cours de publication).
2. Ajbilou, A. (2003),
Où va l'âge au premier mariage au Maroc ? Bulletin du CERED, n°, CERED, Rabat.
3. Ajbilou, A. (2001),
"Femme, pauvreté et comportement démographique au Maroc", Communication présentée au congrès arabe sur la femme et la pauvreté, Casablanca, du 20 au 23 mars 2001 (déjà publiée).
4. Ajbilou, A. (2000),
"Fertility decline in the Maghreb Region", The CEPED NEWS, n°7, pp. 1-3.
5. Ajbilou, A. (2000),
"Quels rôles ont joué les évolutions démographiques contemporaines sur les changements observés des ménages maghrébins ?" Travail présenté au colloque de l'AIDELF tenu en octobre 2000 au Liban, (acceptée pour publication).
6. Ajbilou, A. (2000),
"Comportement procréateur et préférence pour le sexe masculin au Maroc", In Inégalité sexuelle en matière de santé, de mortalité et de morbidité au Maroc, Ouvrage publié par l'INSEA, Rabat.
6 Ajbilou, A et A. Fazouane (2000),
"Pauvreté et comportement démographique au Maroc",
Cahier de recherche de l'équipe MIMAP-Maroc, INSEA, Rabat.
7 Ajbilou, A. (1998),
Analyse de la variabilité spatio-temporelle de la primo-nuptialité au Maghreb (1970-1980), Ouvrage publié chez ACADIMIA et L'Harmattan, 344 pages.
8 Ajbilou, A., (1995),
"La transition de la fécondité : une analyse comparative entre les trois pays du Maghreb : Algérie, Maroc et Tunisie" In Revue marocaine de droit et d'économie du développement, n°36, Casablanca, pp.111-125.
9 Ajbilou, A., (1991),
"Relation entre Nuptialité et Fécondité au Maghreb", Thèse de 3ème cycle en démographie, présentée publiquement à l'Institut de Démographie de l'Université Catholique de Louvain, Louvain-la-neuve, Belgique.

10 Ajbilou, A et A. Fazouane, (2001),
"Pauvreté et personnes âgées au Maroc", Communication présentée aux quatrième journées scientifiques de l'AUF sur le thème « Jeunesse et vieillesse : quels défis pour les sociétés d'aujourd'hui et de demain ?» 29 mai-1 juin 2001, Belgique (déjà publiée).
11 Ajbilou, A. et A. Fazouane (1999),
"Pauvreté urbaine, environnement et problèmes de santé au Maroc", Cahier de recherche de l'équipe MIMAP-Maroc, INSEA, Rabat.
12 Caldwell, J., (1979),
« la scolarisation à grande échelle en tant que facteur principal déterminant le début d'un recul durable de la fécondité », In Dynamique de la population : Fécondité et mortalité en Afrique, Nations Unies, CEA, 366-423.
13 Caldwell, J., (1979),
« la scolarisation à grande échelle en tant que facteur principal déterminant le début d'un recul durable de la fécondité », In Dynamique de la population : Fécondité et mortalité en Afrique, Nations Unies, CEA, 366-423.
14 CAMILLERI, C. (1973),
Jeunesse, famille et développement, Essai sur le changement socio - culturel dans un pays du Tiers-Monde: la Tunisie, CNRS, Paris.
15 CERED (1986),
« Analyses et tendances démographique au Maroc », Rabat.
16 CERED (1988),
« Situation démographique régionale au Maroc », Rabat.
17 CERED (1989),
« Education et changements démographiques au Maroc », Rabat.
18 CERED (1989),
« Femmes et condition féminine au Maroc », Rabat.
19 CERED (1989),
« Population et développement rural », Rabat.
20 CERED (1989),
« Variables socio-démographiques au Maroc : Les interdépendances », Rabat.
21 CERED (1989),
Déterminants proches de la fécondité au Maroc, in variables socio-démographiques au Maroc : les interdépendances, Rabat, Maroc.
22 CERED (1990),
« Atlas démographique du Maroc », Rabat.
23 CERED (1990),
« Ménages : variables socio-démographiques », Rabat.
24 CERED (1990),
« Statut économique et social de la femme au Maroc », Rabat.
25 CERED (1991),
« Famille à Fès : Changement ou continuité ? Les réseaux de la solidarité familiale », Rabat.

26 CERED (1991),
« Population l'an 2062 », Rabat.
27 CERED (1992),
« Femme et développement au Maroc », Rabat.
28 CERED (1993),
« Etat civil : Sources d'information sur la population », Rabat.
29 CERED (1993),
« Fécondité, infécondité et nouvelles tendances démographiques au Maroc », Rabat.
30 CERED (1993),
« Migration et urbanisation au Maroc », Rabat.
31 CERED (1995),
« Croissance démographique et développement du monde rural », Rabat.
32 CERED (1995),
« L'exode rural : Traits d'évolution, profil et rapports avec les milieux d'origine », Rabat.
33 CERED (1995),
« La femme rurale, sa place, sa condition et ses potentialités », Rabat.
34 CERED (1996),
« Famille au Maroc : Les réseaux de solidarité », Rabat.
35 CERED (1996),
« Migration internationale – Actes du séminaire international sur les migrations internationales », Rabat.
36 CERED (1996),
« Population infantile au Maroc : Caractéristiques socio-démographiques et protection de l'enfance », Rabat.
37 CERED (1996),
« Perception par les parents des coûts et bénéfices des enfants », in Famille au Maroc, les réseaux de solidarité familiale Rabat, Maroc.
38 CERED (1997),
« Etat matrimonial et stratégies familiales », Rabat.
39 CERED (1997),
« Population vulnérables : Profil socio-économique et répartition spatiale », Rabat.
40 CERED (1997),
« Sécurité sociale et développement socio-économique », Rabat.
41 CERED (1997),
« Situation et perspectives démographiques au Maroc », Rabat.
42 CERED (1998),
« Elément pour une politique intégrée de la population au Maroc », Rabat.
43 CERED (1998),
« Genre et développement : Aspects socio-démographiques et culturels de la différenciation sexuelle », Rabat.

44 CERED (1998),
« Population et développement au Maroc », Rabat.
45 CERED (1998),
« Santé de reproduction au Maroc : facteurs démographiques et socioculturels », Rabat.
46 CERED (1999),
« Approche multi-sectorielle de la politique de population », Rabat.
47 CERED (1999),
« Dynamique urbaine et développement rural au Maroc », Rabat.
48 CERED (1999),
Enquêtes sur les adolescents dans le milieu urbain de Casablanca.
49 CERED (2000),
« L'adolescence en question : Analyse des résultats de l'enquête sur les adolescents en milieu urbain », Rabat.
50 CERED (2000),
« Les indicateurs de suivi et d'évaluation de la politique de population au Maroc », Rabat.
51 CERED (2000),
« Situation socio-économique et défis démographiques au Maroc », Rabat.
52 CERED (2001),
Le Rapport sur la politique de population de 2000, Rabat.
53 CERED (2002),
« La lutte contre la pauvreté au Maroc : bilan et perspective », le Rapport sur la politique de population de 2001, Rabat.
54 CERED (2003),
« Problématique de l'habitat au Maroc », le Rapport sur la politique de population de 2002, Rabat.
55 CERED (2003),
Enquêtes sur les adolescents dans les milieux semi-urbain et rural de Marrakech.
56 CERED (2004),
« L'adolescence en questions : Analyse des résultats de l'enquête sur les adolescents dans les milieux semi-urbain et rural de Marrakech », (A paraître)
57 D. Behnam. S Bouraoui. Coord.1986.
« La famille arabe et la modernité in Familles musulmanes et modernité. Le défi des traditions. Publisud, Paris.
58 DÉLÉGATION AU PLAN ET AU DÉVELOPPEMENT RÉGIONAL,
recensement de 1960, Rabat.
59 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Enquête Nationale sur l'emploi, (enquête annuelle).
60 DIRECTION DE LA STATISTIQUE, (1989),
Enquête Démographique Nationale à passages répétés (ENDPR, 1986-88), Rabat.

81 El Khyari T. (1987.)
Agriculture au Maroc. Editions Okad.
82 El Mansouri, H. (1998)
« répartition Spatiale de la Population, urbanisation et migration au Maroc », in CERED (1998) « Population et Développement au Maroc », Rabat.
83 INSEA (1999),
Pauvreté, satisfaction des besoins essentiels et variables démographiques au Maroc, Imprimerie El Maârif Al Jadida, Rabat.
84 INSEA (2000),
Inégalité sexuelle en matière de santé, de mortalité et de morbidité au Maroc, Ouvrage publié par l'INSEA, Rabat.
85 J. C. Chainais, (1986),
La transition démographique –Etapes, formes, implications économiques, PUF, Paris.
86 K. Polanyi (1983),
« La grande transformation » Edition Gallimard.
87 MINISTERE DE L'ECONOMIE NATIONALE ET DES FINANCES :
L'enquête sur la consommation réalisée en 1959/1960
88. M. Loriaux (2000),
vieillir au Nord et au sud : l'avenir du vieillissement mondial et la nouvelle alliance des âges, in. ADEMA, Les défis socio-économiques du vieillissement démographique au Maroc, 29-43.
89. MINISTÈRE DE LA SANTÉ PUBLIQUE,
Enquête nationale sur la planification familiale, la fécondité et la santé publique au Maroc (ENPSII) 1992, Rabat.
90. MINISTÈRE DE LA SANTÉ PUBLIQUE,
Enquête mondiale sur la fécondité, (1979-80), Rabat.
91. MINISTÈRE DE LA SANTÉ PUBLIQUE,
Enquête nationale sur la planification familiale, la fécondité et la santé publique au Maroc (ENPSI) 1987, Rabat.
92. MINISTERE DE LA SANTE PUBLIQUE,
Enquête Nationale sur la Santé de la mère et de l'enfant, 1997/98, Rabat.
93. MINISTERE DE LA SANTE PUBLIQUE,
Enquêtes de Panel sur la Population et la Santé, EPPS, 1995, Rabat.
94. Ministère de la Santé. 2000.
Causes et circonstances…Op.cit p : 15.
94. Mouhssine, O. (2000),
Rôles et perceptions des personnes âgées dans la société marocaine, in. ADEMA, Les défis socio-économiques du vieillissement démographique au Maroc, 13-20.
95. Nations Unies (1985)
Estimates and Projections of Urban, Rural and City Populations : 1950-2005.
96. P. Pascon (1980),
La formation de la société marocaine. Etudes rurales SMER 1980. p 189-212. p.197.

61 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Condition socio-économique de la femme au Maroc, 1999
62 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Education - formation et opportunités d'emploi, 2000
63 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Enquête d'opinion sur la planification familiale en 1967.
64 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Enquête Nationale sur l'aménagement du territoire 1991/92
65 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Enquête Nationale sur la consommation des ménages, 1970-1971.
66 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Enquête nationale sur la consommation des ménages, 2000/2001, Rabat.
67 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Enquête nationale sur le budget temps des femmes en 1997/98.
68 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Enquête nationale sur le niveau de vie des ménages 1990/1991, Rabat.
69 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Enquête nationale sur le niveau de vie des ménages 1998/1999, Rabat.
70 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Enquête nationale sur le secteur informel, Rabat.
71 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Indicateurs de suivi des programmes sociaux, 2001.
72 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Indicateurs de suivi des programmes sociaux, 2000.
73 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Indicateurs de suivi du BAJ 1, 1999
74 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Les emplois du temps de la femme au Maroc, 1999
75 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Les moins de 18 ans au Maroc, 2001.
76 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Recensement de la population et de l'habitat de 1971, Rabat.
77 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Recensement de la population et de l'habitat de 1982, Rabat.
78 DIRECTION DE LA STATISTIQUE,
Recensement de la population et de l'habitat de 1994, Rabat.
79 DIRECTION DE LA STATISTIQUE, (1996),
Enquête Nationale sur la Famille 1995, Rabat.
80 Duchêne, J. et Ajbilou, A., (1995),
"Structures, Nuptialité et fécondité dans les déclins de natalité d'hier et d'aujourd'hui", In Transitions Démographiques et Sociétés, Edité par D. Tabutin et al. Chaire Quételet 1992, Louvain-La-Neuve, Belgique, pp. 283-300.

97. P. Pascon (1971),
« Ce que disent 296 jeunes ruraux » in Etudes sociologiques sur le Maroc p. 202-3BESM, Rabat 1971.
98. R. Escalier (1984),
Citadins et espace urbain au Maroc, Fascicule de recherche n°8, Tomes 1 et 2.
99. R. Escalier (1984),
Citadins et espace urbain au Maroc, Fascicule de recherche n°8, Tomes 1 et 2.
100. TH. Locoh (1986),
Transitions de la fécondité et changement de sociaux dans le Tiers Monde, In les changements ou les transitions démographiques dans le monde contemporain en développement, Journées démographiques de l'ORSTOM, Paris 23, 24, 25 septembre 19985.
101. Tyane, M. et Chekli, H, (1998),
La santé de l'enfant au Maroc. In CERED « Population et Développement Au Maroc », Rabat.
102. United Nations (2001)
World Population Prospects The 2000 Revision vol n°1.

ملحـــق
مؤشرات ديموغرافية وسوسيو-اقتصادية

1 . بنية السكان

تطور ساكنة المغرب (بالآلاف) حسب وسط الإقامة بين 1960 و 2004

السنة	مجموع السكان	السكان الحضريون	السكان القرويون
1960	11 626	3 389	8 236
1961	11 932	3 539	8 393
1962	12 235	3 689	8 546
1963	12 546	3 846	8 700
1964	12 866	4 010	8 856
1965	13 194	4 181	9 013
1966	13 531	4 361	9 170
1967	13 877	4 548	9 329
1968	14 233	745 4	9 488
1969	14 598	950 4	9 648
1970	14 973	5 164	9 809
1971	15379	5 409	9 969
1972	15 754	624 5	10 130
1973	16 160	870 5	10 290
1974	16 577	6 127	10 450
1975	17 006	6 396	10 610
1976	17 446	6 678	10 768
1977	17 899	6 973	10 926
1978	18 364	7 282	11 082
1979	18 841	7 606	11 235
1980	19 332	7 945	11 387
1981	19 836	8 299	11 537
1982	20 419	8 730	11 689
1983	20 832	9 024	11 808
1984	21 311	9 385	11 926
1985	21 791	9 754	12 037
1986	22 270	10 130	12 140
1987	22 749	10 514	12 235
1988	23 227	10 905	12 322
1989	23 703	11 303	12 400
1990	24 177	11 708	12 469
1991	24 649	12 119	12 530
1992	25 117	12 536	12 581
1993	25 582	12 957	12 625
1994	26 073	13 407	12 665
1995	26 386	13 684	12 702
1996	848 26	100 14	748 12
1997	310 27	524 14	786 12
1998	775 27	957 14	818 12
1999	238 28	401 15	837 12
2000	705 28	849 15	856 12
2001	170 29	307 16	863 12
2002	631 29	772 16	859 12
2004	29892	16464	13428

بالنسبة لسنوات 1960 و 1971 و 1982 و 1994و2004. يتعلق الأمر بالسكان القانونيون المحصون على التوالي حسب تواريخ الإحصاء العام للسكان والسكنى. أما باقي السنوات فهي ترجع إلى 1 يوليوز من كل سنة.
المصدر: إ.ع.س.س. 1960/82/94/2004 وكذا إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية 1997

تطور بنية السكان حسب الفئات العمرية الكبرى بالنسب المئوية

	مجموع السكان				السكان الحضريون				السكان القرويون			
السنة	14-0	59-15	60+	المجموع	14-0	59-15	60+	المجموع	14+0	59-15	60+	المجموع
1960	44,4	48,4	7,2	100,0	41,6	52,7	5,7	100,0	45,6	46,6	7,8	100,0
1961	44,8	48,2	7,1	100,0	42,3	52,0	5,7	100,0	45,7	46,6	7,6	100,0
1962	44,9	48,2	6,9	100,0	42,9	51,5	5,6	100,0	45,8	46,9	7,4	100,0
1963	44,9	48,4	6,6	100,0	43,4	51,2	5,5	100,0	45,5	47,3	7,1	100,0
1964	44,7	48,8	6,5	100,0	43,8	50,9	5,4	100,0	45,1	47,9	7,0	100,0
1965	44,5	49,1	6,5	100,0	44,1	50,6	5,3	100,0	44,7	48,4	7,0	100,0
1966	44,2	49,2	6,5	100,0	44,3	50,4	5,3	100,0	44,2	48,7	7,1	100,0
1967	44,0	49,3	6,7	100,0	44,4	50,1	5,4	100,0	43,9	48,9	7,3	100,0
1968	44,0	49,1	6,9	100,0	44,5	49,9	5,6	100,0	43,8	48,6	7,5	100,0
1969	44,3	48,6	7,1	100,0	44,6	49,8	5,7	100,0	44,1	48,1	7,8	100,0
1970	44,8	48,0	7,2	100,0	44,6	49,7	5,8	100,0	44,9	47,2	7,9	100,0
1971	45,9	47,0	7,1	100,0	44,5	49,7	5,8	100,0	46,6	45,5	7,8	100,0
1972	45,4	47,7	6,9	100,0	44,0	50,4	5,6	100,0	46,1	46,4	7,5	100,0
1973	44,7	48,7	6,6	100,0	43,4	51,3	5,4	100,0	45,5	47,3	7,2	100,0
1974	44,0	49,7	6,3	100,0	42,6	52,2	5,1	100,0	44,8	48,3	6,9	100,0
1975	43,3	50,6	6,1	100,0	41,9	53,2	5,0	100,0	44,1	49,2	6,7	100,0
1976	42,6	51,4	5,9	100,0	41,1	54,0	4,9	100,0	43,5	49,9	6,5	100,0
1977	42,1	52,0	5,9	100,0	40,3	54,8	4,9	100,0	43,1	50,4	6,5	100,0
1978	41,6	52,4	6,0	100,0	39,5	55,5	4,9	100,0	42,9	50,5	6,6	100,0
1979	41,3	52,6	6,1	100,0	38,8	56,1	5,1	100,0	42,9	50,4	6,7	100,0
1980	41,3	52,5	6,2	100,0	38,2	56,5	5,2	100,0	43,2	49,9	6,9	100,0
1981	41,4	52,2	6,3	100,0	37,7	56,9	5,4	100,0	43,9	49,1	7,0	100,0
1982	42,2	51,5	6,3	100,0	37,6	57,0	5,4	100,0	45,6	47,5	7,0	100,0
1983	41,8	52,0	6,3	100,0	37,2	57,4	5,5	100,0	45,0	48,1	6,9	100,0
1984	41,4	52,4	6,2	100,0	36,9	57,7	5,4	100,0	44,7	48,5	6,8	100,0
1985	41,0	52,9	6,1	100,0	36,6	58,1	5,3	100,0	44,3	49,0	6,6	100,0
1986	40,6	53,4	6,0	100,0	36,3	58,4	5,3	100,0	43,9	49,5	6,6	100,0
1987	40,1	53,8	6,0	100,0	36,0	58,6	5,3	100,0	43,5	50,0	6,5	100,0
1988	39,7	54,3	6,1	100,0	35,7	58,9	5,4	100,0	43,0	50,4	6,6	100,0
1989	39,2	54,6	6,2	100,0	35,4	59,1	5,5	100,0	42,5	50,8	6,7	100,0
1990	38,8	54,9	6,3	100,0	35,0	59,4	5,7	100,0	42,1	51,0	6,9	100,0
1991	38,3	55,2	6,5	100,0	34,6	59,6	5,8	100,0	41,8	51,2	7,1	100,0
1992	37,9	55,4	6,7	100,0	34,1	59,9	6,1	100,0	41,5	51,2	7,3	100,0
1993	37,5	55,6	6,9	100,0	33,5	60,2	6,3	100,0	41,3	51,2	7,5	100,0
1994	37,0	55,9	7,1	100,0	32,9	60,7	6,5	100,0	41,4	50,9	7,7	100,0
1995	36,2	56,6	7,1	100,0	32,0	61,4	6,6	100,0	40,8	51,5	7,7	100,0
1996	35,4	57,4	7,1	100,0	31,1	62,1	6,7	100,0	40,2	52,2	7,6	100,0
1997	34,6	58,2	7,1	100,0	30,3	62,9	6,8	100,0	39,5	53,0	7,5	100,0
1998	33,8	59,0	7,1	100,0	29,5	63,6	6,9	100,0	38,9	53,7	7,5	100,0
1999	33,1	59,8	7,2	100,0	28,8	64,2	7,0	100,0	38,2	54,4	7,4	100,0
2000	32,3	60,4	7,3	100,0	28,2	64,7	7,1	100,0	37,4	55,1	7,4	100,0
2001	31,6	61,0	7,4	100,0	27,6	65,1	7,3	100,0	36,7	55,8	7,5	100,0
2002	30,9	61,6	7,5	100,0	27,1	65,5	7,4	100,0	35,9	56,5	7,6	100,0
2003	30,2	62,2	7,6	100,0	26,6	65,9	7,6	100,0	35,1	57,2	7,7	100,0

بالنسبة لسنوات 1960 و 1971 و 1982 و 1994، يتعلق الأمر بالسكان القانونيون المحصون على التوالي حسب تواريخ الإحصاء العام للسكان والسكنى.
أما باقي السنوات فهي ترجع إلى 1 يوليوز من كل سنة.

المصدر: إ.ع.س.س. 1960/82/94/2004 وكذا إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية 1997.

تطور معدل التزايد السنوي للسكان (بـ ٪)

الفترة	711960	821971	941982	20041994
مجموع السكان	2,51	2,57	2,06	1,4
السكان الحضريون	4,13	4,24	3,61	2,1
السكان القرويون	1,72	1,44	0,67	0,6

المصدر: إ.ع.س.س. 1960/82/94/2004 وكذا إسقاطات م.د.ا.د 1997.

إسقاطات السكان حسب وسط الإقامة من سنة 2004 إلى 2064

السنة	السكان الحضريون	السكان القرويون	المجموع
2004	16464	13428	29892
2009	20177	12596	32773
2014	22711	12175	34886
2019	24346	12679	37025
2024	26925	11935	38860
2029	28497	12033	40530
2034	29814	12182	41996
2039	30903	12312	43215
2044	31739	12442	44181
2049	32302	12569	44871
2054	32551	12743	45294
2059	32515	12915	45430
2064	32310	12857	45167

تطور بنية السكان حسب الفئات العمرية الكبرى من 2004 إلى 2064

	السكان الحضريون			السكان القرويون			المجموع		
السنة	14-0	59-15	60+	14-0	59-15	60+	14-0	59-15	60+
2004	26,1	66,2	7,7	34,4	57,9	7,8	29,6	62,7	7,7
2009	24,2	67,5	8,3	31,2	61,2	7,6	26,9	65,1	8,0
2014	23,3	66,9	9,8	28,5	63,3	8,3	25,1	65,6	9,2
2019	20,4	67,4	12,2	29,8	61,4	8,8	23,6	65,4	11,0
2024	21,6	64,3	14,1	23,9	65,7	10,4	22,3	64,7	12,9
2029	20,3	63,4	16,3	23,3	65,8	11,0	21,2	64,1	14,7
2034	19,2	62,0	18,8	22,4	64,7	12,9	20,1	62,8	17,1
2039	18,5	60,4	21,1	21,4	62,9	15,7	19,3	61,1	19,5
2044	18,0	58,7	23,2	20,6	59,8	19,6	18,8	59,0	22,2
2049	17,6	57,5	24,9	20,2	56,6	23,3	18,3	57,2	24,4
2054	17,2	56,7	26,1	20,0	54,2	25,8	18,0	56,0	26,0
2059	16,8	56,4	26,7	20,1	53,1	26,8	17,8	55,5	26,8
2064	16,6	56,1	27,3	20,4	53,2	26,4	17,7	55,3	27,1

2. محددات الخصوبة

المؤشر التركيبي للخصوبة (عدد الأطفال لكل امرأة)

السنة	1962	1982	1994	1995	1998	20042003
حضري	7,77	4,28	2,56	2,3	2,3	2,10
قروي	6,91	6,59	4,25	4,1	4,0	3,0
المجموع	7,20	5,52	3,28	3,1	3,0	2,5

معدل الخصوبة العامة حسب وسط الإقامة وحسب مصادر متنوعة (ل)

1962	1977	1982	1987	1987	1992	1994	1995	1997	
الوسطين معا									
1915	96	93	68,2	49	60,55	40	28,56	35	35
2420	305	265	204	183	160,67	139	114,94	125	115
2925	311	296	253,6	233	214,51	183	136,75	138	144
3430	293	222	238,5	210	190,21	182	152,09	146	141
3935	186	178	178,5	161	157,69	138	120,15	117	104
4440	1,7	98	104,9	87	77,48	86	71,82	82	52
4945	21	18	31.96	39	31.15	44	56.6	29	(93)
ISF	3.1	3.31	3.28	4.04	4.46	4.8	5.5	5.9	6.96
الوسط الحضري									
1915		52	48	24	20	20.7	27	28.23	–
2420		202	154	85	82	82.1	90	98.21	–
2925		238	206	114	107	102.4	124	148.4	–
3430		171	197	116	96	131.5	131	138.63	–
3935		123	133	97	86	95.6	83	98.81	–
4440		67	75	33	40	53.1	44	40.16	–
4945		23	45	11	4	26.1	9	16.34	–
ISF	2.3	2.17	2.56	2.54	2.8	3.19	4.1	4.3	
الوسط القروي									
1915		123	86	47	49	36.4	92	90.24	–
2420		308	252	154	169	154.6	191	222.62	–
2925		338	298	189	172	186.6	249	281.37	–
3430		258	273	179	202	182.1	235	239.41	–
3935		219	215	142	153	155.8	193	211.04	–
4440		127	128	79	125	95.3	122	107.78	–
4945		34	66	33	30	39.0	66	42.31	–
4.1	4.50	4.25	5.54	5.8	5.86	6.3	6.9		ISF
المصدر:	ENSME	EPPS	RGPH	ENPSII	ENDPR	ENPSI	RGPH	ENFPF	EOM

المعدل الخام للولادات (ل)

السنة	1962	1982	1994	981997	2003
حضري	47,2	32,0	20,9	20,5	18,8
قروي	45,6	41,0	27,8	26,6	22,6
المجموع	46,1	37,2	24,2	23,2	20,4

المصدر: EOM-RGPH 1982–RGPH 1994-Prj-CEREDPrj-CERED 1997

متوسط السن عند الزواج الأول (بالسنوات)

السنة	1960	1971	1982	1987	1994	2004
الوسط الحضري						
الرجال	24,4	26,0	28,5	29,7	31,2	32,2
النساء	17,5	20,9	23,8	25,4	26,9	27,1
الوسط القروي						
الرجال	23,8	24,2	25,6	26,1	28,3	29,5
النساء	17,2	18,5	20,8	21,5	24,2	
الوسطين معا						
الرجال	24,0	25,0	27,2	27,9	30,0	31,2
النساء	17,5	19,3	22,3	23,4	25,8	26,3
المصدر	RGPH	RGPH	ENDPR	RGPH	RGPH	RGPH

نسبة النساء العازبات حسب الفئات العمرية

السن	1960	1971	1982	1987	1992	1995	1997
1915	41,2	70,2	81,5	87,2	87,2	87,5	87,3
2420	6,0	20,4	40,4	55,3	55,6	56,0	60,8
2925	2,3	6,0	17,0	24,8	35,1	34,3	41,1
3430	1,6	3,0	6,3	10,0	18,3	13,9	24,6
3935	1,3	2,4	2,0	5,4	9,2	6,7	11,5
4440	1,4	2,4	1,0	1,9	5,0	2,6	6,9
4945	1,5	2,7	0,8	1,2	2,1	0,4	3,4
المصدر:	ENSME	RGPH	ENPSII	ENPSI	RGPH	RGPH	RGPH

نسبة العزوبة النهائية حتى 50 سنة (٪)

السنة	1960	1971	1982	1994
الوسط الحضري				
الرجال	2,7	4,2	2,7	3,7
النساء	1,7	3,9	1,1	1,0
الوسط القروي				
الرجال	1,8	2,9	1,6	2,0
النساء	1,5	2,2	0,7	0,6
الوسطين معا				
الرجال	2,4	3,4	2,1	2,9
النساء	2,0	2,6	0,8	0,8

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى

بعض المؤشرات حول الزواج سنة 1995

محل الإقامة	حضري	قروي	المجموع
معدل إعادة زواج النساء المطلقات بعد الانفصام الأول	70,1	81,9	75,7
معدل إعادة زواج النساء الأرامل بعد الانفصال الأول	19,7	24,4	21,8
نسبة النساء اللواتي يعشن في إطار الزواج المتعدد (1997)×	3,4	3,5	3,5
معدل العضالة العائلية (زواج بين الأقارب)	26,0	33,1	29,3
نسبة النساء اللواتي تزوجن في بداية حياتهن من ابن عم شقيق	14,8	17,8	16,3
نسبة النساء اللواتي تزوجن في بداية حياتهن من قريب يعيش بعيدا	11,2	15,3	13,0
نسبة النساء اللواتي اخترن شريك حياتهن الأول	23,3	8,5	16,1
نسبة انفصام الزواج الأول	30,3	28,1	29,2
نسبة المترملات عن الزواج الأول	14,9	13,0	14,0
نسبة المطلقات خلال الزواج الأول	15,4	15,1	15,2

المصدر: (ENSME-1997 : *) ENF-1995

معدل استعمال وسائل تنظيم الأسرة (٪)

السنة	1980	1984	1987	1992	1995	1997	2004-2003
حضري	36,0	42,5	51,9	54,4	64,2	65,8	65
قروي	9,7	15,2	24,6	31,5	39,2	51,7	60
المجموع	19,4	25,5	35,9	41,5	50,3	58,4	63
المصدر:	PAPFEM	ENSME	EPPS	ENPS II	ENPS I	ENPC	ENFPF

3. محددات الوفيات

أمد الحياة عند الولادة (بالسنوات)

السنة	1962	1980	1987	1994	1997	2003
حضري						
الرجال	71.5	70.1	69.4	67.8	63.0	-
النساء	75.9	74.4	73.7	71.8	65.0	-
المجموع	57,0	64,0	69,7	71,5	72,2	73,6
قروي						
الرجال	-	65.0	64.0	61.1	55.4	-
النساء	-	66.9	65.9	63.0	57.6	-
المجموع	43,0	56,5	62,0	64,9	65,9	-
المجموع						
الرجال	68.5	67.1	66.3	63.7	58.1	-
النساء	72.7	70.7	69.5	66.4	60.2	-
المجموع	47,0	59,1	65,0	67,9	68,9	70,5

المصدر: EOM, CERED, ENDPR, Prj-CERED, Prj-CERED, Prj-CERED.

المعدل الخام للوفيات (ل)

السنة	1960	1980	1987	1994	981997	2003
حضري	4.7	5.0	4.9	4.7	7.5	-
قروي	-	7.9	8.6	9.4	12.9	-
المجموع	19,0	10,6	7,4	6,7	6,3	5,5
المصدر :	Prj-CERED	Prj-CERED	Prj-CERED	ENDPR	CERED	RGPH

وفيات الأطفال (ل)

الفترة	811977	871982	921988	951991	971992
حاصل وفيات حديثي الولادة (1-28 يوما)	49,0	41,1	31,4	37,4	19,7
حاصل وفيات الأطفال مابعد الولادة (1-11 شهرا)	42,2	32,2	25,9	24,2	16,9
حاصل وفيات الأطفال بين (0-1 سنة)	91,4	73,3	57,3	61,6	
حاصل وفيات الأطفال بين (1- 4 سنوات)	47,0	31,2	20,0	20,0	9,8
حاصل وفيات الأطفال بين (0-5 سنوات)	134,1	102,2	76,1	80,4	45,8

المصدر: ENSME. , EPPS,ENPS II , ENPS I,ENFPF

نسبة وفيات الأطفال(.0 والأطفال بين 1 و 5 سنوات 15 ودون 5 سنوات(5 0ً حسب محل الإقامة

وسط الإقامة	1977-86	1982-92	1977-86	1985-95	2004
		وفيات الأطفال			
حضري	66,1	51,9	66,1	41,4	38,6
قروي	91,0	69,3	91,0	78,6	56,7
المجموع	82,4	63,1	82,4	66,0	47,9
		وفيات الأطفال من 1إلى 5 سنوات			
حضري	16,4	7,2	16,4	5,2	-
قروي	51,0	30,7	51,0	27,8	-
المجموع	38,7	22,1	38,7	19,9	-
		وفيات الأطفال دون 5 سنوات			
حضري	81,4	58,7	81,4	46,4	-
قروي	137,3	97,8	137,3	104,2	-
المجموع	118,0	83,9	118,0	84,6	-

المصدر: ENFPF ; ENPS I ; ENPS II ; EPPS ; ENSME

وفيات الأمهات بالنسبة لكل (100,000 ولادة)

السنة	1972	1980	841978	911985	19971992	20041999
الوسط الحضري	-	-	497	284	125	
الوسط القروي	-	-	423	362	704	
الوسطين معا	631	404	359	332	228	227
المصدر:	ENSME	ENPS II	ENPS I	CERED	CERED	

4 . الهجرة الداخلية

المتوسط السنوي لصافي الهجرة نحو الوسط الحضري

الفترة	الرصيد الهجري
19121900	800 7
19261912	400 11
19361926	300 17
19521936	000 29
20041994	106.000

الفترة	الرصيد الهجري
19601952	000 45
19711960	000 67
19821971	000 113
19941982	000 193

المصدر: مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية و الإحصاء العام للسكان والسكنى

مكونات التوسع الحضري حسب الجهات بين 1982 و 1994

الجهات	التزايد الشامل	الهجرة	التزايد الطبيعي	الإلحاق
		بالأرقام المطلقة		
واد الدهب - الكويرة	326 13	981 6	992 5	353
العيون- بوجدور- الساقية الحمراء	576 60	748 22	752 33	076 4
كلميم - السمارة	722 112	064 40	937 38	721 33
سوس - ماسة - درعة	737 509	024 268	615 126	098 115
الغرب-الشراردة-بني حسن	062 211	564 85	482 80	017 45
الشاوية-ورديغة	137 175	340 59	612 98	185 17
مراكش-تانسيفت-الحوز	004 351	481 137	059 109	465 104
الجهة الشرقية	545 345	752 127	276 159	517 58
الدار البيضاء الكبرى	154 677	551 55	561 534	042 87
الرباط-سلا-زمور-زعير	669 552	584 292	922 194	164 65
دكالة-عبدة	907 198	473 86	363 93	071 19
تادلة-أزلال	322 160	379 79	271 60	672 20
مكناس-تافلالت	457 339	788 143	007 149	662 46
فاس-بولمان	837 381	185315	150668	45855
تازة-الحسيمة-تاونات	469 153	636 67	593 53	239 32
طنجة-تطوان	512 434	874 207	835 156	803 69
المجموع	**436 677 4**	**552 866 1**	**944 045 2**	**940 764**
		بالنسب المئوية		
واد الدهب - الكويرة	100,0	52,4	45,0	2,6
العيون- بوجدور- الساقية الحمراء	100,0	37,6	55,7	6,7
كلميم - السمارة	100,0	35,5	34,5	29,9
سوس ÷ ماسة - درعة	100,0	52,6	24,8	22,6
الغرب-الشراردة-بني حسن	100,0	40,5	38,1	21,3
الشاوية-ورديغة	100,0	33,9	56,3	9,8
مراكش-تانسيفت-الحوز	100,0	39,2	31,1	29,8
الجهة الشرقية	100,0	37,0	46,1	16,9
الدار البيضاء الكبرى	100,0	8,2	78,9	12,9
الرباط-سلا-زمور-زعير	100,0	52,9	35,3	11,8
دكالة-عبدة	100,0	43,5	46,9	9,6
تادلة-أزلال	100,0	49,5	37,6	12,9
مكناس-تافلالت	100,0	42,4	43,9	13,7
فاس-بولمان	100,0	48,5	39,5	12,0
تازة-الحسيمة-تاونات	100,0	44,1	34,9	21,0
طنجة-تطوان	100,0	47,8	36,1	16,1
المجموع	**100,0**	**39,9**	**43,7**	**16,4**

المصدر: مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية

الساكنة الحضرية بين سنتي 1982 و 1994 مكونات التوسع الحضري حسب فئات المدن

مدينة أو مركز		الساكنة سنة		التزايد			
الحجم سنة 1982	العدد	1982	1994	الهجروي	الطبيعي	الإلحاق	المجموع
الدار البيضاء	1	2139204	2710736	571532	66059	508941	-3468
الرباط	1	526124	623457	602	96731	0	97333
500000-100000	12	3039596	4641048	716091	699698	185663	1601452
100000-50000	13	910489	1300433	153379	209384	27181	389944
50000-10000	65	1511830	2565549	541181	382838	129700	1053719
10000-2000	119	570141	1124474	280365	140456	133512	554333
أقل من 2000	22	33015	79939	20017	7896	19011	46924
المجموع 1	233	8730399	13045636	1708167	2045944	561126	4315237
المجموع 2	84		362199	158385		203814	362199
الحضري وطنيا	317	8730399	13407835	1866552	2045944	764940	4677436

المصدر: مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية

بنية ومكونات التوسع الحضري حسب فئات المدن بين 1982 و 1994)

مدينة أو مركز	مكونات التزايد				البنية			
الحجم سنة 1982	الهجروي	الطبيعي	الإلحاق	المجموع	ص ه	ت ط	الألحاق	ت ش
الدار البيضاء	12.2	8.6	24.9	-0.2	100.0	11.6	89.0	-0.6
الرباط	0.6	99,4	0,0	100,0	0,0	4.7	0,0	2,1
500000100000	44,7	43,7	11,6	100,0	38,4	34,2	24,3	34,2
10000050000	39,3	53,7	7,0	100,0	8,2	10,2	3,6	8,3
5000010000	51,4	36,3	12,3	100,0	29,0	18,7	17,0	22,5
100002000	50,6	25,3	24,1	100,0	15,0	6,9	17,5	11,9
أقل من 2000	42,7	16,8	40,5	100,0	1,1	0,4	2,5	1,0
المجموع 1	39,6	47,4	13,0	100,0				
المجموع 2	43,7		56,3	100,0	8,5		26,6	7,7
الحضري وطنيا	39,9	43,7	16,4	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

ص ه : صافي الهجرة ، ت ط : التزايد الطبيعي، ت ش : التزايد الشامل

السكان والزيادة الإجمالية و معدلها السنوي ومكونات التوسع الحضري حسب المدن (الحجم من 100000 إلى 500000 نسمة سنة 1982)

مدينة أو مركز	الساكنة سنة		ت ش	تحليل التزايد الشامل			
	1982	1994		الهجرة	ت . ط	إلحاق	المجموع
فاس 82 (6)	484154	769014	284860	55,3	43,7	1,0	100,0
مراكش	439728	672506	232778	33,2	34,1	32,7	100,0
مكناس 82 (2)	327933	430546	102613	24,6	72,0	3,4	100,0
سلا825(2)	306355	579850	273495	65,2	25,1	9,7	100,0
طنجة 82 (1)	293446	497147	203701	44,4	34,5	21,1	100,0
وجدة	260082	351878	91796	29,6	70,4	0,0	100,0
تطوان	199615	277516	77901	44,1	54,7	1,3	100,0
أسفي	197309	262276	64967	22,6	72,0	5,4	100,0
القنيطرة	188194	292627	104433	36,9	36,4	26,7	100,0
خريبكة	127181	152090	24909	-33.7	133.7	0.01	100,0
أكادير (2)	110479	185535	75056	49,2	49,2	1,6	100,0
المحمدية	105120	170063	64943	67,6	32,4	0,0	100,0
المجموع	3039596	4641048	1601452	44,7	43,7	11,6	100,0

ت ط : التزايد الطبيعي

السكان والزيادة الإجمالية و معدلها السنوي ومكونات التوسع الحضري حسب المدن (الحجم من 100000 إلى 500000 نسمة سنة 1982)

مدينة أو مركز	الساكنة سنة		ت ش	م م ت س	تحليل التزايد الشامل			
	1982	1994			٪الهجرة	ت . ط	إلحاق	المجموع
بني ملال	95003	140212	45209	3,3	47,2	43,8	8,9	100,0
العيون	93875	136950	43075	3,2	26,7	73,3	0,0	100,0
الجديدة	81455	119083	37628	3,2	56,6	43,4	0,0	100,0
تازة	77216	120971	43755	3,8	36,9	45,4	17,8	100,0
بركان 82 (2)	74304	77026	2722	0,3	0.0	677.9	577.9	100.0
القصر الكبير	73541	107065	33524	3,2	47,0	46,8	6,2	100,0
سطات	65203	96217	31014	3,3	58,6	41,4	0,0	100,0
العرائش	63893	90400	26507	2,9	48,6	51,4	0,0	100,0
الناظور	62040	112450	50410	5,1	42,1	32,3	25,6	100,0
الخميسات	58925	88839	29914	3,5	68,3	31,7	0,0	100,0
واد زم	58744	73953	15209	1,9	0.0	101.2	1.2	100.0
سيدي قاسم	55833	67622	11789	1,6	16,3	83,7	0,0	100,0
سيدي سليمان	50457	69645	19188	2,7	44,8	53,1	2,1	100,0
المجموع	910489	1300433	389944	3,0	39,3	53,7	7,0	100,0

م م ت س : معدل متوسط التزايد السنوي

السكان والزيادة الإجمالية و معدلها السنوي ومكونات التوسع الحضري
حسب المدن (الحجم من 10000 إلى 50000 نسمة سنة 1982)

مدينة أو مركز	الساكنة سنة 1982	1994	ت ش	م م ت س	تحليل التزايد الشامل ٪الهجرة	ت . ط	إلحاق	المجموع
أيت ملول	17712	82825	65113	13,7	57,3	9,1	33,6	100,0
أولاد التايمة	12519	47126	34607	11,7	61,0	9,2	29,8	100,0
كرسيف	11340	41997	30657	11,5	72,9	9,5	17,5	100,0
بن سركاو	13517	39289	25772	9,3	55,5	17,5	26,9	100,0
تنغير	10527	30471	19944	9,3	30,4	20,3	49,3	100,0
تمارة	48644	126303	77659	8,3	57,8	11,5	30,7	100,0
فنيدق	13613	34486	20873	8,1	71,4	13,9	14,7	100,0
العروي	10836	27049	16213	7,9	58,4	17,5	24,0	100,0
الراشدية	27040	62542	35502	7,2	59,6	28,2	12,2	100,0
ورزازات	17227	39203	21976	7,1	52,2	30,1	17,7	100,0
تاونات	10810	24378	13568	7,0	48,3	22,3	29,4	100,0
بوزنيقة	10137	21327	11190	6,4	49,1	18,6	32,3	100,0
إنزكان 82 (3)	45059	92534	47475	6,2	68,3	31,7	0,0	100,0
تاهلة	10033	20147	10114	6,0	63,6	25,5	10,9	100,0
بن كرير 82 (2)	24639	47080	22441	5,5	71,7	20,7	7,6	100,0
كلميم	38140	72563	34423	5,5	54,8	45,2	0,0	100,0
تزنيت	22922	43001	20079	5,4	64,2	35,8	0,0	100,0
مريرت	13856	25942	12086	5,4	75,2	24,8	0,0	100,0
أرفود	10124	18563	8439	5,2	49,1	44,4	6,4	100,0
برسيد	29738	54215	24477	5,1	76,1	23,9	0,0	100,0
دشير الجهادية	39760	72479	32719	5,1	59,3	40,6	0,1	100,0
زغنغن	10613	19012	8399	5,0	31,9	33,2	35,0	100,0
زايو	14559	25920	11361	4,9	53,2	33,6	13,2	100,0
سبت أولاد النمة	22687	40339	17652	4,9	73,2	26,8	0,0	100,0
تاوريرت	32667	57956	25289	4,9	63,4	32,1	4,5	100,0
الدخلة	17309	29831	12522	4,6	53,5	46,5	0,0	100,0
تفلت	29658	49918	20260	4,4	76,4	23,6	0,0	100,0
الشماعية	10848	18010	7162	4,3	50,2	35,9	14,0	100,0
أولاد عياد	11687	18958	7271	4,1	66,5	33,5	0,0	100,0
السمارة	17753	28750	10997	4,1	45,7	54,3	0,0	100,0
تارودانت	35848	57136	21288	4,0	40,9	42,8	16,2	100,0
ميدلت	24578	38986	14408	3,9	63,1	36,9	0,0	100,0
الفقيه بن صالح	47540	74697	27157	3,8	57,0	36,5	6,5	100,0
خنيفرة	38840	60835	21995	3,8	31,0	38,2	30,7	100,0
قلعة السراغنة	33353	51404	18051	3,7	61,9	34,8	3,3	100,0
بن سليمان	24125	36977	12852	3,6	61,5	38,5	0,0	100,0
زاوية الشيخ	13171	19906	6735	3,5	59,2	40,8	0,0	100,0
القصيبة	10226	15355	5129	3,4	58,4	41,6	0,0	100,0
أ.س. ملوك	20535	30789	10254	3,4	37,8	49,7	12,5	100,0
مشروع بن القصيري	15992	23876	7884	3,4	56,4	35,9	7,7	100,0

مدينة أو مركز	الساكنة سنة 1982	1994	ت ش	م م ت س	تحليل التزايد الشامل ٪الهجرة	ت . ط	إلحاق	المجموع
سوق الأربعاء	25057	37216	12159	3,4	48,1	41,6	10,3	100,0
سيدي بنور	23429	34225	10796	3,2	56,5	43,5	0,0	100,0
بوعرفة	13471	19631	6160	3,2	39,2	60,8	0,0	100,0
اليوسفية	42195	60451	18256	3,0	45,2	54,8	0,0	100,0
سيدي يحي الغرب	21340	29965	8625	2,9	42,7	50,0	7,3	100,0
الحاجب	16728	23369	6641	2,8	43,3	56,7	0,0	100,0
صفرو	38833	54163	15330	2,8	34,9	65,1	0,0	100,0
الكارة	11448	15822	4374	2,7	48,5	51,5	0,0	100,0
جرادة	43016	59367	16351	2,7	34,7	65,3	0,0	100,0
بوجنيبة	10442	14319	3877	2,7	29,5	70,5	0,0	100,0
الصويرة	42035	56074	14039	2,4	35,8	54,0	10,1	100,0
شفشاون	23563	31410	7847	2,4	51,4	48,6	0,0	100,0
الحسيمة	41662	55216	13554	2,4	4.3	136.4	-40.6	100.0
أزمور	24774	32739	7965	2,4	37,7	62,3	0,0	100,0
أصيلة	18781	24588	5807	2,3	22,6	77,4	0,0	100,0
أزرو	31471	40808	9337	2,2	25,5	73,5	1,0	100,0
قصبة تادلة	28332	36570	8238	2,1	28,3	71,7	0,0	100,0
وزان	40485	52168	11683	2,1	38,7	61,3	0,0	100,0
سيدي إفني	16188	19722	3534	1,7	0.0	143.7	43.7	100.0
ابن احمد	15808	19135	3327	1,6	6,4	93,6	0,0	100,0
أحفير	17161	20508	3347	1,5	8.8	127.3	36.1	100.0
بوجعد	28308	33321	5013	1,4	0.0	147.9	47.9	100.0
م.د.ز.رهون	11128	12521	1393	1,0	0.0	180.0	80.0	100.0
طانطان	41451	45821	4370	0,8	0.0	324.3	224.3	100.0
فكيك	14542	14245	-	-	-	-0.2	-297	100.0
المجموع	1511830	2565549	1053719	4,5	51,4	36,3	12,3	100,0

دون تعبير

السكان والزيادة الإجمالية و معدلها السنوي ومكونات التوسع الحضري
حسب المدن (الحجم أقل 10000 نسمة سنة 1982)

مدينة أو مركز	الساكنة سنة 1982	1994	ت ش	م م ت س	تحليل التزايد الشامل ٪الهجرة	ت . ط	إلحاق	المجموع
زاكورة	9839	26174	16335	8,5	15,2	23,1	61,7	100,0
إمزورن	9649	25547	15898	8,5	57,0	26,9	16,0	100,0
إغربن	9398	22205	12807	7,4	82,3	15,9	1,8	100,0
دمنات	9339	17782	8443	5,5	28,6	23,7	47,7	100,0
مارتيل	9185	23143	13958	8,0	86,0	14,0	0,0	100,0
الروماني	9016	11433	2417	2,0	40,0	60,0	0,0	100,0
بولنوار	8753	9734	981	0,9	133.7	0.0	233.7	100.0
إمين تانوت	8672	12592	3920	3,2	46,9	39,9	13,2	100,0
تكوين	8391	26796	18405	10,2	84,8	15,2	0,0	100,0

السكان والزيادة الإجمالية و معدلها السنوي ومكونات التوسع الحضري
حسب المدن (الحجم أقل 10000 نسمة سنة 1982) تابع

مدينة أو مركز	الساكنة سنة 1982	الساكنة سنة 1994	ت ش	م م ت س	تحليل التزايد الشامل ٪الهجرة	ت . ط	إلحاق	المجموع
تولال	8314	12668	4354	3,6	48,9	43,0	8,0	100,0
سيدي المختار	8160	9495	1335	1,3	0.0	110.3	10.3	100.0
حتان	8029	11263	3234	2,9	35,0	65,0	0,0	100,0
أزيلال	7849	18080	10231	7,2	70,9	16,4	12,7	100,0
عين تاوجطاط	7776	16070	8294	6,2	78,9	21,1	0,0	100,0
م. علي الشريف	7755	18450	10695	7,5	49,6	26,9	23,5	100,0
مديونة	7755	11669	3914	3,5	52,9	47,1	0,0	100,0
إفران	7717	11209	3492	3,2	51,8	48,2	0,0	100,0
أولاد دامبارك	7630	10212	2582	2,5	38,4	61,6	0,0	100,0
بني أنصار	7533	23897	16364	10,1	49,1	12,1	38,8	100,0
البهاليل	7219	10678	3459	3,3	46,4	53,6	0,0	100,0
الريش	7136	13952	6816	5,7	61,2	38,8	0,0	100,0
سيدي احمد	7098	7834	736	11.1	228.5	139.6	0,8	100.0
إموزار كندر	7018	11555	4537	4,2	60,2	39,8	0,0	100,0
أيت إسحاق	6952	10457	3505	3,5	57,0	43,0	0,0	100,0
النواصر	6747	9989	3242	3,3	50,5	49,5	0,0	100,0
المنزل	6617	10785	4168	4,2	37,0	40,8	22,1	100,0
البروج	6510	13798	7288	6,5	47,2	17,6	35,2	100,0
المعازير	6275	7635	1360	1,6	25,8	74,2	0,0	100,0
أولاد المعازيز	6237	8950	2713	3,1	54,7	45,3	0,0	100,0
أولاد امراح	6223	8106	1883	2,2	26,6	71,6	1,8	100,0
القباب	6203	29599	23396	13,9	42,8	4,9	52,4	100,0
السخيرات	6079	12162	6083	5,9	68,1	18,0	13,8	100,0
أيت اورير	6037	8113	2076	2,5	2,9	97,1	0,0	100,0
ماسة	5940	7992	2052	2,5	28,1	71,9	0,0	100,0
أكليم	5853	8985	3132	3,6	63,4	33,7	2,9	100,0
أمزميز	5771	8294	2523	3,1	15,3	84,7	0,0	100,0
بودنيب	5562	13271	7709	7,5	35,0	20,2	44,8	100,0
قرية كلميمة	5504	14026	8522	8,1	23,5	23,9	52,6	100,0
البير الجديد	5359	10540	5181	5,8	79,3	20,7	0,0	100,0
دار اولاد زيدوح	5318	8094	2776	3,6	60,1	39,9	0,0	100,0
ولماس	5253	7408	2155	2,9	60,8	39,2	0,0	100,0
سيدي الزوين	5252	7726	2474	3,3	61,7	38,3	0,0	100,0
عين بني مطهر	5176	10532	5356	6,1	6,1	4,0	9,9	100,0
جمعة سحايم	5157	13548	8391	8,4	19,9	14,6	65,6	100,0
ميسور	5055	12777	7722	8,0	66,1	16,7	17,2	100,0
أفورار	5018	11402	6384	7,1	60,8	16,8	22,3	100,0
أكوراي	4930	10033	5103	6,1	60,1	21,8	18,1	100,0
المضيق	4878	21093	16215	13,0	79,0	6,4	14,5	100,0
بولمان دادس	4820	9908	5088	6,2	19,8	36,3	43,8	100,0

السكان والزيادة الإجمالية و معدلها السنوي ومكونات التوسع الحضري
حسب المدن (الحجم أقل 10000 نسمة سنة 1982) تابع

مدينة أو مركز	الساكنة سنة 1982	الساكنة سنة 1994	ت ش	م م ت س	تحليل التزايد الشامل ٪الهجرة	ت . ط	إلحاق	المجموع
أولاد يعيش	4780	6132	1352	2,1	26,3	73,7	0,0	100,0
الزمامرة	4761	10310	5549	6,7	82,8	17,2	0,0	100,0
بوزكارن	4746	8638	3892	5,1	26,1	49,8	24,1	100,0
تندرارة	4568	5641	1073	1,8	0.0	118.4	18.4	100.0
سبت كزولة	4555	10363	5808	7,1	46,3	18,6	35,2	100,0
إتزر	4545	5530	985	1,6	0,1	99,9	0,0	100,0
سيدي رحال	4514	6292	1778	2,8	60.9	47.8	8.7	100.0
لالة ميمونة	4354	8800	4446	6,0	58,0	19,8	22,2	100,0
بومية	4292	8821	4529	6,2	79,5	20,5	0,0	100,0
بني بوعياش	4253	13128	8875	9,8	34,8	21,3	44,0	100,0
تونفيت	4250	5882	1632	2,7	43,6	56,4	0,0	100,0
عين اللوح	4202	5055	853	1,6	0.0	107.4	7.4	100.0
واوزغت	4164	7179	3015	4,6	70,4	29,6	0,0	100,0
أوطات الحاج	4143	9987	5844	7,6	81,9	18,1	0,0	100,0
أكلموس	4092	9062	4970	6,8	82,2	17,8	0,0	100,0
توسيت	4065	4638	573	1,1	15.4	176.2	91.6	100.0
أغبالة	4056	5822	1766	3,1	52,1	47,9	0,0	100,0
دبدو	4013	4477	464	0,9	0.0	214.8	114.8	100.0
تاركست	3926	9593	5667	7,7	47,1	30,7	22,1	100,0
ميدار	3901	11131	7230	9,1	27,2	14,2	58,7	100,0
بني تادجيت	3871	6029	2158	3,8	50,1	49,9	0,0	100,0
أكدز	3796	5870	2074	3,7	29,8	70,2	0,0	100,0
مولاي بوعزة	3768	4960	1192	2,3	31,5	68,5	0,0	100,0
برادية	3715	5611	1896	3,5	59,1	40,9	0,0	100,0
سبع عيون	3656	15575	11919	12,8	93,1	6,9	0,0	100,0
اولاد فرج	3603	7731	4128	6,6	82,5	17,5	0,0	100,0
س.ع. البحراوي	3600	6581	2981	5,2	80,6	19,4	0,0	100,0
بوجدور	3597	15167	11570	12,7	89,5	10,5	0,0	100,0
عين عودة	3533	13708	10175	12,0	93,6	6,4	0,0	100,0
المهدية	3510	5905	2395	4,4	70,4	29,6	0,0	100,0
تاملالت	3499	8701	5202	7,9	44,8	12,7	42,6	100,0
سيشاوة	3498	9738	6240	8,9	55,3	10,1	34,6	100,0
فم الجمعة	3399	4433	1034	2,2	287.3	70.5	257.8	100.0
اولاد عبو	3374	10019	6645	9,5	22,0	10,0	68,0	100,0
بولمان	3295	6067	2772	5,2	69,6	30,4	0,0	100,0
دار الكداري	3263	5403	2140	4,3	39,5	27,0	33,5	100,0
تيط مليل	3254	5796	2542	4,9	80.3	30.5	10.7	100.0
العطاوية	3200	11219	8019	11,0	50,7	7,5	41,8	100,0
بني درار	3167	6663	3496	6,4	54,2	22,5	23,3	100,0
طاطا	3142	12549	9407	12,2	51,9	13,6	34,5	100,0

السكان والزيادة الإجمالية و معدلها السنوي ومكونات التوسع الحضري
حسب المدن (الحجم أقل 10000 نسمة سنة 1982) تابع

مدينة أو مركز	الساكنة سنة 1982	الساكنة سنة 1994	ت ش	م م ت س	تحليل التزايد الشامل ٪الهجرة	ت . ط	إلحاق	المجموع
حرف الملحة	3140	10187	7047	10,3	92,1	7,9	0,0	100,0
واد أمليل	3048	6524	3476	6,5	77,5	22,5	0,0	100,0
سلوان	2986	7580	4594	8,1	75,3	17,1	7,6	100,0
تغازي	2983	2326	0.0	-98.3	198.3	-2.1	657	100.0
بيوكرة	2974	13885	10911	13,7	83,9	9,1	7,0	100,0
سيدي بوبكر	2925	2341	0.0	-124.4	224.4	-1.8	-584	100.0
تغسلين	2921	5046	2125	4,7	70,2	29,8	0,0	100,0
طرفاية	2909	4506	1597	3,7	38,8	61,2	0,0	100,0
تاحناوت	2780	4462	1682	4,0	70,2	29,8	0,0	100,0
الوليدية	2642	4414	1772	4,4	70,1	29,9	0,0	100,0
تالوين	2612	4963	2351	5,5	17,2	28,3	54,6	100,0
دريوش	2594	6884	4290	8,5	84,1	15,9	0,0	100,0
مولاي ابراهيم	2583	3117	534	1,6	12,7	87,3	0,0	100,0
بزو	2570	3097	527	1,6	0.0	104.5	-4.5	100.0
غفساي	2550	4255	1705	4,4	47,0	41,9	11,1	100,0
كاف نسور	2517	4156	1639	4,3	265.1	33.3	-198.3	100.0
رباط الخير	2450	8373	5923	10,8	49,9	10,6	39,4	100,0
تدارس	2408	3160	752	2,3	48,5	51,5	0,0	100,0
ضحور الرحامنة	2400	3526	1126	3,3	59,9	40,1	0,0	100,0
رأس العين	2394	3455	1061	3,1	55,6	44,4	0,0	100,0
عين الركادة	2374	3228	854	2,6	10,4	69,0	20,6	100,0
تيسة	2251	7059	4808	10,0	30,4	13,1	56,5	100,0
عين شكاك	2223	3615	1392	4,1	58,9	41,1	0,0	100,0
عين الجمعة	2187	2470	283	1,0	0.0	174.1	-74.1	100.0
أولا الحيمر	2185	2188	3	0,0	–	–	–	–
الهرهورة	2183	6386	4203	9,4	90,5	9,5	0,0	100,0
سيدي اسماعيل	2157	3279	1122	3,6	61,5	38,5	0,0	100,0
مولاي يعقوب	2145	2726	581	2,0	–	–	–	–
تايناست	2121	2074	–	–	–	-0.2	-47	–
أكنول	2052	3325	1273	4,1	58,6	41,4	0,0	100,0
عين باها	1931	3638	1707	5,4	23,1	37,8	39,1	100,0
بوفركران	1925	4223	2298	6,8	56,5	18,9	24,6	100,0
العونات	1857	3434	1577	5,3	76,4	23,6	0,0	100,0
دروة	1828	2687	859	3,3	58,1	41,9	0,0	100,0
الحاجب	1777	2224	447	1,9	35,6	64,4	0,0	100,0
الحنشان	1686	3898	2212	7,2	48,0	13,8	38,3	100,0
أيت داوود	1686	2118	432	1,9	12,6	70,5	16,9	100,0
سيدي جابر	1672	4597	2925	8,8	175.8	11.9	-87.7	100.0
الزايدة	1647	3073	1426	5,3	75,0	25,0	0,0	100,0
تافراوت	1540	3949	2409	8,2	21,1	20,1	58,9	100,0

السكان والزيادة الإجمالية و معدلها السنوي ومكونات التوسع الحضري
حسب المدن (الحجم أقل 10000 نسمة سنة 1982) تابع

مدينة أو مركز	الساكنة سنة 1982	الساكنة سنة 1994	ت ش	م م ت س	تحليل التزايد الشامل ٪الهجرة	ت . ط	إلحاق	المجموع
الحاج قدور	1508	2696	1188	5,0	71,4	28,6	0,0	100,0
س.ع.التازي	1458	2205	747	3,5	60,6	39,4	0,0	100,0
تمنار	1451	8620	7169	16,0	25,1	3,7	71,2	100,0
أولاد سعيد	1416	2200	784	3,7	54,8	35,6	9,6	100,0
تنجداد	1401	5755	4354	12,5	46,9	11,9	41,2	100,0
بوسكورة	1389	4629	3240	10,6	89,8	10,2	0,0	100,0
قلعة مكونة	1370	10524	9154	18,5	60,7	5,7	33,5	100,0
سكورة	1335	2427	1092	5,1	29,3	46,9	23,8	100,0
السعيدية	1309	2563	1254	5,8	74,1	25,9	0,0	100,0
زومي	1159	2175	1016	5,4	81,5	18,5	0,0	100,0
تمحضيت	1157	1795	638	3,7	60,5	39,5	0,0	100,0
الكويرة	513	509	–	–	–	-0.1	-4	–
المجموع	**603156**	**1204413**	**601257**	**5,9**	**50,0**	**24,7**	**25,4**	**100,0**

الحجم الديمغرافي للساكنة الحضرية ومعدل التمدين حسب الجهات
(سنة 1982 و 1994 ثم 2002 بالالاف)

الجهات	الساكنة سنة 1982 المجموع	الحضرية	٪	الساكنة سنة 1994 المجموع	الحضرية	٪	الساكنة سنة 2002 ٪المجموع	الحضرية	٪	معدل التمدين 1994	1982	2002
وادي الدهب-الكويرة	21	18	0,2	37	31	0,2	52	39	0,2	82,9	84,8	75,0
العيون-بوجدور-الساقية الحمرة	122	100	1,1	176	161	1,2	217	210	1,3	82,3	91,6	96,8
كلميم - السمارة	296	105	1,2	386	218	1,6	436	266	1,6	35,5	56,5	61,0
سوس - ماسة -درعة	1985	386	4,4	2636	896	6,7	3081	1278	7,6	19,5	34	41,5
الغرب -الشراردة- بني حسن	1230	413	4,7	1625	624	4,7	1868	791	4,7	33,6	38,4	42,3
الشاوية ورديغة	1311	420	4,8	1554	595	4,4	1663	704	4,2	32	38,3	42,3
مراكش-تانسيفت- الحوز	2238	601	6,9	2724	952	7,1	3027	1221	7,3	26,9	34,9	40,3
الجهة الشرقية	1475	630	7,2	1769	976	7,3	1914	1183	7,1	42,7	55,2	61,8
الدار البيضاء الكبرى	2427	263 2	25,9	3082	941 2	21,9	3546	3454	20,6	93,3	95,4	97,4
الرباط- سلا- زمور ÷زعير	1428	008 1	11,5	1986	561 1	11,6	2389	2011	12,0	70,6	78,6	84,2
دكالة- عبدة	1470	417	4,8	1793	616	4,6	1984	760	4,5	28,4	34,4	38,3
تادلة - أزلال	1056	288	3,3	1325	448	3,3	1474	556	3,3	27,3	33,9	37,7
مكناس - تافلالت	1512	626	7,2	1904	966	7,2	2119	1172	7,0	41,4	50,7	55,3
فاس - بولمان	954	584	6,7	1322	966	7,2	1586	1184	7,1	59	69,1	74,7
تازة - الحسيمة - تاونات	1444	165	1,9	1720	319	2,4	1845	454	2,7	12,9	21,6	24,6
طنجة - تطوان	1449	703	8,1	2036	138 1	8,5	2430	1489	8,9	48,8	55,9	61,3
المجموع	**20418**	**730 8**	**100**	**26075**	**408 13**	**100**	**29631**	**16772**	**100,0**	**42,8**	**51,4**	**56,6**

5 . الهجرة الدولية

المغاربة القاطنين بالخارج حسب جهات التوافد (بالآلاف)

الجهة	1984		1990		1993		1997		2002	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد٪	٪
أوربا	842,4	73,9	1 204,5	80,3	1 423,7	80,5	1 609,8	83,9	2 185,8	84,7
الدول العربية	248,0	21,7	224,0	14,9	267,1	15,1	219,2	11,4	232,0	9,0
أمريكا	40,0	3.5	65,6	4,4	70,4	4,0	84,4	4,4	155,4	6,0
أفريقيا جنوب الصحراء	10,0	0,9	5,1	0,3	6,1	0,3	3,2	0,2	5,4	0,2
أسيا	0.0	1.0	1.0	0.6	0.0	0.3	0.0	0.2	–	–
أستراليا	0.1	2.5	0.0	0.8	0.1	0.8	0.1	0.9	–	–
المجموع	1 140,4	100	1 500,3	100	1 768,4	100	1 918,1	100,0	2 582,1	100,0

المصدر: مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، FHassanII-MRE , MAEC.

6 . الأسر والعائلات

عدد الأسر بالآلاف

السنة	1960	1971	1982	1994	2003
حضري	802	1 024	1 594	2 531	3 707
قروي	1 625	1 716	1 825	1 916	1 927
المجموع	2 427	2 740	3 419	4 446	5 634
المصدر :	إع س س	إع س س	إع س س	إع س س	إس/ م داد

متوسط حجم الأسر

السنة	1960	1971	1982	1994	2003
حضري	4,3	5,2	5,4	5,2	4,7
قروي	5,1	5,2	5,4	6,6	6,7
المجموع	4,8	5,6	5,9	5,8	5,3
المصدر :	إع س س	إع س س	إع س س	إع س س	إس/ م داد

إ ع س س: الإحصاء العام للسكان والسكنى

إس : إسقاطات - م داد : مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية

توزيع العائلات حسب نوعها بالنسب المئوية

الوسط	الأسرة النووية				الأسرة المركبة	بدون قرابة	شخص يعيش بمفرده
	أحادي الأبوين	مكتملة	غير مكتملة	الإخوة/ الأخوات	المجموع		
			1982				
حضري	7,2	38,8	5,4	–	51,4	1,9	8,9
قروي	5,3	41,3	5,1	–	51.7	0.4	5,9
المجموع	**6,2**	**40,1**	**5,2**	**–**	**51.5**	**1،1**	**7,3**
			1995				
حضري	9,1	47,9	3,5	0,6	64,5	0,3	4,5
قروي	6,8	48,7	3,6	0,0	59,5	0,1	3,1
المجموع	**8,1**	**48,3**	**3,5**	**0,3**	**62,3**	**0,2**	**3,9**
			19991998				
حضري	8,7	43,8	3,5	0,8	56,8	0,6	3,5
قروي	6,6	48,1	4,2	0,2	59,1	0,2	2,5
المجموع	**7,8**	**45,6**	**3,8**	**0,6**	**57,8**	**0,4**	**3,0**

توزيع أرباب العائلات النووية حسب الجنس ووسط الإقامة 1995

وسط الإقامة	نوع العائلة النووية				
	الزوج	مكتمل	أحادي الأبوين	مع أشخاص منعزلين	(*) المجموع
			المجموع		
ذكور	97,7	98,4	15,0	91,1	87,3
إناث	2,3	1,6	85,0	8,9	12,7
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
			حضري		
ذكور	96,9	98,2	11,9	90,5	85,5
إناث	3,1	1,8	88,1	9,5	14,5
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
			قروي		
ذكور	98,7	98,7	20,3	100,0	89,7
إناث	1,3	1,3	79,7	0,0	10,3
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر : البحث الوطني حول الأسرة 1995

7. التربية

معدل الأمية بالنسب المئوية

السنة	1960	1971	1982	1994	2000
الرجال					
حضري	58	39	30	25	24,3
قروي	85	76	68	61	54,1
المجموع	**78**	**63**	**51**	**41**	**37,3**
النساء					
حضري	88	68	57	49	45,1
قروي	99	98	95	89	84,2
المجموع	**96**	**87**	**78**	**67**	**61,5**

المصادر: إع س س، إع س س، إع س س، إع س س، ب و س ش.
ب و س ش : البحث الوطني حول السكان والشغل

المعدل الصافي للتمدرس بالسلك الأول الأساسي (من 6 إلى 11 سنة) بالنسب المئوية

السنة	حضري			قروي			المجموع		
	1990-91*	1995-96	2002-2003	1990-91*	1995-96	2002-2003	1990-91*	1995-96	2002-2003
ذكور	76,1	87,1	-	72.9	70.8		61.4	66.6	-
إناث	71,2	80,9	-	57.4	37.2	82.2	37.7	10.6	-
المجموع	73,7	84,0	97,3	39,0	49,9	87,0	54,4	65,3	92,1

المصدر: IS-DS. (* 7 à 12 ans Pour l'année 1990-91) : pour MEN pour 2002-2003

8. التشغيل والبطالة

معدل نشاط الساكنة في سن 15 سنة فأكثر

السنة	حضري			قروي		
	1992	1995	2003	1992	1995	2003
الرجال	72,1	75,4	72,6	-	84.7	84.3
النساء	23,2	30,5	20,9	-	39.5	37.3
المجموع	**47,7**	**52,0**	**45,9**	**-**	**61.0**	**61.0**

البحث الوطني حول السكان والشغل. المصدر : مديرية الإحصاء

معدل بطالة الساكنة في سن 15 سنة فأكثر

السنة	حضري			قروي		
	1990	1995	2003	911990	1995	2003
الرجال	16,7	18,7	17,4	7,1	9,6	4,2
النساء	31,8	32,2	25,8	3,2	6,5	1,6
المجموع	20,6	22,9	19,3	5,6	8,5	4,3

البحث الوطني حول السكان والشغل . المصدر : مديرية الإحصاء

9. الصحة

التغطية الصحية (عدد الأطباء بالنسبة لألف نسمة)

السنة	1985	1990	1995	1998	2002
القطاع العام	6,7	11,5	15,8	15,4	23,2
القطاع الخاص	8,0	11,2	18,1	21,0	23,9
المجموع	14,7	22,7	33,9	36,3	47,1

المصدر : وزارة الصحة العمومية

معدل حيازة الأسرة بالمستشفيات

السنة	1985	1990	1995	1998	2002
(٪) معدل الحيازة	55,8	52,8	59,1	54,0	56,9
متوسط مدة الإقامة (بالأيام)	10,0	8,6	7,0	6,0	5,0

المصدر : وزارة الصحة العمومية

نسبة الأسر حسب صفة حيازة المسكن

السنة	1971	1982	1994	1998/99	2000
الوسط الحضري					
(1) مالك	37,5	40,9	48,4	56,5	62,3
(2) مكتري	53,1	47,1	38,2	28,2	28,0
(3) آخر	9,4	12,0	13,4	15,3	9,7
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
الوسط القروي					
(1) مالك	90,5	87,0	85,7	86,9	90,6
(2) مكتري	1,3	2,6	2,5	0,5	1,0
(3) آخر	8,2	10,4	11,8	12,6	8,4
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
الوسكين معا					
(1) مالك	73,0	65,5	64,4	69,5	73,3
(2) مكتري	18,5	23,3	22,9	16,3	17,5
(3) آخر	8,5	11,2	12,7	14,2	9,2
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**00,0**	**100,0**

المصدر : إ ع س س.

(1) ضمنهم الأسر ذات الملكية المشتركة وكذلك التي هي في طور التملك.

(2) ضمنهم الأسر التي تقطن مسكنا للوظيفة.

(3) يضم الأسر التي تقطن بالمجان والأسر التي تتبع نظام الرهن ثم التي صفة حيازتها غير مصرح به.

نسبة الأسر الحضرية حسب نوع المسكن

نوع المسكن	1982	1994	991998
فيلا (أو طابق فيلا)	4,8	3,6	2,8
شقة	17,6	10,5	9,0
دار مغربية	63,7	72,2	77,0
مسكن هش أو صفيحي	10,0	9,2	9,9
آخر	3,9	4,5	1,3
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر: إ ع س س.

معدل استعمال الغرف ومتوسط عدد الغرف لكل أسرة

وسط الإقامة	معدل الاستعمال حسب الغرف (الكثافة) متوسط (متوسط عدد.الأشخاص لكل غرفة)				عدد الغرف حسب الأسرة			
	1971	1982	1994	1998/99	2000	1971	1982	1994	2000
حضري	2,3	2,1	1,8	2,6	2,1	2,2	2,6	2,8	2,9
قروي	2,9	2,3	2,2	2,6	2,2	2,0	2,8	3,1	3,2
المجموع	2,6	2,2	2,0	2,6	2,1	2,0	2,7	3,0	3,0
المصدر :	إع س س	إع س س	إع س س	ENNVM	ENPE	إع س س	إع س س	إع س س	ب و م م س

نسبة الأسر التي تتوفر على الكهرباء والماء الصالح للشرب

السنة	الكهرباء				الماء الصالح للشرب			
	1982	1994	1998/99	2000	1982	1994	1998/99	2000
حضري	74,4	80,7	86,1	91,3	62,9	74,2	90,9	93,0
قروي	4,5	9,7	15,6	25,8	2,2	4,0	11,9	16,9

المصدر: إع س س، إع س س، ENNVM, ENPE, إع س س، إع س س، ENNVM, ENPE.

المصدر: إع س س، إع س س، ENNVM, ENPE, إع س س، إع س س، ENNVM, ENPE.

مصادر المعطيات

- مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية.
- البحث الوطني الديموغرافي المتعدد المراحل 87/1986 مديرية الإحصاء.
- البحث الوطني حول العائلة، مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية 1995.
- البحث الوطني حول الخصوبة والتخطيط العائلي: 1979-80 وزارة الصحة العمومية.
- البحث الوطني حول السكان والشغل.
- البحث الوطني حول مستوى عيش السكان: 91 /1990 و 99 /1998 مديرية الإحصاء.
- البحث الوطني حول استعمال وسائل تنظيم الحمل 1983/84 وزارة الصحة العمومية.
- البحث الوطني حول السكان والصحة 1987 و 1992 وزارة الصحة العمومية.
- البحث الوطني حول صحة الأم والطفل 1997 وزاة الصحة العمومية.
- البحث الوطني المتعدد الأهداف 1961/63 مديرة الإحصاء.
- البحث حول السكان والصحة 1995 وزارة الصحة العمومية.
- مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقمين بالخارج.
- الرجال والنساء بالأرقام، مديرية الإحصاء.
- المؤشرات الاجتماعية، مديرية الإحصاء.
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.
- وزارة التربية الوطنية.
- اسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية 1997.
- الإحصاء العام للسكان والسكنى 1960/1971/1982/1994، مديرية الإحصاء.

بعض التعاريف

- المؤشر التركيبي للخصوبة: هو العدد المتوسط للأطفال الذين يزدادون أحياء لامرأة خلال حياتها إذا عاشت سنوات إنجابها من خلال معدل الخصوبة حسب السن خلال سنة معينة.
- المعدل الخام للولادة: هي الولادات خلال سنة معينة (أو مختصرة في بعد سنوي) بالنسبة لمجموع السكان خلال منتصف المدة، ومعدل الولادات الخام يعبر عنه بآلاف الأفراد.
- نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة: هي نسبة النساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة واللواتي يستعملن وسيلة لتنظيم الأسرة خلال البحث.
- أمد الحياة: هو السن المتوسط الذي يمكن أن يعيشه فرد معين عند ولادته مع اعتبار ظروف الوفيات للفترة المدروسة.
- المعدل الخام للوفيات: هي الوفيات خلال سنة معينة (أو مختصرة في بعد سنوي) بالنسبة لمجموع السكان خلال منتصف المدة، ومعدل الوفيات الخام يعبر عنه بآلاف الأفراد.
- معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة: هو احتمال الوفاة بين اليوم الأول واليوم 28 من الحياة.
- معدل وفيات الأطفال ما بعد الولادة: هو احتمال الوفاة بين الشهر الأول والشهر 12.
- معدل وفيات الرضع: هو احتمال الوفاة بين الولادة و عيد الميلاد الأول.
- معدل وفيات الأطفال بين 1 و 5 سنوات: هو الاحتمال الوفاة بين عيد الميلاد الأول والخامس.
- معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات: هو احتمال الوفاة بين الولادة وعيد الميلاد الخامس.
- الأسرة النووية غير الكاملة: هي أسرة تتكون من الزوج والزوجة دون أطفال.
- الأسرة النووية الكاملة: هي أسرة تتكون من الزوج والزوجة مع الأطفال.
- الأسرة النووية الأحادية الأب: هي أسرة تتكون من أب أو أم مع أطفال.
- الزواج من داخل العائلة: هي الوضعية التي يتم فيها الزواج بين أشخاص من نفس العائلة.
- معدل الأمية: هو نسبة الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات.
- معدل التمدرس بالسلك الأول الأساسي (من 6 إلى 11 السنة): هو معدل تردد الأطفال بين سن 6 و 11 سنة على المدرسة. ويتم حسابه بالمقارنة مع عدد أطفال السلك الأول أساسي المتراوحة أعمارهم بين 6 و 11 سنة في علاقتهم بمجموع السكان من نفس السن.
- المعدل الخام للنشاط: هو حصة السكان الذين يشاركون أو يبحثون عن المشاركة في إنتاج الخيرات والخدمات من بين مجموع سكان البلاد.
- معدل الاستعمال أسرة المستشفيات: هو مجموع أيام الاستشفاء خلال مدة معينة (على العموم سنة) مقسوم على عدد الأسرة المتاحة. ويشير إلى درجة استعمال الأسرة المتاح خلال مدة معينة.

ردمك
9954-405-28-3
إيداع قانوني
2005/2616